وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليـــجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الإقليمية الجديدة في تحقيق التنمية بإفريقيا

دراسة حالة: مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية بإفريقيا (النيباد)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (ل.م. د) في العلوم السياسية
تخصص: علاقات الدولية

من إعداد الطالب:
- عيسى العباسي

تحت إشراف الدكتور:
- العيد ذويب

أعضاء لجنة المناقشة

د.-رابـــح خليـفي.....	رئيســـــــاً
د.-العيــد ذويـــب.....	مشـــرفـــاً
د.-مـــولاي مرزوق.....	مناقشـــــاً

السنة الجامعية: 2020/2019

ملخص الدراسة

لقد شهدت القارة الإفريقية اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية ،أو تفعيل القائم منهالمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القارة من قبل القوى الكبرى، فمع انتهاء الحرب الباردة بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طباع اقتصادي أو ما أسماه البعض القليمية الجديدة (Regionalism-Neo).

وعلى الرغم من امتلاك القارة لكل مقومات التنمية الإقتصادية، إلا أن نجاح الإقليمية الجديدة في إفريقيا تعترضها بعض الصعوبات كالنزاعات الإثنية والعرقية، الفقر الأمراض الفتاكة والتغيرات البيئية و التدخلات الخارجية ...إلخ)

وسعيا من الدول الإفريقية لتخطي تلك العقبات ومن أجل تقوية مركزها في عالم وضرورة ملائمة أوضاع القـارة مـع التغيـرات الجديدة، جاء التفكير بضرورة إيجاد إستراتيجية تكون نابعة من داخل القارة، ومنه جاءت النيباد كثمرة للسعيالحثيث والمتواصل من القادة الأفارقة لحل مشاكل القارة، وقناعتهم بضرورة ضمان مستقبل أفضـل للقـارة الإفريقية في الألفية الجديدة.

حيث تتبنى مبادرة النيباد المبادئ الأساسية للفكر الليبرالي الجديد الذي شهد تزايـدا في الآونـة الأخيرة من خلال المؤسسات المالية متمثلة في برامج التكيف الهيكلي وانتشار فكـرة تـلازم الإصلاح الاقتصادي والسياسي،وقد ركزت المبادرة النيباد على الأولويات القطاعية للإسراع في عملية التنمية وإرساء دعائم الحكم الراشد وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية : الإقليمية الجديدة، التنمية المستدامة، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا .

Summary:

The African continent has witnessed an increasing trend towards establishing regional groupings Or activate existing ones to counter

The state of marginalization of the continent by the major powers With the end of the Cold War, a new trend towards regionalism began Of an economic nature, or what some called the new regionalism.

And despite the continent possessing all the elements of economic development, However, the success of the new regionalism in Africa It faces some difficulties such as ethnic and racial conflicts، Poverty, deadly diseases and environmental changes، and External interventions ... etc.)

African countries seek to overcome these obstacles and strengthen their position in the world And necessity appropriate ،Continent conditions with new changes The thought came to the need to find a strategy It comes from within Continent, And from it NEPAD came as the fruit of the pursuit The relentless and continuous efforts of African leaders to solve the continent's problems, And their conviction in the necessity of ensuring a better future for the African continent in the new millennium.

The NEPAD initiative embraces the basic principles of neoliberal thought Which has seen an increase in the lately The latter is through financial institutions represented by Structural adjustment programs and the spread of an idea accompanying reformEconomic anicd polital، The NEPAD initiative focused on sectoral priorities To accelerate the development process And laying the foundations for good governance and human rights.

key words :New regionalis, sustainable development, The New Partnership Initiative for Africa's Development.

إهداء

إلى والدي العزيزين اللذين ربياني صغيرا ورعوني كبيرا ووفرا لي سبل العلو والمعرفة أطال في عمرهما وزادهم من فضله.

إلى كل أفراد عائلتي وكل الأصدقاء و الزمـلاء.

إلى كل من آزرني وشجعني على إتمام هذه المذكرة.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

تشكرات

الحمد الذي وفقني في عملي هذا الذي لو يرى النور إلا بفضله تعالى وبفضل مساعدة كل من يملك روحا صالحة

أتقدم بجزيل الشكر و عظيم امتناني إلى أستاذي المشرف الدكتور : العيد ذويبب، الذي لو يبخل علي بتقديم الدعم خاصة المعنوي اللازم لإتمام مذكرتي كما أخص بالشكر الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة ودكاترة قسم العلوم السياسية وإلى كافة الأساتذة والزملاء في المرحلة الجامعية.

فهرس الدراسة

العنوان	الصفحة
إهداء	I.
تشكرات	II.
الفهرس	III.
فهرس الجداول والخرائط	IV.
جدول الإختصارات	V.
مقدمة	**أ -هـ**
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
مقدمة الفصل	**7**
المبحث الأول:ماهية الإقليمية	**8**
المطلب الأول:مفهوم النظام الإقليمي	**8**
المطلب الثاني:مفهوم الإقليمية التقليدية	**17**
المطلب الثالث: مفهوم الإقليمية الجديدة	**22**
المبحث الثاني:الإقليمية الجديدة الأشكال،الإتجاهات الأبعاد	**29**
المطلب الأول :أشكال الإقليمية الجديدة	**29**
المطلب الثاني:إتجاهات الإقليمية الجديدة	**31**
المطلب الثالث:أبعاد الإقليمية الجديدة	**33**
المبحث الثالث:النظريات المفسرة للإقليمية	**39**
المطلب الأول :نظريات التكامل الاقتصادي	**39**
المطلب الثاني:الإتجاه الواقعي	**45**
المطلب الثالث: الإتجاه الليبرالي	**46**
الفصل الثاني: واقع التنمية بإفريقيا	
مقدمة الفصل	**50**
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنمية	**51**
المطلب الأول:مفهوم التنمية	**51**
المطلب الثاني:المحاور الأساسية للتنمية	**55**
المطلب الثالث: أهداف التنمية	**58**

المبحث الثاني:نظرة عامة حول التنمية بإفريقيا	**60**
المطلب الأول:السياسة الإستعمارية بإفريقيا	**60**
المطلب الثاني:مقومات التنمية بإفريقيا	**61**
المطلب الثالث:التصور الإفريقي للتنمية	**70**
الفصل الثالث: مبادرة النيباد كآلية لتحقيق التنمية بإفريقيا	
مقدمة الفصل	**73**
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن مبادرة النيباد	**74**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا	**74**
المطلب الثاني:الخلفية السياسية والايديولوجية لمبادرة النيباد	**77**
المطلب الثالث:خصائص وأهداف مبادرة النيباد	**79**
المبحث الثاني:إستراتيجية مبادرة النيباد لتحقيق التنمية	**82**
المطلب الأول:خطة عمل مبادرة النيباد في المجال الاقتصادي والاجتماعي	**82**
المطلب الثاني : خطة عمل مبادرة النيباد في المجال السياسي	**93**
المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية وفق مبادرة النيباد	**99**
المبحث الثالث: تقييم مبادرة النيباد	**104**
المطلب الأول:إنجازات مبادرة النيباد و تحدياتها	**104**
المطلب الثاني:المواقف الدولية اتجاه مبادرة النيباد	**107**
المطلب الثالث:مستقبل مبادرة النيباد	**109**
الخاتمة	**114**
قائمة المراجع	**117**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين الإقليمية التقليدية و الإقليمية الجديدة	**28**
02	نسبة الموارد المعدنية في الانتاج العالمي	**67**
03	المنتجات الزراعية وماتشكله من الانتاج العالمي	**68**

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الخريطة السياسية للقارة الإفريقية	**62**
02	موقع القارة بالنسبة للعالم	**63**
03	الأقاليم المناخية في القارة	**64**

جدول الإختصارات

الإختصار	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الفرنسية
ANZUS	تحالف عسكري بين أستراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة الأمريكية	Australia, New Zealand, United States Security Treaty
APEC	تجمع دول آسيا الباسيفيك	Coopération économique pour l'Asie-Pacifique
CENTO	حلف عسكري بين المملكة المتحدة،العراق،تركيا،إيرا ن، باكستان	Central Treaty Organisation
EAP	المبادرة الإفريقية للبيئية	programme environnementale africaine
G8	مجموع الدول الثمانية الصناعية	total de huit pays industrialisés
MAP	مبادرة برامج الشراكة الألفية لإنعاش إفريقيا	Initiative du Programme de partenariat du Millénaire pour la revitalisation de l'Afrique
NAFTA	تكتل اقتصادي بينالولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا	Zone de libre-échange entre les États-Unis d'Amérique, le Mexique et canada
NIPAD	الشراكة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية	Nouveau Partenariat pour le Développement du Continent Africain
NPCA	وكالة النيباد للتنسيق والتخطيط	Agence de coordination et de planification du NEPAD

OMC	المنظمة العالمية للتجارة	L'organisation de commerce mondial
OMP	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	Organisation mondiale de la propriété intellectuelle
PdM	آلية مراجعة النظراء	Mécanisme d'examen par les pairs
SEATO	تكتل جنوب وشرق آسيا	L'Organisation du Traité de l'Asie du Sud-Est
UNECA	وثيقة التعاون لإنعاش إفريقيا التابعة للأمم المتحدة	document de coopération des Nations Unies pour le relèvement de l'Afrique

مقدمة

شهد العالم مند نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية واقتصادية كان ابرزها إنقسام العالم إلى معسكرين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي صاحب النموذج الاشتراكي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة ولعل اهم ما يميز هده المرحلة هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم فقد ارتبطت جميعها بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية زادت أهميتها مع التطور العلمي الحاصل، الذي ساهم في تشكيلها ونموها على النطاق العالمي. بل أصبحت تاثر في خيارات الاستراتيجية الوطنية من جهة، وتوجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية من أخرى.

هذه الوضعية الدولية اظهرت عجز داخل الاطر الوطينية على مواجهة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، حيث انتهجت الدول سياسات التعاون والتكامل فيما بينها على مستوى الاقليمي كوسيلة لمواجهة التحديات العالمية وهو الشعور الدي اسفر عن اعادة احياء تكتلات اقتصادية قديمة او ظهور ترتيبات تكاملية اقليمية جديدة او تبني مبادرات اقتصادية تنموية جديدة مختلفة الابعاد والتوجهات.

وفي هدا السياق شهدت القارة الافريقية تصعيد لحركة الاقليمية الجديدة كمدخل لاعادة بنائها في مرحلة العولمة في شكل محاولات لانشاء تجمعات اقليمية متعددة الاغراض أو تطوير القديم منها ذي الطابع السياسيي ليصبح متوافقا مع النظام الاقتصادي العالمي. ما يعني احياء لحركة الوحدة الافريقية في اشكال تنظيمية جديدة حيث برزت تجمعات جهوية عديدة مثل الجماعة جماعة شرق إفريقيا في مارس 1996م، كما تم إعادة تسمية مؤتمر التنسيق للشرق والجنوب الإفريقي SADCC إلى الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا 1992م SADC كما استحدثت منظمات إقليمية جديدة مثل الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا عام 1994م، كما تم إضافة مضامين عسـكرية وأمنية وسياسية لعدد من التجمعات، كما تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الجماعة الإقتصيادية الإفريقيية في 1991م، جاءت مبادرة النيباد كثمرة لسعي الحثيث والمتواصل للقادة الفارقة لحل مشكلت القارة، وقناعتهم بضرورة ضمان مستقبل أفضـل للقـارة الإفريقية في الألفية الجديدة.

إن الاعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي في عام 2001م لم ينه مشاكل القارة الإفريقية، وخصوصا في السنوات الأولى من التأسيس حيث أن الكثير من المشكلات التي واجهت القارة، وقد تفاقمت إلى الحد الذي جعل بعض الأفارقة يسعون باتجاه طرح مبادرات وتقديم مشاريع التنمية من أجل تفعيل دور القارة إقليميا ودوليا، ومن أبرز تلك المبادرات هي مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا، التي هي بمثابة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستدامة المستقلة وإرساء دعائم الحكم الراشد انطلاقا من الخصوصية الإفريقية .

أهداف الدراسة :

- الوقوف على مضمون مبادرة النيباد و اعتبارها نظرة جديدة للإقليمية في إفريقيا .

- التعرف على الأولويات القطاعية التي ركزت عليها مبادرة النيباد لتحقيق التنمية.

- التعرف على الخلفية الفكرية والإديولوجية الجديدة الذي تبنته مبادرة النيباد.

- التعرف على استراتيجية النيباد التي تعتبر أحد المبادرات الجادة حيث أصبحت تعرف بسعيها الحثيث لإرساء دعائم الحكم الراشد في القارة الإفريقية لأجل تحقيق تنمية مستدامة انطلاقا من الخصوصية الإفريقية.

مبررات إختيار الموضوع :

1- المبررات الذاتية :

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو أنني أنتمي إلى القارة الإفريقية، وبحكم الإنتماء يجب التعرفعلى البيئة الإفرقية،وخصوصياتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية.

2- المبررات الموضوعية :

من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع،هو الإطلاع على عدة مواضيع ومقالات متعلقة بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقية (NEPAD) إضافة إلى إعادة بروز ظاهرة الإقليمية لكن بمنطلقات جديدة.

حدود الدراسة :

1- الإطار الزمني : من 2001 م إلى 2020م

ركزت الدراسة على هذه الفترة لأن مسار التنمية في المبادرة مرتبط بالبعد الزمني (المدى الطويل)

2- الإطار المكاني: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في القارة الإفريقية، خاصة الدول الرئيسية المؤسسة لمبادرة النيباد وهي: الجزائر، مصر، السنيغال، جنوب إفريقيا، النيجر.

إشكالية الدراسة:

لقد جاءت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والمعروفة بالنيباد لتطرح نفسها كبديل سياسي واقتصادي منفتح داخليا بين دول القارة ومع العالم الخارجي، حيث قدمت المبادرة أطرا جديدة تحكم التطلعات التنموية في القارة.

إلى أي مدى ساهمت مبادرة النيباد في تحقيق التنمية على مستوى إفريقيا، خاصة في ظل الإقليمية الجديدة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية.

الأسئلة الفرعية :

1. ما المقصود بمبادرة النيباد وما أهميتها ؟
2. ما هي مقومات ومعوقات التنمية في أفريقيا ؟
3. فيما تتمثل استراتيجية مبادرة النيباد في المجالالاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟

فرضيات الدراسة:

1. تلعب مخلفات الاستعمار دورا رئيسيا في تعثر البرامج التنموية في القارة الإفريقية.
2. تزخر القارة الإفريقية بإمكانيات وموارد طبيعية ما يؤهلها لتحقيق التنمية ذاتيا.
3. تعبر مبادرة النيباد عن توجه جديد للتنمية في إفريقيا وتكشف عن استراتيجية قامت الدول الإفريقية بتبنيها لتحقيق التنمية.
4. ساهمت مبادرة النيباد في دفع عجلة التنمية وترسيخ مبادى الحكم الراشد والديموقراطية وحقوق الإنسان.

الإطار المنهجي للدراسة:

للاجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وفق منهجية علمية من أجل الوصول إلى نتائج منطقية إعتمدنا على ثلاث مناهج :

أ- **المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي في البحث العلمي يقوم أساسا على جمع الحقائق التاريخية، وهذا المنهج يهدف إلى معرفة الأحداث التي جرت في الماضي حيث كانت معرفة الماضي تستشير الإنسان على الدوام ، وهو الطريق الذي يختاره الباحث في جمع معلوماته وبياناته العلمية في دراسة ظاهرة ما، وهذا النمهج يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ويعتمد على أدلة وأدوات ومصادر يمكن إستعمالها بعد التأكد منها، ولذا لايمكن الإستغناء عن معطيات المعرفة التاريخية ذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لظاهرة الاقليمية ولمبادرة النيباد والسياسة الإستعمارية في أفريقيا.

ب- **المنهج الوصفي:** يهدف المنهج الوصفي لعرض صورة دقيقة لملامح الظاهرة وإستخدم هذا المنهج لعرض بعض المفاهيم النظرية التي يهتم الباحث بدراستها حتى

يتيسر إدراكها وفهمها من خلال جمع المعلومات والبيانات والوقائع التي يقوم الباحث بدراستها لإستخلاص دلالاتها من خلال وصف مبادرة النيباد من هياكل وآليات.

ج- **منهج دراسة حالة:** ومنهج در اسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت أفرادا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.
فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعمق في دراسة وحدة واحدة، سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أوحضارة وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة .
أما فيما يخص إستخدامات هذا المنهج في دراسة وذلك لإسقاط على حالة مبادرة النيباد على القارة الإفريقية .

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع و المتمثلة في :

- قلة المراجع على مستوى مكتبة الجامعة .
- إنتشار فيروس كورونا على مستوى الوطن جعل الحكومة تغلق كل الجامعات والمكتبات والمعاهد والمراكز مما أثر على عملية البحث عن المصادر .

الدراسات السابقة:

وتجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت جانب منهذا الموضوع نذكر منها:

1. **دراسة فلاح أمينة:** دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، حيث أفادتنا في معرفة الحكم الراشد في وثيقة النيباد .

أهم نتائج هذه الدراسة:

- أن نجاح المبادرة ومستقبلها يعتمد بالدرجة الولى على رغبة واستعداد الدول الإفريقية ومدى قدرتها على تنفيذ الصلحات الضرورية التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا.

- كما أن آلية مراجعة النظراء الإفريقية من الممكن أن تمثل فرصة مهمة لتعزيز الحكم الراشد والممارسة الجيدة بالرغم من أنها ستستغرق وقتا لتصبح آلية عملية.

2. **دراسة عمارة بشير:** الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(نيباد):واقع وآفاق،من الفترة الممتدةمن 2001 إلى2007 رسالة مقدَمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، حيث أفادتنا في الأولويات القطاعية التي ركزت عليها مبادرة النيباد.

أهم نتائج هذه الدراسة :

- الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(NEPAD) محاولة لانطلاقة تنموية جديدة للخروج من دائرة التخلف والتهميش، لأن أفريقيا تتوفر على جميع الإمكانيات سواء أكانت مادية أو بشرية لتحقيق تنمية شاملة في مختلف المجالات، مثل دول القارات الأخرى،وركزت على الجانب السياسي خاصة المرجعية الفكرية للمبادرة.

تقسيم الدراسة:

لإنجاز الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة،** قد قسم إلى ثلاث مباحث حيث نجد المبحث الأول يتطرق إلى ماهية الإقليمية، أما المبحث الثاني فيتناول أشكال وأبعاد وإتجاهات الإقليمية الجديدة، والمبحث الثالث يتحدث عن النظريات المفسرة للإقليمية .

الفصل الثاني جاء تحت عنوان **واقع التنمية بإفريقيا،** قد قسم إلى مبحثين المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للتنمية والمبحث الثاني نظرة عامة حول التنمية بإفريقيا .

الفصل الثالث فعنوانه **مبادرة النيباد كآلية لتحقيق التنمية بإفريقيا** وقد قسم إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول لمحة تاريخية عن مبادرة النيباد، أما المبحث الثاني فتطرق إلى إستراتيجية مبادرة النيباد لتحقيق التنمية والمبحث الثالث تقييم مبادرة النيباد.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراســـة

مقدمة الفصل

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بالتوجه نحو إنشاء التكتلات الإقليمية الإقتصادية أو تعزيز القائم منها، واحتلت بذلك مكانا مميزا في الأدبيات العلمية، كما تجد الإقليمية تفسيرها النظري في أدبيات التكامل بمختف مداخله خاصة الإقتصادي منه حيث تعتبر الإقليمية وسيلة لتنظيم العلاقات الدولية في عصر العولمة.

وفي هذا الفصل سنتطرق للإطار المفاهيمي والنظري للإقليمية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول نستعرض الأساس المفاهيمي للإقليمية، ثم المبحث الثاني نتناول فيه أشكال وإتجاهات وأبعاد الإقليمية الجديدة، أما المبحث الثالث نتطرق فيه للإطارالنظري المفسر لظاهرة الإقليمية.

المبحث الاول: ماهية الإقليمية

لقد شغل موضوع الإقليمية بصغتيها القديمة والجديدة والنظام الإقليمي حيزا كبيرا في أدبيات الفكر الإقتصادي خاصة والفكر السياسي عامة حيث جذب إهتمام الباحثين لدراسة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي

لقد تعددت آراء الباحثين و المفكرين حول تعريف النظام الإقليمي مما يدل على تشعب وإتساع مفهومه ومدلولاته نظريا وتطبيقيا

أولا- مفهوم الإقليم

يعتبر مفهوم الإقليم أطول المفاهيم في علم الجغرافيا و أكثرها جذبا للجغرافيين من غيره من المفاهيم الجغرافية الأخرى، و يبدو على كل باحث أن يكون مضطرا إلى تحديد مصطلح الإقليم من جديد ليضع مصطلحه في السياق التاريخي الصحيح.

حيث تشير كلمة إقليم في **اللغة** إلى قسم من الأرض يحمل إسماً وله مميزات خاصة به وأما إصطلاحا فإن كلمة إقليم (Region) المشتقة والتي يعود أصلها إلى اليونانية فإنها تعني مكانا أو مساحة معينة، تتميز بخصائص طبيعية تاريخية بشرية معينة والإقليم الجغرافي يرمز إلى وحدة مكانية كبيرة، وإذا أردنا تحديد مصطلح إقليم كما هو مستخدم من قبل الجغرافيين في دراساتهم التي تعرف بالدراسات الإقليمية فإن علينا أن نضع في الإعتبار بشكل عملي طبيعة المناطق التي تسمى أقاليم، حيث يتكون سطح الأرض من وحدات مساحية متباينة بتباين العوامل المؤثرة في تشكيل مظهر سطح الأرض على نحو يصعب فيه أن نجد منطقتين متشابهتين تماما هذه الوحدات المساحية المتميزة من بعضها البعض هي الإقليم، وفي هذا السياق لابد أن نستعرض بعض التعاريف للإقليم ومنها:

1- "عادل عبد السلامة"يعرف الإقليم بأنه (وحدة جغرافية من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم و منها إنسجامها و تناغمها و تفاعلها من وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر).

2- ويعرف **"ويتليسي" Whittlesy** الإقليم بأنه (جزء متميز من سطح الأرض)

3- ويعرفه **"ألايف"Alaev** (بأنه مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة الخصائص الخاصة به)

4- ويعرف **"بيستون Piston"**بأنه (مكان ذو منظومة متكاملة من الروابط و يتميز ببنية ووظيفة مكانية و تنظيم داخلي).

لذلك يمكن قول أن الإقليم هو منطقة ذات موقع محدد يتكون بطريقة ما متميزة عن المناطق الأخرى وتمتد إلى الحد الذي يمتد إليه ذالك التميز، وكما يستخدم مصطلح إقليم بمعاني مختلفة كالأقاليم الإقتصادية والإجتماعية مثل إقليم شرق آسيا وإقليم الشرق الأوسط.[1]

ثانيا- مفهوم النظام الإقليمي

يرى الكثير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية، أن هناك صعوبة في تحديد معنى للنظام الإقليمي أوايجاد تعريف شامل له، فليس هناك معايير واضحة ومحددة متفق عليها يتم على أساسها وضع تعريف للنظام الإقليمي، وهو ما يؤكده **جوزيف ناي** بقوله أن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو 1945م، في محاولت وضع تعريف دقيق للنظام الإقليمي، لكن دون جدوى. لقد كانت التعاريف والتفسيرات النظرية والإستطلاعات الإمبريقية للنظم الإقليمية ميزة ثابتة في دراسة العلاقات الدولية أواخر الأربعينيات، غير أن مصطلح النظام الإقليمي لم يبرز في أدبيات العلاقات الدولية إلا في الستينيات والسبعينيات من خلال أدبيات الإقليمية والتكامل، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤن الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم النظام الإقليمي أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي.[2]

يعد النظام الإقليمي مفهوم إفتراضي وتحليلي بمعنى لا يشير إلى وجود مادي، فكما يرى **"ماكللاند"Makllandأن** مفهوم النظام هو شيء مجرد ووصفي ونظري في آن واحد، حيث إشتق مفهوم النظام من ميدان العلوم الطبيعية أولا، ليعني وجود علاقة بين العناصر الخاصة بمجموعة معقدة (النظام الشمسي) مثلا، حيث تم نقل هذا المفهوم إلى ميدان دراسة المجتمع في القرن التاسع عشر، وقد تعين الإنتظار حتى القرن العشرين لظهور مفهوم واضح ومتماسك للنظام الإقليمي، من خلال الدراسات التي قدمها **"تالكوت بار سونز"** إذ إستخدم تعريف النظام الإقليمي للتميز بين ما هو جزئي وبين ما هو كلي، وبالتالي تحديد نمط العلاقة بين النظام و وحداته، وكان ذلك الأساس الذي إستند إليه في إبراز النظام الإقليمي ولإقامة تنظيمات إقليمية بإعتبارها أكثر فعالية من التنظيمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وبداية التسعينات إعادة تفعيل الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية وتطوير التراث السابق منها، بحيث ظهرت عدت أدبيات

---

[1]- علي محمد دياب، "مفهوما الإقليم و علم الأقاليم من منظور جغرافي سياسي"، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد28 ،العدد 2،(2012م)، ص ص 461 - 462.

[2]- علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية** (مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط5، 1986)، ص21.

منها كان تصنيفها حسب كل دراسة أو خصائص كل وجهة نظر محددة إلى مجموعتين هما:

1- المجموعة الأولى: حيث تضم هذه المجموعة عدد من المفكرين **بروس روسات، وليام تومسون، مايكل بريتشر، بتركاتسنشتاين،** حيث حاول هؤلاء تقديم كل العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الاقليمي، و وضع معايير محددة كمرجعية لتعريف النظام الاقليمي.

1-1- "بروس روسات": يطلق في دراسته للأقاليم الدولية على افتراض أن تعاريف النظام الإقليمي تختلف اختلافاً واسعاً بناء على الطرق والصفات التي يستخدمها المتخصصون في نظرية الإقليم، فمثلا يعرف بعضهم الإقليم من حيث إنعزاله أو إنفصاله (إفريقيا جنوب الصحراء)، أو من حيث الإنسجام النسبي في الولاءوالوطنية (العالم العربي) أو من حيث مشكلة تخص منطقة (كجنوب شرق آسيا) أو من حيث الوسيلة،ولقد لاحظ **"روسات"** أن النظام الإقليمي-عملياً- مصطلح يعرفلتفعيل السيطرة (كالشرق الأوسط)بشكل واسع جداً، ويستعمل غالباً لغرض بذاته.

لذلك نجد تعريف النظام الإقليمي استند إلى خلفية جغرافية غالبا ما تكون قارة أو جزءا من قارة، غير أن هذه الخلفيات الجغرافية ليست دقيقة جدا، فهي مثقلة بالتمايزات الإقتصادية أو الثقافية أو السياسية، فمثلا منذ أكثر من عقد كان الناس يتحدثون عن أوربا الشرقية أو أوربا الغربية ككيانات متميزة.

أما الآن فإنه أصبح من المألوف أن يشار- صراحة أو ضمنياً – إلى وحدات ثقافية و وحدات أخرى ضمن أوربا واحدة، كما أن البعض من أجل أن يحدد منطقة الدول الصناعية يشير إلى منطقة الشمال الأطلسي أو إلى أوربا من فلاديفوستوك(Vladivostok) إلى إيرلندا، أيضا نجد مثال المكسيك التي تحدد طبيعياً على القارة المشار إليها عموماً "أمريكا الشمالية"، لكن عندما يتكلم المكسيكيون عن (Norteamericanos) أي أمريكا الشمالية فإنهم لا يقصدون أنفسهم. ثم يتساءل **"روسات"**: هل أن تايوان "المنفصلة"تنتمي إلى شرق آسيا أم لا ؟ ويجيب بأن هذا يعتمد على ظروف وعلى أغراض أولئك الذين يستعملون هذا المصطلح "شرق آسيا"، ويخلص روسات إلى أن التعاريف المادية والسياسية والإقتصادية والثقافية للإقليم نادراً ما ترسم نفس الحدود، لذا حاول أن يجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فحددخمس معاييرلتعريف النظام الإقليمي:[1]

1- التجانس الثقافي و الإجتماعي.
2- التقارب الجغرافي.

1- الربعي سامية، **آليات التحول في النظام الاقليمي – النظام الاقليمي لشرق آسيا**. رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007)، ص ص14،13.

3- المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.
4- المؤسسات السياسية.
5- الإعتماد المتبادل الإقتصادي.[1]

2-1- "وليام تومبسون": أحصى تومبسون من خلال مسح قام به لأعمال علمية موثوقة واحدا وعشرين خاصية تستعمل غالبا لوصف الأنظمة الإقليمية وهي كالآتي:

1- علاقات تاريخية متميزة. 8-ثلاثة أعضاء على الأقل . 15- مكانة دولية متشابهة
2-الاعتراف المتبادل بين أعضاء على الأقل. 9- الاستقلالية. 16- وجود سياسات تكاملية
3- الاعتراف الخارجي بحدود الإقليم. 10- التكامل . 17- وجود أطر مؤسسية
4- التفاعل. .11- مستوى متناظر من التنمية 18- التقارب الجغرافي
5- التشابك. .12-توازن القوى بين الأعضاء 19- تنسيق عسكري
6- تفاعل واحد أو أكثر. 13-التباين الوظيفي 20- روابط لغوية وثقافية وعرقية مشترك
7-عضوين على الأقل. . 14- دول صغرى. 21- تأثير متساو من أقطاب السياسة الدولية

ولكن فيما بعد حصر **"تومبسون"** هذه الخواص الواحدة و العشرين في قائمة بأربعة شروط أساسية كافية لتعريف أي نظام إقليمي:

أ- التقارب الجغرافي العام.
ب- مكون من وحدتين أو أكثر.
ج- إنتظام و كثافة التفاعلات فأي تغير في جزء من النظام يؤدي إلى تغير في أجزائه الأخرى.
د- إدراك مشترك للنظام الإقليمي الفرعي كمسرح مميز للعمليات.[2]

3-1- "مايكل بريتشر": حيث حدد ستة معايير لتعريف النظام الإقليمي:

أ- وجود ثلاثة فواعل على الأقل.
ب- التقارب الجغرافي.
ج- أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان كجماعة متميزة.
د- أن يسود هذا الإدراك بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية أعضاء النظام.
ه- مستوى القوة داخل النظام أدنى منه في النظام الدولي الوسيط.
و- التأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي.

كما عرض **"بريتشر"** أربعة مستويات تحليلية للنظام الإقليمي فيما أسماه "المعالم الهيكلية للنظام "و تشمل العناصر المميزة الآتية:

أ-تحليل مستوى القوة (قوية – ضعيفة).
ب- توزيع القوة (منتشرة – متركزة).

---

[1]- محمد سعيد إدريس، **النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية و الإقليمية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة، 2001)، ص24.
[2]- حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979-2011 دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3، 2012/2011)، ص09.

ج- أنماط التكامل السياسي والإقتصادي والتنظيمي (درجتها ومدى انتشارها).
د- تحليل طبيعة الإرتباط بين النظام الإقليمي والنظام الدولي.[1]

4-1- "بيتر كاتسنشتاين": حيث يعتقد هو وغيره من البنائيين**"كريتشارد هجوت"** (Higgot Richard)، و**"إيمانويلأدلر"**(Adler Emmanuel) **"أميتاف أشاريا"**(AcharyaAmitav) أن الإقليم هو بناء معرفي يتجاوز حدود الدولة على أساس الصفة الإقليمية، مع درجة معينة من الخصوصية مشكل إجتماعيا من عدة فواعل، تحركه مبادئ مختلفة وأحيانا متناقضة، فالبنائيون ينظرون إلى الإقليم ليس كشيء مادي فقط ولكن أيضا كبناء إجتماعي ومعرفي متأصل في الممارسة السياسية، فالنظامالإقليمي ليس معطى خارجي لكنه نشأ وتكون من خلال تفاعلات تاريخية عرضية ومن خلال عمليات التنشئة الإجتماعي(Socialization).

وقد حدد البنائيون عدد من العناصر الأساسية التي يقوم عليها مفهومالإقليم،نذكرها:

أ- الأقلمة: Regionalization عملية تفاعل إقليمي مرتكز على الحدود الإقليمية (التي تتطابق أو لا تتطابق مع حدود الدول) وتشمل الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مباشر و غير مباشر و الخاضعين لجهاز إداري (عملية إمبريقية).

ب- الهوية الإقليمية: هي أكثر ذاتية، تشير إلى شعور قائم على "الحن" أو "الحس الجماعي المشترك"و غير قابل للإختزال إلى عناصر موضوعية مثل: الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات، البنية الإقتصادية، الأساس السياسي، الأرض المشتركة

ج- الوعي الإقليمي: يبنى من خلال اللغة و الخطاب (فعل اللغة) مما يخلق إدراكا مشتركا بالإنتماء إلى جماعة معينة، إن الإدراك الذاتاني (Understanding Intersubjective)من خلال عمليات التنشئة الإجتماعية و التعليم يساعد على تأطير واقع إجتماعي دولي و يقود إلى تطور الممارسات و المؤسسات المشتركة.[2]

2- المجموعة الثانية:

2-1-تعرف النظام الإقليمي من خلال مستوى التحليل، بوصفه مستوى متوسطا بين الدولة والنظام الدولي.

حيث يقصد به الكيانات التي ستتمحور عليها تحليلات الباحث في الشؤون الدولية (وحدة التحليل)، فوحدات التحليل تكون متغيرات تابعة، ويساعد التركيز على المتغيرات المستقلة من مستوى تحليلي معين فتفسير سلوك هذه الوحدات، فحسب اعتقاد **"ديفيد سنجر"** (Singer David)فإن الباحث قد يختار في بحوثه مجموعة ظواهر تمتد من أدق كائن إلى الكون نفسه، غير أن إختيارا كهذا لا يجب أن يكونلمجرد نزوة أو عادة، فعلى الباحث

---

[1]- عمار تكسانة، **التجربة التكاملية الأوروبية و مغزاها للتكامل العربي**، أطروحة دكتوراه دولة (جامعة الجزائر3، 2014/2013)، ص17.

[2]- بوعظمة سامية، صاغي صليحة، **مقارنة بين النظام الإقليمي العربي و النظام الشرق الأوسطي 1945- 2006**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014)، ص12.

المسؤول أن يكون جاهز و مستعد لتقييم المنفعة النسبية – المفاهيمية والمنهجية- للبدائل المختلفة المفتوحة له ولتقييم العواقب المختلفة لمستوى التحليل المختار أخيرا.

ففي حقل العلاقات الدولية هناك ثلاثة مستويات للتحليل، والمشكل الذي يواجه الدارس ليس في تحديد أي المستويات أكثر قيمة ثم محاولة التمسك بذلك المستوى إلى الأزل، بل أن المسألة هو أن يكون هناك إدراك بوجود هذه القضية المفاهيمية الأولية (مستوى تحليل)، وأنه يجب أن نجد لها ولو بشكل مؤقت حلا قبل البدء في بحث أي هذه المستويات:

- **المستوى النظميLevel Systemic:**

هو الأشمل والأوسع من بين المستويات المتاحة، يشمل مجمل التفاعلات التي تحدث داخل النظام وفي بيئته، إن التركيز على النظام يسمح لنا بفحص أنماط التفاعل التي ينتجها النظام وكذا التعميم حول بعض الظواهر، هو الذي يتيح لنا فحص العلاقات الدولية في مجملهاككل بالتوسع والشمول الذين يفتقدان بالضرورة عندما ينتقل التركيز إلى مستوى أدنى أوأكثر جزئي .

لكن ماالمآخذ على هذا المستوىأنه يميل إلى أن يقود الباحث إلى وضع يبالغ في تأثير النظام على الفاعلين الوطنيين وبالعكس يستبعد تأثير الفاعلين على النظام، يتطلب إفتراض درجة تماثل عالية في قواعد السياسة الخارجية للفاعلين الوطنيين، إذ ليس من الصدفة أن معظم المنظرين البارزين في العلاقات الدولية يفترضون أن كل رجال الدولة يفكرون و يتصرفون حسب منطق المصلحة والقوة،فكل النماذج الكلية تعاني من نفس الضعف القاتل مثل مبدأ المنفعة (اللذة / الألم)، فكما يختلف الأفراد على نحو واسع حول ما يعتبرونه لذة/ ألم أو ربح/خسارة، والدول كذلك يمكن أن تختلف بصورة كبيرة فيما بينها عما تعده مصلحة وطنية.

- **المستوى الوطني:**

ميزته الأكثر وضوحاً أنه يسمح بالتميز الجلي بين الفواعل في النظام الدولي، فهو لا يتطلب إفتراض تشابه كبير بين الفواعل الوطنية، فإنه يشجع المراقب على دراستها بتفصيل واسع، فعندما نقوم بدراسة الفواعل ببعض العمق حينها فقط نكون قادرين على وضع تعميمات صحيحة ذات طبيعة مقارنة، ورغم أن المستوى النظمي لا يمنع بالضرورة المقارنة والمقابلة بين النظم الوطنية الفرعية، فإنه ينتهي عادة بمقارنة كلية على أساس أبعاد وخصائص سطحية نسبياً.

- **المستوي الفردي:**

يكون التركيز في هذا المستوى على دراسة الطبيعة الإنسانية، الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين و العمليات البسكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار، ...و يأتي مستوى النظام الإقليمي كفرع من المستوى النظمي level systemic-sub، أو كمستوى وسطي بين النظمي و الوطني.

إذن يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته، بوصفه مستوى تحليلياً متوسطاً بين تحليل النظام الدولي والمستوى الوطني، كونه يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي، تحديد العوامل التي تتحكم فيها وتحديد طبيعة العلاقة الثنائية بين النظام الدولي ونظمه الفرعية، إن تحليل النظام الإقليمي يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية المقارنة من خلال إدراك (التشابه/التمايز) بين الأقاليم أو (التشابه / التمايز) داخل الإقليم الواحد في مراحل تاريخية مختلفة.

2-2- "شبيغل و كنتوري" (Cantori and Spiegel) : لقد عرفا النظام الإقليمي (أو النظام التابع حسب تعبيرهما) كما يلي: يتألف النظام التابع من دولة واحدة أو إثنتين أو أكثر، دول متقاربة ومتفاعلة بينها بعض من الروابط الاثنية، اللغوية، الثقافية،الإجتماعية والتاريخية المشتركة، والتي يتزايد إحساسها بالهوية أحيانا بسبب أفعال ومواقف الدول الخارجة عن النظام، إن تعريفهما يشير إضافة إلى العناصر الجغرافية والتفاعلية إلى التماسك الإجتماعي وهوية الإقليم، رغم أنهما يعترفان بأن هذه العناصر (التقارب الجغرافي والتفاعل الدولي، الروابط المشتركة، والهوية) لا تميز بصفة دقيقة الأنظمة الإقليمية الفرعية، لقد كان جوهر دراستهما أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من محددات إقليمية، وليس من الصواب النظر إلى سياسات هذه الدول على أنها مجرد إمتداد أو رد فعل للسياسات الخارجية للقوى الكبرى، وقد حددا –أي كنتوري وشبيغل-خمسة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية وهي:

1-تعميق دراسة العلاقات الدولية،كمستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات في النظام الدول.

2-وجود ظواهر لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي، فهي نتاج عوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

3-يساعد في إجراء الدراسات المقارنة سواء مقارنة سياسة دولة على المستويين الإقليميوالدولي، أو المقارنة بين منطقتين مختلفتين، أو دراسة مقارنة لمنطقة في فترتين تاريخيتين مختلفتين.

4-زيادة المعلومات عن خصوصيات كل منطقة وسماتها العامة.

5-يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل بين النظام الدولي السائد ونظام إقليمي معين.

لقد كانت محاولتهما جريئة بإبتكار إطار مقارني لدراسة الأقاليم بتقسيم موضوع التحليل (النظام التابع) إلى ثلاثة أجزاء :

1/ منطقة القلب: تضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة.

2/ منطقة الهامش: تضم الدول البعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل إجتماعية أو سياسيةأو إقتصادية أو تنظيمية.

3/ نظام التغلغل: تضم الدول الخارجة عن النظام والتي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام.

وركز الباحثان على أربعة متغيرات تحدد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدد طبيعة النظام:

1. طبيعة و مستوى التماسك في النظام.
2. طبيعة الاتصالات في النظام.
3. مستوى القوة في النظام.
4. بنية وأنماط العلاقات في النظام.

فقد عرف الأستاذ **"هاني إلياس الحديثي "** النظام الإقليمي على أنه (مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والإقتصادفهو أسلوبللممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد)، في هذا التعريف يوجز "الحديثي" شروط قيام نظام إقليمي في:

- الجوار الجغرافي.
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل و الولاء للتنظيم الإقليمي.
- الشعور بالتميز والخصوصية، الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لإنفراد نظامها الإقليمي بهوية متفردة، تشكل أساسا للإنطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات.

فيرى من جهة أن النظام الإقليمي هو:"مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيرها من الدول وفي خياراتها السياسية الخارجية"،ويرى في النظم الإقليمية من جهة أخرى: " تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيمابينها، أكثر من تفاعلها مع بقية الدول في المجتمع الدولي".

ويبين فحص للأدبيات السابقة أن هناك أربعة عناصر هامة في تعريف النظام الإقليميهي:

1- البعد الجغرافي: قليلون جداً هم الكتاب الذين لم يتفقوا على أن الإقليم يجب أن يتميز ببعض المستوى من التقارب الجغرافي، فبالنسبة**"بالمر"**(Palmer)**و"مولر"**(Mueller)الجغرافيا هي عماد تعريف الإقليم، وأن العالم بالتالي ماهو إلا ترتيب بشكل مخطط لمناطق كبيرة، فالإقليم – حسب هذا البعد – هو مجموعة الدول المتجاورة جغرافياً والتي تتفاعل مع بعضها، سواء أكان هذا التفاعل عدائياً أم تعاونياً و بالشكل الذي يؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيره من الدول وفي خيارات السياسية الخارجية،إن ما يعزز أهمية العامل الجغرافي هو النزعة الإقليمية في

ضوء الواقع الجغرافي:النافتا الآسيان، الإتحاد الأوروبي، مركوسير، الإكواس، طموح روسيا في إقليم روسيا الكبرى،... كما أن الجغرافيا كمصير وقدر تعتبر حجة لصالح الهويات الثابتة، وهذا لا يمنع من أن بعض الأقاليم تتكون من دول ليست متناغمة جغرافياً، والتي تشترك في تماثلات أخرى (الفرنكوفونية) مثلاً.

2- إنتظام وشدة التفاعلات: أي المحتوى المؤسسي ودرجة التماسك الداخلي للإقليم،الأدبيات هنا تلفت عادة الإنتباه إلى تكوين الروابط الإجتماعية الإقليمية (لغة، ثقافة، أثنيه وعي بتراث تاريخي مشترك)، أو الروابط السياسية (المؤسسات السياسية، الإيديولوجية أنماط النظام)، أوالروابطالاقتصادية (تراتيبتجارية تفاضلية)، فمثلا**ليونارد بيندر(Binder Leonard)** إعتمد في تحديده لمنطقة الشرق الأوسط الإعتبارات المتعلقة بالدين الإسلامي، واللغة المشتركة والمواصلات بين أجزاء المنطقة العربية (الروابط الإجتماعية)، وعلى أساس الروابط الإقتصادية نجد مثلا: دول صناعية / دول نامية، عالم الشمال / عالم الجنوب، الدول المصدرة للنفط.

إن وجود تفاعلات سياسية وإقتصادية وإجتماعية و ثقافية بين دول لا تكون متجاورة أو متشابهة،هو الذي يؤدي إلى ظهور بعض الدول في أنظمة إقليمية مختلفة (باكستان تظهر ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا والنظام الإقليمي للشرق الأوسط).

3- الوعي الإقليمي المشترك: فبالنسبة للبنائيين الإجتماعيين وبدل من البحث عن هدف مراوغ كمعيار لتعريف الإقليم، فإنه يجب على الباحث أن يدرس الأقاليم كظواهر ناشئة تتشكل إجتماعيا، فالتركيز لا يجب أن يكون لا على الجغرافيا ولا على الإعتماد المتبادل المادي، لكن ينبغي أن يكون التركيز بشكل أساسي على الفكرة المعرفية للإقليم التي تتبلور من خلال التنشئة الإجتماعية التي يقودها بناؤو الإقليم، وقد سبق البنائيين كنتوري وشبيغل اللذان أشارا إلى أن من خصائص الإقليم وجود هوية متميزة وتماسك إجتماعي، أو بالأحرى وجود إدراك لهذه الهوية المتميزة عن الهويات الأخرى، والوعي بالتقارب بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي لتحقيق ذلك.

4- الفاعل: المقتربات الكلاسيكية في الدراسات الإقليمية تركز على دور الدولة في نحت الأنظمة الفرعية الإقليمية، حيث نجد تعريف **"جوزيف ناي"** للإقليم: " الإقليم الدولي يمكن أن يعرف بشكل واسع على أنه عدد محدد من الدول مرتبطة بعلاقة جغرافية و بدرجة من الإعتماد المتبادل "، فناي عرف الإقليم بخاصيتين فقط(الجغرافيا والاعتماد المتبادل) وأكد أن عدد الأعضاء (أي الدول) في إقليم ما هو قرار تقييمي بقوله:"إن الأقاليم هي ما يريدها الساسة و الشعوب أن تكون "، هناك أيضاً مقتربات حديثه تدافع عن مركزية الدولة في تعريف الأقاليم خاصة المقترب البنائي.[1]

[1]- ربعي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص21- 24.

المطلب الثاني : مفهوم الإقليمية التقليدية

لقد ظهرت الموجة الأولى من التكتلات الإقتصادية الإقليمية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، فقد إصطلح عليها الآن بالإقليمية التقليدية بمعنى آخر إهتم بعض الإقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة إنتشار الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، وأطلقواعليها تسمية الإقليمية الجديدة وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، وعرفها بالإقليمية القديمة والتي كانت تقوم أساساً على تكتلات بين الدول المتقدمة بعضها لبعض أي (شمال – شمال) أو بين الدول النامية (جنوب – جنوب).[1]

لذا يجب النظر إلى مفهوم الإقليمية على أنها أمر غير مستحدث أو مرتبط بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد برزت التوجهات للإقليمية منذ القديم وتبلورت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل إعادة هيكلة التنظيم الدولي، فيما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشترك.

1- تعريف الإقليمية التقليدية (الكلاسيكية):

- ✓ التعريف الأول: بأنها عملية تكثيف التعاون السياسي و الإقتصادي بين دول أو أطر تنتمي إلى منطقة، وتنطلق الإقليمية من جغرافية واحدة وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجالات التبادل التجاري .
- ✓ التعريف الثاني: إن الإقليمية القديمة تعبر عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا، لإحداث علاقات ذات طابع خصوصي بينها إعتماداً على التقارب الجغرافي كأداة للتضامن المصلحي، وتتمثل هذه العلاقات في تكوين مناطق التبادل الحر أو إتحادات جمركية، أو الإكتفاء بالإتفاقيات التفضيلية في المجال التجاري أو الإنتقال إلى مستوى متقدم من الإندماج الإقليمي، عن طريق سياسات شمولية وقطاعية مشتركة.[2]

2- مراحل الإقليمية التقليدية: مرت الإقليمية التقليدية بأربع مراحل وهي:

1) الإقليمية العسكرية: تعكس التقديرات الأولية للإنشاءات الإقليمية للسيادة العسكرية أو ممتلكات إقليمية إستراتيجية، جمعت معا بواسطة العنف بغية السيطرة على الأراضي التي كانت ذات منفعة إقتصادية، أو نظرا فقط في توسيع نطاق السلطة والحكم، لقد كانت الإمبراطوريات القارية هي معيار الإنشاءات السياسية إلى غاية الحروب النابوليونية لقد كانت هذه المشاريع الإقليمية مفروضة بالقوة .

---

[1]- سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الإقليمية الإقتصادية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية – دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستيرفيالعلوم الإقتصادية (جامعة بسكرة، 2011/2010)، ص27.

[2]- سكينة حملاوي، **إنعكاس الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الإتحاد الأوروبي أزمة اليورو**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة بسكرة، 2017/2016)، ص108.

2) الإقليمية في القرن التاسع عشر: لقد أحدثت الثورة الصناعية والإنجازات التكنولوجية المرتبطة بها، إلى تسويق البضائع خارج الحدود القومية، كما أصبح بالإمكان نسج علاقات تجارية بين الوحدات السياسية المختلفة، ففي أوروبا إزدهرت عدة إتحادات جمركية مثلا الإتحاد الجمركي بين السويد والنرويج 1874-1900م، الإتحاد النقدي اللاتيني بين فرنسا، إيطاليا، سويسرا وبلجيكا في 1865م حيث اتفقت هذه الدول على توحيد مقاييس عملتها، أما خارج أروبا فقد ألفت كل من بريطانيا والهند والصين كتلة تجارية في آسيا قبل1880مفي هذه المرحلة الثانية لم تغب الدوافع العسكرية والأمنية وراء الإقليمية، فقد برزت إلى وجود عدة تحالفات عسكرية كالحلف المقدس و الحلف الثلاثي في أروبا.

3) بعد الحرب العالمية الأولى: العصر المزدهر للسوق المنظمة ذاتيا والتحرير الدولي والتجارة الحرة وصل إلى نهايته في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان هذا نتيجة إقتران عدة عوامل داخلية وخارجية ،فالركود الكبير في 1873م وإنخفاض قاعدة معيار الذهب للباوند (Pound) في1931م، أدت إلى تدهور الإستقرار الإقتصادي المركزي المنظم من طرف بريطانيا، كما أن قيام الحرب العالمية الأولى أوقف إتجاه الإعتماد المتبادل وأنعش عدم الثقة وأحيا الشعارات الوطنية.

أخيراً فإن الإنهيار المالي الأمريكي في 1929 م أضعف الإنتعاش الإقتصادي الذي بدأ في العشرينيات،إن تأثير هذه العوامل على التكامل الإقليمي كان أكثر وضوحاً في نوع التراتيب الإقليمية، التي أصبحت ذات طبيعة تمييزية، تفضيلية وحمائية مثل التراتيب الإقتصادية التي ربطت بلجيكا، الدانمارك، لوكسمبورغ فنلندا، السويد، النرويج وهولندا في الثلاثينات .

4) بعد الحرب العالمية الثانية –الستينات:هذه الفترة المتميزة بالحرب الباردة ونظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة، تركت بصماتها على التوجهات الإقليمية في كل أنحاء العالم، إن أكبر موجة من الإقليمية في هذه الفترة حدثت في مجال السياسة العليا والأمن، فلقد شهدت الفترة من 1945 إنشاء حلف وارسو ومجموعة حلف شمال الأطلسي، وإنبثاق منظمة جنوب شرق آسيا وميثاق ريو وإعادة تشكيل منظمة الدول الأمريكية،(SEATO / CENTO/ ANZUS)، وهي إنشاءات إقليمية تعكس كلها نظام الحرب الباردة.[1]

3- دوافع التوجه نحو الإقليمية التقليدية:

1) **زيادة حجم الصادرات:** إن هدف أي دولة من وراء إنضمامها لأي تكتل إقتصادي إقليمي، هو الإستفادة من المزايا الجمركية التي سوف تمنحها الدول الأعضاء لبعضها البعض في هذا التكتل .

[1]- ربعي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص68، 69.

2) **زيادة حجم السكان** : مما أدى إلى زيادة الحاجات الإستهلاكية وبالتالي السعي نحو زيادة حجم الإنتاج لإستجابة حجم الطلب المتزايد، وذلك عن طريق زيادة التنظيمات الإقتصادية المشتركة.
3) **التكيف مع عولمة الإقتصاد والإستجابة لتحدياتها التجارية والتقنية**: فالتقدم التقني أدى إلى زيادة الإنتاجية كما ونوعا، مما ضعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات ومواجهة التجمعات الإقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
4) **تحسين مناخ الإستثمار**: إن تكوين التكتلات الإقتصادية يشجع على الإستثمار الوطني والأجنبي، فتشجيع الإستثمارات الوطنية هي نتيجة للإنخفاض المتوقع في تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الإقتصادية وإتساع السوق، من الملاحظ أن هذه التكتلات في الصيغة القديمة لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإستثمار الأجنبي والوطني، وإنما هي وسيلة لتلك الإستثمارات، ولهذا يجب أن يتم تنسيق السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء، لإظهار حالة من الإستقرار الإقتصادي والذي يمهد بدوره جذب الإستثمارات المختلفة .
5) **ضمانة الأحداث المستقبلية:** هذا الدافع في الكثير من الأحيان يكون شيء أساسيا في إقامة أي تكتل، لأن الخوف من الحروب والأزمات المستقبلية لابد من مراعات ذلك.
6) **إعطاء مصداقية لسياستها الداخلية والخارجية:** قد لا يكون الهدف الذي قامت الدولة من أجله إلى الإنضمام إلى التكتل الإقتصادي هو إتفاق في حد ذاته، وإنما أهداف أخرى، كان الإتفاق هو الوسيلة المناسبة لتحقيقه، ومن ناحية أخرى فإن إبرام الدولة لإتفاقية إقليمية مع دول أخرى يعني أن تلك الدول تتبع سياسة تحررية ولبيرالية، مما سيكون له أثر على حجم الإستثمارات الداخلية إليه، زد إلى ذلك أن الإتفاقيات الإقليمية سوف تعكس العلاقات المستقبلية لتلك الدول مع الخارج، مما يعطي مؤشرا واضحا حول السياسات الخارجية لتلك الدول .
7) **تدعيم قوة التفاوض للدولة:** ومن الأسباب التي تدعو للإنضمام إلى تكتل إقتصادي إقليمي هو زيادة قدرتها التفاوضية في مواجهة الأطراف الأخرى، حيث أن الدولة التي تكون جزء من تكتل إقليمي تكون قوتها كبيرة خلافاً لما يكون عليه الأمر وهي منفصلة، حيث تساعد الإتفاقية تلك الدول على تنسيق مواقفها وتوحيد آرائها قبل الدخول في أي إتفاقية خارج التكتل.
8) **الدوافع السياسية:** تتمثل في تعزيز الأمن القومي والسلام، والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والإجتماعية، ولقد بحث علماء السياسة في إستخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهم .
9) **الإستقرار الأمني:** حيث تقوم بعض الدول بالإنضمام إلى تكتل إقليمي من أجل المحافظة

على سيادتها، بالتعاون مع دول أخرى من أجل تقوية الأمن من خلال تكامل إقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية.[1]

4- مقومات الإقليمية التقليدية :

1) التجانس الجغرافي والتاريخي والديموغرافي وتجانس الهياكل الإقتصادية، بمعنى وجود توافق في الأوضاع السياسية والمستويات الإقتصادية الإجتماعية والثقافية .
2) التضامن الإقليمي وضرورة غياب التمييز بين الدول والشعب المتكتلة، مع تفضيل مصلحة التكتل على مصلحة الفرد أو الدولة في حالة حدوث تعارض .
3) توافق الإنسجام في الأوضاع السياسية، أي وجود الإرادة السياسية وقبول الأطراف المتعاقدة، التخلي عن جزء من السيادة الوطنية، حيث تعتبر من أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التكامل، وهو الأمر الذي يتفق عليه أنصار وخصوم التكامل الإقتصادي الإقليمي .
4) المقومات الإجتماعية والثقافية تتمثل في البيئة أو الفضاء الإجتماعي للتكامل الإقتصادي، الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته، فلابد من التقارب والتماثل في النسيج الإجتماعي والوعي الثقافي وفي العادات والتقاليد في البلدان الراغبة للتكامل.
5) التنسيق بين البرامج الإقتصادية والسعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى التكتل.
6) توفير وسائل النقل والمواصلات السريعة التي تؤدي إلى تسهيل عملية إنتقال السلع والأشخاص والخدمات.[2]

5- مزايا الإقليمية القديمة:

- تعزيز القوةالتفاضلية للدول المتكتلة و إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلاً وتوازناً مع البلدان والمنظات الدولية .
- إلغاء القيود المتمثلة في الحواجزوالرسوم الجمركية التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تتنقل بين الدول الأعضاء، عادة ما تتم عملية الإلغاء تدريجيا خوفا من الهزات الإقتصادية لظروف الدول المتكاملة، بالإضافة إلى ذلك الإتفاق بين الدول الأعضاء على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي و كذلك ضبط عمليات إعادة التصدير.

---

[1]- حملاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص28،29.

[2]- عبد الرحمان روابح، **حرية التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة دراسة حالة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/ 2013)، ص ص 22- 24.

- يساعد على تحسين شروط التبادل التجاري، بإعتبار أن التكتل الإقتصادي كتلة واحدة لها القوة والأهمية على النطاق الدولي، ما يمكنها من إكتساب مزايا جديدة في تعاملها مع الدول الأجنبية
- إتساع الصناعات الناشئة ومشروعات كبيرة الحجم لم يكن ممكن إنشاؤها قبل التكتل بسبب ضيق السوق، مما يتيح فرصة للإنتاج و الإستثماروتخفيض الإسترادو بالتالي زيادة النموالاقتصادي يساعد على تخفيف العبىءعن ميزان المدفوعات.[1]

6- أهداف الإقليمية التقليدية

تهدف الإقليمية التقليدية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة إقتصادية، قد تكون سياسية وإجتماعية وعسكرية.

❖ **الأهداف الأقتصادية:**

- الحصول على قدر كبير من الانتاج الناجم عن إتساع حجم السوق .
- تسهيل عملية التنمية الإقتصادية وإزالة الفوارق بين الأقاليم .
- تقسيم العمل التكتيكي والوظيفي للإستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع.
- رفع مستوى رفاهية المواطنين.

❖ **الأهداف السياسية:**

- تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي خاصة الدول التي تعاني من الإختلالات العرقية والأزمات السياسية .
- أحيانا يكون الهدف من وراء التكتل الإقتصادي سياسيا، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي فيما بينها، ولكن قد ينشأ من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الإتحاد السياسي منذ البداية، فيبدأ بتكتل إقتصادي في شكل إتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا، على أمل أن يمهد ذلك للإتحاد السياسي وبأن تشعر شعوب هذه الدول بوحدةمصالحهاالإقتصادية، وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل في النهاية التوحيد السياسي.

❖ **الأهداف العسكرية:**

المتمثلة في تكوين وحدة عسكرية وجيوش مشتركة، لمواجهة التهديدات المشتركة بينهم من العالم الخارجي ،ومن أمثلة ذلك ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية لقيام وحدة أوروبية، أساسها إقتصادي وأهدافها عسكرية سياسية في مواجهة القوى العالمية.[2]

---

[1]- حملاوي،واقع التكتلات الإقليمية الإقتصادية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية –دول المغرب العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص33

[2]- **مرجع سابق الذكر** ، ص ص79، 80.

المطلب الثالث : مفهوم الإقليمية الجديدة

أولا: الإطار الفكري للإقليمية الجديدة

شهد مفهوم الإقليمية تطورا كبيراً خلال ثمانينات القرن العشرين، من خلال ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة التي جاءت نتاج ظروف العولمة الإقتصادية خصوصا مع مطلع التسعينات، أصبحت النزعة الإقليمية واضحة ومنتشرة في ربوع العالم، كان هناك إحياء لأفكار الستينات لكن في إطار جديد يتمثل في تحرير التجارة عالمياً، وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة .

سوف نتطرق لبعض التعاريف لتحديد مصطلح الإقليمية الجديدة

التعريف الأول: الإقليمية الجديدة نمط يخلط ما بين مرحلة مناطق التجارة الحرة ومناطق أخرى أعلى منها، فهي تهدف إلى تنمية وتطوير العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى تحرير السلع بين الأطراف وهي بذلك لا تتجاوز الإطار المعروف لمناطق التجارة الحرة، ولكنها في نفس الوقت لا تملك الشروط الازمة لقيام مراحل أكثر تقدما كما أن التطور ليس من أهدافها.

التعريف الثاني: الإقليمية الجديدة نمط مختلف يقوم على أساس الإلتزام الذاتي بالتحرير ويتم تعميم النتائج على أعضاء التكتل، وفقا لمبدء الدولة الأولى بالرعاية وعلى الدول الأخرى خارجه، وهو مايعرف بالإقليمية المنفتحة مثل تكتل الأوبيك .

التعريف الثالث: الإقليمية الجديدة ترتيبات تكاملية أكثر تعقيداً وتشابكاً سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي، حيث تنشأ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج نطاق التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائها كما أنها لم تعد قاصرة على التجارة فقط، بل تمتد أيضا إلى الإستثمار الذي يحتل أولوية متقدمة في العديد من التكتلات الإقتصادية الكبرى الجديدة، بإعتباره القوة الدافعة للتجارة بالإضافة إلى العديد من المجالات الجديدة الأخرى.

التعريف الرابع: ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والإستثمار.[1]

التعريف الخامس: الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول، بغض النظر عن الموقع الجغرافي سواء كانت الدول قريبة من بعضها أو بعيدة

[1]-حملاوي ،انعكاس الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقليمية الإقتصادية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص84،83

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة بمصطلح الإقليمية المنفتحة من بينهم **بريجستين**1997م، ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المنفتحة ضرورة عدة شروط وهي:

- أن تكون مفتوحة العضوية: وهي تعني أن يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنضم إلى التكتل بشرط أن يتوفر بها شرط العضوية.
- شرط عدم المنع: وهي تعني أن إتفاقية التجارة تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول الغير الإعضاء.
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة Selective Benefit Open And (Liberalization): وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثررعاية MFN ،بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى إتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.[1]

وحيث قام **"موريس شيف"**و**"ول-ألن ونترز"** بتعريف مصطلح الإقليمية المفتوحة كترجمة للإقليمية الجديدة، حيث قاما بتعريفها بأنها تتميز بالإنفتاح الأكبر الذي يجعل إتفاقيات الإندماج الإقليمي أكثر إعتدالاً، كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء.

أما الباحث**"محمد توفيق عبد المجيد"**أعطى مفهوما على أنها عملية الإندماج الإقتصادي، يتم بموجبها إزالة الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة و يتطلب وجود إرادة سياسية واعية، والتنازل على بعض السياسات و المقومات من أجل فائدة الأعضاء ويتم التكامل المعاصر بتوليد رقعة الإسهام العالمي، مع توقع الوصول إلى الزيادة في النمو وإرتفاع مستويات المعيشة .

إن التعريف الذي يمكن أن نتفق معه، هو أن الإقليمية الجديدة هي الجمع بين عناصر متباينة، بمعنى أنه يتم فيها الجمع بين الدول المتقدمة والدول النامية (شمال- جنوب) ليتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة تزال فيها الرسوم الجمركية، كما تحدد فيها آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الإندماج.

إن تعدد التعاريف يدل على مدى إتساع الجدل و تشعبه حول مفهوم الإقليمية الجديدة ومحاولة تحديده، ولذلك يمطن طرح مفهوم للإقليمية الجديدة يشمل مختلف أبعادها الأساسية، فهي محاولة لإعادة ترتيب العلاقات الدولية من خلال الجمع بين الدول المتقدمة

[1]-محمد لحسن علاوي،"الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الإقليمي"، **مجلة الباحث**، العدد07،(2010/2009)، ص109.

والدول النامية المتجاورة وغير متجاورة، لتكريس مفهوم المراكز والأطراف لتحقيق أهداف تنموية في الظاهر وإستراتيجية في الباطن، وترويج التحرير التجاري والإقتصادي.[1]

ثانيا: دوافع الإقليمية الجديدة

1. الدوافع الكامنة في البيئة المحلية:

- الرغبة في رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال الإستفادة من إقتصاديات المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع إقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة الإستثمار المباشر.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الإقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية.
- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غيرالإقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- قد تسعى الدول الأصغر لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.[2]

2. الدوافع الكامنة في البيئة الدولية:

- التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة مناوئة للتكتلات الإقليمية إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها، خاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة التجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك.
- تخوف العديد من دول العالم أن تحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل إنفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية المشتركة.
- تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات وإتباع سياسات أكثر توجها للخارج.
- إدراك الدول وخاصة النامية منها أن الإنضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة لعملية إندماجها في الإقتصاد العالمي.
- تفكك الإتحاد السوفياتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا من إقتصاديات قائمة على التخطيط إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق.[3]

1- شوقي بوجلخة، **الإقليمية الجديدة و آثارها على إقتصاديات الدول النامية دراسة حالة تونس-الجزائر2000-2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015/2014)،ص173.

2- علاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص111

3- حملاوي، إنعكاسات الأزمات الإقتصادية على تكتلات الإقتصادية الإقليمية، **مرجع سابق الذكر**، ص86.

ثالثا: سيمات الإقليمية الجديدة

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا، سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الإقتصادية الليبرالية وإقتصاد السوق، كما زاد الإعتماد المتبادل الإقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للإنتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول، فقد قامت عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الإقتصاد الكلي.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات، وتعطي نطاقا كبيراً من الأهداف الإقتصادية و سياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الإستفادة من عمليات العولمة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الإستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي والأمني، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة، تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الإستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية، كمحرك أساسي في إتجاه تحرير التجارة و كهدفلإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- إنها عملية لإعادة مأسسة النظام الإقتصادي العالمي الجديد على نحو يتماشى مع المتغيرات العالمية الجديدة، بحيث يجعل من الكتل التجارية الإقليمية حلقة متوسطة بين الدولة القومية من ناحية و النظام العالمي من ناحية أخرى، ومن ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بإنتكاسة كبيرة مع المتغيرات العالمية الجديدة، ولكنه أحياء من منظور الإعتبارات الإقتصادية بعد أن أصبح العالم أكثر إقتصادية .

- ليست الإقليمية الجديدة نقيضاً أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف، ولكنها تكملة لهذه التجارة، فهي وإن كانت ترمي إلى تحرير التجارة بين شركاء أعضاء التكتل الإقليمي، فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتل الإقليمي، خصوصاً في ظل توسع دائرة الإعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى.[1]

رابعا: أهمية الإقليمية الجديدة

ترجع أهمية الإقليمية الجديدة خلال العقدين الماضيين إلى عنصرين هامين هما:

1- أصبح التكامل الإقليمي إستراتيجية مفضلة: فقد أصبح التكامل الإقتصادي الإقليمي لب أي أجندة إقتصادية، وبات أمراً لا يمكن تجاهله في كل القرارات الإقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للإنضمام على أحد التكتلات الإقليمية في العالم.

2- أن الإقليمية الجديدة ذات طبيعة مختلفة: فعلى الرغم من أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية ليست أمراً جديدا، فإن الإقتصاديين يشيرون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن التكتلات في العهود السابقة من حيث درجات النجاح و كذلك الإعداد، فإن كانت تعتبر إستمرارا للجهود السابقة في هذا الصدد، وهذا الإختلاف يظهر بشكل جلي وبارز في النواحي الإقتصادية والسياسية.[2]

المطلب الرابع: الفرق بين الإقليمية الكلاسيكية والإقليمية الجديدة

وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة للتكامل الإقتصادي الإقليمي :

- على مستوى النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه من الضروري وجود دول متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة ولكن قد يكون بين إقليمين أو أكثر متجاورين.
- على مستوى تحرير التجارة: فتحرير التجارة حسب الصيغة التقليدية فهو يشمل كل عناصر التحرير ويكون أكثر فاعلية، أما الصيغة الجديدة فهو أقل شأنا عنها بحيث يقتصر على بعض الشروط .
- على مستوى التقارب القطاعي: حسب الصيغة التقليدية فأغلبها تتفق في جميع القطاعات، أما الصيغة الجديدة فهي لا تشمل إتفاقياتها كل القطاعات، ولكن لهذه الإتفاقيات مراحل أولية للوصول إلى مستوى أعلى من الأول لها مستقبلا .

1- محمد إدريس، **مرجع سابق الذكر**، ص ص146،147.
2- حملاوي، إنعكاسات الأزمات الإقتصادية على تكتلات الإقتصادية الإقليمية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 110،111.

- على مستوى التقارب التنموي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل هذا كهدف لها، أما الصيغة الجديدة كمبادرة و مساعدة .
- على مستوى الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب الصيغة التقليدية قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الإقتصادي، أما الصيغة الحديثة فإنه لايتطلب ذلك بل العكس، فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الإقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة الإقليم .
- على مستوى الخصائص الإجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل يجب أن يكون هناك تقارب إجتماعي وثقافي، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح بتعدد الثقافات وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.[1]
- على المستوى السياسي: حسب الصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحرب لأن هذا ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة وبسبب إختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها نجدها تركز على دعم الإستقرار السياسي.
- على مستوى تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل إتفاقيات، تبدأ بنمطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة الحرة ثم إتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة تأخذ شكل مناطق تجارة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.
- على مستوى نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتوجات الصناعية وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد نطاق التجارة أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
- على مستوى تحريرعناصرالانتاج: نركز هنا على تنصر رأسمال و العمل حسب الصيغة التقليدية، تحرير رأسمال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لعنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية - السوق المشتركة – ويستكمل عند الإتحاد، بينما في الصيغة الجديدة تحرير رأسمال يفرض من البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء أقل تقدماً وعنصر العمل وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما .
- على مستوى تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق قومية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، بينما تعطي الصيغة الجديدة وزناً أكبر لمطالب الشركات عابرت القوميات والأعضاء أكثر تقدماً .

[1]- علوي شمس نريمان، **دور التكتلات الإقتصادية في تطوير التجارة الخارجية دراسة حالة: NAFTA خلال2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015)، ص ص07- 09.

- على مستوى النظام الإقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخطيط حر أو مخطط للموارد، و قيود على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة تعتمد على الإلتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الإستثمار المباشر.
- على مستوى المرحلة النهائية: نجد أن الهدف النهائي حسب الصيغة التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة إقتصادية، على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة على مرحلة وحيدة تقتصر على حرية التجارة و رأسمال.
- على مستوى دعوى وتوجيه التكامل: في الصيغة التقليدية يعود للسلطات الرسمية بينما في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات العابرة للقوميات .[1]

الجدول رقم(01): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكتلات الإقتصادية

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
قامت على الاحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجيه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط والقرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل شمل كافة السلع و الخدمات والاستثمار
الاعتماد على الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضلية للدول الأقل نموا	تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم
إقليم يضم دولا متجاورة جغرافيا ولها تجانس وتقارب في جميع المستويات	إقليم أو أكثر متجاورين يضم دول متباينة في مستوياتها والسماح بالخصوصية

المصدر: سكينة حملاوي، **إنعكاس الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الإتحاد الأوروبي أزمة اليورو**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة بسكرة، 2017/2016)، ص89.

[1]- حملاوي، واقع التكتلات الإقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص41،40.

المبحث الثاني : إتجاهات وأشكال وأبعاد الإقيمية الجديدة

شهدت الإقليمية الجديدة منذ بروزها مطلع التسعينات عدة أشكال وإتجاهات وأبعاد حيث نتناول في المطلب الأول أشكال الإقليمية الجديدة، والذي بدوره نتناول فيه عنصرين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي، ثم في المطلب الثاني نتطرق إلى إتجاهات الإقليمية الجديدة حيث نتطرق إلى نموذجين، النموذج التجاري والنموذج الصناعي، ثم في المطلب الثالث نتناول الأبعاد الإقليمية الجديدة كالبعد التجاري وبعد الجغرافي وبعد تنسيق السياسات وبعد السياسي والبعد الإستراتيجي.

المطلب الأول: أشكال الإقليمية الجديدة

الإقليمية الجديد لا تلغي الإندماج عبر السوق، أو عبر المشاريع القطاعية، أو عبر المؤسسات أو غيرها من الأشكال، وإنما تعمل على إيجاد صيغ تحقق الإندماج المرنالذي ينشئ نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي للإندماج والتشابك بين التكتلات الإقتصادية عبر مداخل مختلفة، 1وهو ما جعل بعض الآراء تنادي بها باعتباره من بين المناهج الحديثة للإندماج .إن الإندماج المرن والذي يعبر عن الأشكال التوسعية التي تتبناها الإقليمية الجديدة، تترجمه السياسات الإقتصادية والمشاريع المرتبطة بها، والتي تقوم بها التكتلات الإقتصادية (الإتحاد الأوروبي وتجمع النافتا) في مناطق مختلفة من العالم.

أ-التوسع الرأسي:المقصود هنا هو تعميق الإندماج الإقتصادي والذي يستهدف قيام وحدة إقتصادية وسياسية في النهاية، والمنطق هو أن تختار الدولة تجمعا واحدا يتم من خلاله إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز المعيقة لتجار السلع عبر الحدود، مثل الإجراءات الجمركية المقيّدة للتجارة .

تمتاز هذه الترتيبات أساسا بطبيعتها التجارية السلعية ، والتي تهدف إلى الإلغاء الكلي لهذه الحواجز بواسطة آليات شفافة، حتى ولو كان هناك نوع من الإختلاف بينها ، مع العلم أن الإختلاف أو التباين يمس أساسا المرحلة الإنتقالية لبعض الأصناف من السلع التي يتباين بشأنها التحرير .

يرى أنصار الإقليمية الجديدة أن الأدوات المعتمدة من قبل أصحاب النظرية التقليدية لتحرير التجارة البينية -والتي تنتقل من درجة إلى درجة أعمق منها- بأنها صيغة ضحلةومن ثم يصفون ما يصاحبها من أدوات أخرى لا ترقى إلى وحدة إقتصادية، ووجه التضليل في هذا الإصطلاح هو أن المقصود ليس المضي نحوى مراحل أعلى من الإندماج، بل هو إلتزام البلدان الأقل نموا بسلوكيات معينة تفرضها إملاءات القيادة الإقليمية، باعتبارها مساهمة ومساندة ومالكة للإمكانات التي أتاحتها لها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي،وصندوق النقد الدولي،والمنظمة العالمية للتجارة.

وإذا كانت الإقليمية الجديدة لا تستهدف إقامة وحدة سياسية، فإن إتفاقياتها تتضمن عدد من الشروط السياسية الشروط التي يفرضها الإتحاد الأوروبي التي تعطي حق إيقاف ما تتعهد به من تفضيلات لشريكاتها الأقل تقدما، بدعوى عدم مراعاتها لحقوق الإنسان ومتطلبات قيام نظم ديمقراطية تتميز بشيء من الشفافية وذلك وفقا للمفهوم السائد في البلدان المتقدمة.

ب-التوسع الأفقي: يجمع هذا الشكل عدد أكبر من الدول، وهو ما يعني تعدد العضوية في التجمعات أو التكتلات الإقتصادية، إذن المقصود هنا هو إختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم، بحيث تصل إلى تعدد الإختيارات ويطلق على النوع " الإقليمية الجمعية " حيث ترى بعض الدول أن هذا التعدد يعبر عن الإنفتاح ويساهم في جذب أكبر كمية للإستثمار الأجنبي، علما أن هذا الشكل لا يقوم على إزالة بعض الحواجز التجارية فحسب، وإنما يعتمد صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الإنتاج والتجارة ، وكذالك السياسات ذات الصلة بالإقتصاد الكلي، بمعنى الجوانب المتعلقة بالسياسات الضريبية والنقدية وسياسات سعر الصرف، وكذلك البيئة التي تحقق هذه السياسات، من خلال مؤسسات قادرة على إدارة وتسهيل عمليات الإندماج الإقتصادي (مثل البنوك الإستثمارية، صناديق التنمية المشتركة، آليات متعلقة بفض المنازعات،.....الخ)

يطلق على هذا الشكل أيضا الإندماج العميق كون الدول تبحث فيه عن المنافع، وعليه تسعى الكثير من الدول الأعضاء في تكتلات إقليمية إلى الإرتباط بإتفاقيات مع عدة أطراف، ثنائية أو متعددة، وقد تعتبر " تشيلي " مثالا على ذلك، حيث تتبع سياسات إقتصادية متحررة وتشارك في 12 إتفاقية، منها اتفاق التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي سنة2000م،ومع المكسيك سنة 2002م،ومع الولايات المتحدة سنة 2003وسنغافورة، 2002م ، وتتفاوض مع دول أخرى في العديد من المناطق منها المغرب العربي لإمضاء نفس العقد .

إن هذا الشكل يتميز بالتوسع المستمر حيث تقدم فيه بعض المزايا حتى للدول الأعضاء الذين يحققون أقل نموا، وهو ما جعل تجمع"النافتا" يحرز على نجاحات دفعت بالكثير من الدول(ومنهم دول نصف الكرة الغربية) إلى طلب الدخول فيها. إن الصيغة المطروحة في بعض الأقاليم، وإن كانت تشبه صيغة الإقليمية الجديدة، إلاّ أنها تختلف تماما عن هذه الأخيرة في الشكل والمضمون، خصوصا فيما يتعلق بالقيادة الإقليمية والتباعد في مستويات النمو، ذلك أن الإقليمية الجديدة تحرص على بقاء الفروق التنموية بين أعضائها مع تجنب ما يترتب على وجود هذه الفروق من آثار إجتماعية مهما كان عدد الأعضاء ومهما كان الشكل الذي تطرحه الإقليمية الجديدة، فإن الإندماج الإقليمي عبر المدخل التجاري، والذي يقوم على إجراءات تتعلق بالسياسات التجارية هو المنهج الذي يجد فيه المؤيدون للمدخل التجاري أفضل السبل للتحرير الشامل للتجارة الدولية، بشرط ألا يصبح بديلا للحمائية.

ينطبق هذا التوجه على الدول التي تتميز إقتصادياتها بالإستقرار والثبات، والقادرة على تحقيق النمو وهناك إمكانية للتخصص، ويكون قطاعها الإنتاجي قادر على الإندماج.

هذه الخاصية يمكن ملاحظتها في إقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا حيث تسعى إلى إيجاد منافذ لها إلى الأسواق العالمية، وهو ما يعبر عنها بالمنهج التصديري.

من ناحية أخرى هناك دول عديدة (البلدان النامية – منها الجزائر-) لا ينطبق عليها هذا الإتجاه لأن مجال تخصصها محدود قد يشمل سلعة واحدة، ضف إلى ذلك أن قطاعها الإنتاجي ضعيف لا يتسم بالإندماج، وعليه فإن وجود مرحلة أولية للتنمية لبناء الهياكل الإنتاجية عملية ضرورية تساعدها على تحقيق الإندماج الإقليمي وإيجاد منافذ إلى الأسواق العالمية.[1]

المطلب الثاني: إتجاهات الإقليمية الجديدة

تميزت تجارب الإندماج الإقليمي بالمنافسة غير الكاملة و تمايز المنتجات، وهي من بين أسباب نجاح التجربة الأوروبية، لكن التحولات الإقتصادية العالمية وتأثيراتها من جهة وتفكك هيكل الإنتاج الصناعي العالمي من جهة أخرى أكدتها المقاربة التي قدمها **"krugman.p"**، والتي تبين مفهوم الأسواق المجزأة ، حيث تفسر مبادلة المنتوجات المتشابهة بين البلدان الصناعية.

هذا التحول وإن كان قد بدأ مبكرا في بعض الأقاليم دون الأخرى، فإن البلدان التي تملك نفس المزايا وتنتج نفس المنتوج لم تعد معيارا للإختلاف بين هذه الأخيرة، وإنما تكاليف الإنتاج ، والنوعية ، والجودة هي التي أصبحتتحدد أذواق المستهلكين.[2]

ساهمت الآثار الديناميكية التي تميزت بها الإتفاقيات التجارية الإقليمية والتي أدت إلى تخفيض معوقات التجارة وتخفيض درجة الإحتكار وزيادة فرص الإستثمار، مع فتح أسواق البلدان الصناعية أمام البلدان النامية في زيادة نصيب التجارة البينية في الإقليم الواحد أو بين مختلف الأقاليم.[3]

إن هذه الرؤية تترجم إتجاهات الإقليمية الجديدة، والتي أصبحت تتميز بمظهرين:

الأول: ويعبر عن الشكل التجاري الإقليمي القائم على فرضية تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها العلاقات التجارية مع الدول الغير الأعضاء.

---

[1]- محمد بن عزوز، الاقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الاقليمي في:
http:wwwenssea.net /enssea/majalat.1107.pdf (10/10/2019)

[2]- فوضيل رابح، **التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي بين الإقليمية والعولمة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر ، 2002)، ص65

[3]- محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، **مرجع سابق الذكر**، ص39

الثاني : قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل.

هذا يعني أن إتجاهات الإقليمية الجديدة سمحت ببروز أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل يختلف تماما عن النمط التقليدي الذي ساد الثورة الصناعية الأولى، حيث يمكن حصر هذه الإتجاهات في نموذجين هما:

- **النموذج التجاري:** وتميزه مستويات معينة تعمل في مجملها على إرساء مناطق للتبادل الحر وإزالة العوائق التجارية بصفة تدريجية ، وتذهب إلى حد حرية إنتقال العمالة ورأسمال والسلع والخدمات.

تترجم هذا النموذج إتفاقية الإمتيازات غير المتماثلة (إتفاقيات يبرمها الإتحاد الأوروبي) التي تتأسس بين دول الشمال ودول الجنوب، والتي تقوم على تنازلات أحادية للإمتيازات لصالح بعض الدول المصدرة دون أن تحصل الدول المستوردة على نفس الإمتيازات، علما أن هذه الإتفاقيات تقوم على المعاملة بالمثل فيما يخص تخفيض الرسوم الجمركية ، فهي ترمي إلى تقليص أو إلغاء هذه الأخيرة داخل المنطقة، مع إحتفاض كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه دول خارج الإتفاقية ، فهي لا تشمل تنسيق السياسات التجارية ومن أمثلتها إتفاقية النافتا واتفاقية التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط.[1]

- **النموذج الصناعي:** لا تعير الإقليمية الجديدة وفق الأنماط الجديدة للتخصص وتقسيم العمل أهمية للتقارب الجغرافي، وإنما تتجه نحو تشكيل تكتل صناعي يتميز بظهور نوع آخر من تقسيم العمل بين دول مختلفة لإنتاج نفس السلعة ، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدةوفي ظل تفكك هيكل الإنتاج العالمي أصبح إنتاج سلعة واحدة يتجزأ بين عدد من الدول، بل بين المقاطعات أو الولايات، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة علما أن هذا النوع من التخصص أصبح يقوم أحيانا بين دول صناعية وأخرى نامية، وتعتبر منطقة جنوب شرق آسيا صورة لهذا النموذج، الذي أدى إلى خلق كيانات صناعية تربطها مصالح مباشرة أثبتت أن التبادل المحدد للنمو مرتبط بطبيعة التخصص القطاعي، ويتدعم هذا النموذج أيضا في بلدان شرق أوروبا التي أعلنت إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك للإستفادة من التجربة الألمانية في مجال التصنيع.[2]

---

[1]- شيخ فتيحة، **الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، رسالة مقدمة لنيل درج الماجستير في العلوم السياسية(جامعة الجزائر ،الجزائر،2006)، ص 65.

[2]- محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.

المطلب الثالث: أبعاد الإقليمية الجديدة

لا يمكن حصر الإندماج الإقتصادي الذي ترقى إليها لإقليمية الجديدة في بعض الإصلاحات التجارية (التعريفة الجمركية) أو الحد من بعض الآثار التي تنجر عن هذه الأخيرة، وإنما هناك أبعاد تبحث الإقليمية الجديدة في إستغلالها، منها البعد التجاري، والبعد الجغرافي، والبعد السياسي، وتنسيق السياسات، والبعد الإستراتيجي ، كلها عناصر تعمل إما في جزء من إقليم أو في إقليم يضم عدة تجمعات إقتصادية.

أولا/ البعد التجاري:

يمثل إتساع حجم المبادلات التجارية هدفا أساسيا تعتمده الإقليمية الجديدة في بناء التجمعات الإقتصادية، إلا أن حجم هذه المبادلات مرتبط أساسا بالإنتاج، والاستهلاك واقتصاديات الحجم، هذا يعني أن المبادلات التجارية تبعا لهذه الصيغة تتطلب شيئا من الحرية وشيئا من الحمائية، وهي الآليات المتبعة من قبل الإقليمية الجديدة، إلا أن تحقيق هذا البعد يتطلب مزيدا من الإنفتاح من قبل البلدان السائرة في طريق النمو أو البلدان الأقل نموا.

تشير نظرية التجارة الدولية في هذا المجال إلى أن آثار الإنفتاح في المدى الطويل على النمو تتعلق بالتخصص القطاعي للإقتصاديات، وتطرح إتفاقيات التبادل الحر مهما كان شكلها مشكلة كلفة الحصيلة الجبائية التي تترك آثارها على البلدان الأقل نموا، باعتبارها مصدرا أساسيا لحكومات هذه الأخيرة، وعنصر سيادتها أيضا كما تطرح الإقليمية الجديدة آليات داخلية لحماية الدول الأعضاء والمتضررين، وهو ما تترجمه آليات وصيغ الحمائية المتبعة في بعض التكتلات الإقتصادية منها الإتحاد الأوروبي وتجمع النافتا.

ترتكز عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول بالأساس على آليات الحماية وتعويض الأضرار، وعليه فإن غياب الآليات التي تعالج توزيع مكاسب الإندماج داخل كل دولة على حدة يمثل إعاقة للجهود الهادفة لتحقيق إندماج إقتصادي وهو ما يفسر إنهيار منطقة التجارة الحرة لأمريكا وتحالف الأديان نتيجة للخلافات التي وقعت بشأن تقاسم منافع وتكاليف الإندماج، مع العلم أن إتفاقيات التبادل الحر في ظل الحمائية الشديدة تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي والتخصص بين منتجين غير أكفأ نسبيا ومن ثم تؤدي إلى تحويل التجارة ، وعليه فإن الآليات المطبقة في إطار الإقليمية الجديدة ليست شديدة فهي أكثر إنفتاحا.

الملفت للإنتباه هو أن إتفاقيات التبادل الحر التي تترجمها الإقليمية الجديدة بين الدول تتسم برغبتها الشديدة في المشاركة في السوق العالمية، كونها تتميز بأنها أكثر إنفتاحا وكذا الإهتمام بالآثار الدينامكية بدلا من التركيز على المكاسب ذات الطبيعة الستاتيكية، ومن المحتمل أن تتحقق المكاسب الديناميكية نتيجة تحسن الإنتاجية، وانخفاض كلفة المعاملات الإقتصادية، ويمكن أن تعوض تلك المكاسب الديناميكية الخسارة الستاتيكية.

قد تطرح هذه المكاسب جملة من علامات الإستفهام، خصوصا فيما يتعلق بالآثار التي يمكن أن تتركها إتفاقيات التبادل الحر بين دول المركز (البلدان الغنية) ودول المحيط (البلدان النامية) في التكتل الإقليمي، والتي قد تجعل مختلف النشاطات والمشروعات تتمركز بين دول الشمال ذات المستوى الإقتصادي المتطور بدلا من دول الأطراف (البلدان النامية)، بالإضافة إلى مزايا المقارنة والتي تكون مختلفة عن المستوى العالمي، وهو ما يفسر حالة البلدان النامية.

تفتح إتفاقيات التبادل الحر التي تترجمها الإقليمية الجديدة مجالا للبلدان الأقل نموا من الدخول لأسواق البلدان عالية النمو، وكذا الإستفادة من الأسعار المنخفضة للسلع خصوصا التجهيزية منها، كما أنها تستفيد أيضا من إنخفاض تكلفة المعاملات الإقتصادية بإتباع نظم أكثر كفاءة، فيما يتعلق مثلا بتنسيق الإجراءات، والمعايير، واستخراج الشهادات.

ويلاحظ أنه عندما تكون الدول في مرحلة تحول بعيدا عن إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وفي إقتصاديات أكثر إنفتاحا، فإن إتفاقات الإقليمية الجديدة مع الإقتصاديات الكبرى (كما هو الحال في تجمع النافتا مثلا) يمكنأن تعمل كمرتكز رئيسي يزيد من الثقة في الإصلاحات المصاحبة لها.

في هذا السياق يطرح مشكل التخصص والذي قد يفسر أثار الإندماج، حيث تتخصص البلدان النامية في مشروعات صناعية أو غير صناعية، لكن عوائدها ثابتة نسبيا مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في ظل سوق تتميز بدرجة عالية من الإنفتاح، وعليه فإن مزايا المقارنة الداخلية بين أعضاء التكتل الإقليمي من جهة ومزايا المقارنة الخارجية إزاء بقية العالم من جهة أخرى ينتج عنها آثار قد تؤدي إلى التقارب أو التباعدعلما أن مزايا المقارنة التي تعتمدها إتفاقية الإندماج الإقليمي ترتكز خصوصا على اليد العاملة المؤهلة، وكثافة رأسمال، يلاحظ أن نسبة هذين العنصرين في البلدان الأقل نموا منخفضة عن المعدل العالمي، إلا أن حيازة بعض البلدان النامية للموارد ولعوامل الإنتاج قد يؤدي إلى التقارب وهو ما تترجمه الإقليمية الجديدة على أرض الواقع فيما يتعلق بالإندماج الإقليمي، ذلك أن إنفتاح دول الشمال على بعضها البعض يفسر حالة التقارب، كما أن إنفتاح هذه الأخيرة على دول الجنوب يفسر أيضا حالة التقارب، ينطبق هذا على البلدان التي تكون مزاياها المقارنة غير مختلفة عن المعدل العالمي أو القريبة منه، كما ينطبق أيضا على البلدان التي لها قدرة على تحقيق النمو، وتتميز بتماثل في منتجاتها.

ثانيا/البعد الجغرافي:

على الرغم من أن الإقليمية الجديدة لم تجعل البعد الجغرافي (الإقليمي) كعنصر إرتكاز قوي ضمن عملية التقارب أو التباعد، إلا أن هذا العنصر لا يمكن إهماله، كون أن الجوار

بين بلدين (أو بين أقاليم) يخفض من تكاليف النقل ومن ثم يشجع على التجارة، ذلك أن فاعلية الإندماج الإقليمي الذي تنظر إليه الإقليمية الجديدة ضمن هذا البعد يفترض أن يحقق مكاسب جراء حرية إنتقال رأسمال والعمل، ويساهم في نقل التكنولوجيا حيث تنعكس هذه الأخيرة على وسائل النقل ووسائل الإتصالات وتؤدي إلى تطورها، وعليه فإن الأثر الذي تحدثه التكتلات الإقليمية في هذا الإطار هو الإستفادة من إقتصاديات الحجم التي تسمح للأقاليم بإقامة صناعات متطورة في ظل إنفتاحها على الإستثمار الأجنبي، وتصريف منتجاتها في سوق كبيرة تتميز بمنتجات متنوعة ومختلفة.

ثالثا/بعد تنسيق السياسات:

يشير الإطار المؤسسي الإقليمي إلى مجموعة القواعد والسياسات التي تنتهجها الإقليمية الجديدة والتي تدفع باتجاه التنسيق بين دول أعضاء التكتل، خصوصا السلطة السياسية والإقتصادية اللتان تمثل المسؤولية الرئيسية لهما في متابعة وضمان تطبيق الإلتزامات المدرجة ضمن نطاق الإندماج ، فالتنسيق يعتبر مسألة إستراتيجية يجب إعتمادها للتقليل من الأخطار والنزاعات التي يمكن أن تحصل بين أعضاء التكتل، ويمكن هذا الأخير من التفاوض كطرف واحد في القضايا المصيرية (تجربة الإتحاد الأوروبي مع OMC)

ثمة إتفاق بشأن تكاليف الإندماج كونها غالبا ما تؤدي إلى بعض التكاليف الإنتقالية المرتبطة بعملية التكيف مع الوضع الجديد، وقد تكون هذه الأخيرة مرتفعة الأمر الذي يسفر عنه ضغوطات إجتماعية، ومن أمثلة تكاليف التكيف نجد " إنخفاض الإيرادات الجمركية إتساع فجوة ميزان المدفوعات، والأضرار بصناعات إحلال الواردات ، وإرتفاع معدلات البطالة، وعلى الرغم من أن المنافع قد تفوق التكاليف قصيرة ومتوسطة الأجلفي ظل مؤسسات فعالة، إلا أن الساسة ينظرون إلى هذا الأجل باعتباره أطول بكثير مما يودون تقبله، ويصدق هذا الوضع على كافة التجارب الإقليمية.

الأقاليم التي تفتقر إلى مؤسسات فعالة لا يمكنها متابعة القواعد وتنفيذ القوانين والسياسات اللازمة لتحقيق الإندماج الإقليمي حتى ولو كانت قائمة (الجامعة العربية والمؤسسات التابعة لها)، والسبب لا يعود إلى إفتقارها للآليات المطلوبة فحسب، وإنما لفعالية هذه الأخيرة (الآليات) في صنع السياسات الجماعية والتي تمكنها من حل الإشكالات على المستوى الإقليمي، وإذا نظرنا إلى تجربة الإتحاد الأوروبي نجد أن الدول الأعضاء نجحت في إنشاء مؤسسات فوق وطنية، مثل المجلس الأوروبي (السلطة التنفيذية) والبرلمان الأوروبي(السلطة التشريعية) ومحكمة العدل الأوروبية (السلطة القضائية) ، وهي مؤسسات لعبت دورا رئيسيا في نجاح الإتحاد الأوروبي.

من هذا المنطلق تحاول الإقليمية الجديدة تبني إستراتيجية الحوار الذي يمكنها من بناء فضاءات إقتصادية وسياسية قائمة على مشروع متكامل سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا، أمنيا وهو ما تترجمه العلاقات الدولية بين الشمال والجنوب (الفضاء الأورو- متوسط).

رابعا/البعد السياسي :

لقد تم التأكيد على أن تنسيق السياسات يقلل من النزاعات والأخطار بين الدول الأعضاء في التكتل حيث تجعل هذه الأخيرة أكثر إستقرارا، وعليه فإن المكاسب الإقتصادية التي يحققها الإندماج الإقليمي قد تجعل من الإتفاقيات التجارية مرغوبة من الناحية السياسية إذا ما كانت منافعها أكبر.

الإندماج الإقتصادي الذي تترجمه الإقليمية وما يتضمنه من حوافز في الظرف الراهن هو في طبيعته حالة وعملية إرادية بحتة لا يمكن تجسيده ميدانيا إلا بإتفاق الأطراف المعنية، وعليه فإن قرار أي دولة بالإنضمام إلى مجموعة إقتصادية هو قرار سياسي وبما أن الأمر يتعلق بالمنافع فمن المتوقع أن تكون المكاسب الإقتصادية المقترنة بالإندماج محدودة، الأمر الذي قد يفسر جزئيا عدم حماس بعض الدول الدخول في إتفاقات للإندماج (حالة الدول العربية)، علما أن ردود الأفعال في هذا المجال تختلف من دولة إلى أخرى حيث وقعت الدول الأوروبية في بداية الثمانينيات على قانون أوروبا الموحدة كرد فعل على بطء النمو الإقتصادي، وقد أتجهت كندا والمكسيك إلى الولايات المتحدة حينما كانتا تعانيان مصاعب إقتصادية.

يساهم الإندماج الإقليمي في ترقية العلاقات البينية بين الدول الأعضاء، من هذا المنطلق تطرح الإقليمية الجديدة مفهوم الشراكة كتصور جديد للعلاقات الإقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث يسمح لهذه الأخيرة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة وتصريف منتجاتها، كما تقتضي الإقليمية ضمن هذا التصور تنمية شراكة علمية وتقنية وانتقال التكنولوجيا، ويترجم هذا الإتجاه الحوار الذي يقوده الإتحاد الأوروبي، وتجمع "النافتا "بقيادة الولايات المتحدة الإمركية في المنطقة المتوسطية ، قصد الإستفادة من عملية الجمع بين كثافة العملالعربية والمعرفة التكنولوجية الإسرائيلية، وعليه فإن الإقليمية الجديدة في هذه المنطقة تدعم المبادرة الإسرائيلية الممثلة في إنشاء أكثر من 260 مشروع تبلغ كلفته 25 مليار دولار، منها على سبيل المثال إستيراد الغاز الطبيعي من قطر، وإنشاء أكبر مصفاة لتكرير البترول في صحراء النقب وإعادة تصنيعه وتصديره إلى الأسواق الأوروبية، ومشروع المياه، والبريد والبرق والهاتف، والسكك الحديدية وإنشاء 40 مشروعا سياحيا ومشروعات للتسويق، علما أن كل هذه المشروعات تمول برؤوس أموال عربية.

إن تنسيق السياسات الإقتصادية تقلل من الأخطار وتعطي مصداقية نابعة من ذوبان التفضيلات التي تسمح باختيار أحسن للمؤسسات ومثال على ذلك نموذج"Bundesbank" لأوروبا، هذا يعني أن التعاون العمودي أو إتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب تقلل من تصادم المصالح الوطنية، لكن السؤال الجوهري يدور حول مصداقية السياسات الإقتصادية، بالنسبة للبلدان الضعيفة سياساتها قليلة المصداقية اتجاه العالم الخارجي التعاون إذن يكون صعبا في حالة عدم التأكد من الجانبين، البلد الضعيف غالبا ما يكون من مصلحته حماية سمعته علما أن النقاش يدور اليوم حول" إقليمية فدرالية" التي تؤدي إلى إقليمية تعاونية هذه الأخيرة تراعى فيها حسابات المصالح المتعارضة بين الدول.

خامسا/البعد الإستراتيجي:

تؤسس الإقليمية الجديدة ضمن هذا البعد لإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول المتقدمة والدول النامية (تعتمد أحيانا على روابط تاريخية – الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية) ولكن برؤية ذات بعد إستراتيجي تأخذ في الحسبان ما يلي:

- الإستفادة من السوق الواسعة وهي بذلك تدعم فكرة إقتصاديات الحجم.
- تفادي الآثار التي أتخدت شكل تحويل التجارة الناجمة عما تفرضه الدول المتقدمة من رسوم وحصص على منتجات تصدرها الدول الأقل نموا.
- تمكين الدول الأقل نموا الإستفادة من المنافع الديناميكية التي تترتب عن الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- تخفيف الضغوطات الناجمة عن الهجرة المشروعة والغير المشروعة بين الأقاليم المجاورة.

تعتمد التحولات الإقتصادية السريعة التي يفرزها الإقتصاد العالمي الجديد التوسع الصناعي، الذي تديره وتتحكم فيه الشركات العالمية ضمن إستراتيجية محكّمة وإقليمية جزئية ونظرية الألعاب، هذه الأخيرة تعتمد على الإستراتجيات المحتملة وتثبت أنه من الممكن تكوين كيانات إقتصادية أو أقاليم جزئية دون أن ينجم عنها أضرار تلحق بالبلدان غير الأعضاء في هذه الكيانات، وعليه فإن صنع القرارات وفق هذه النظرية مرتبط أساسا بالفكر الإستراتيجي الذي أصبح لغة الإقليمية في الوقت الحالي (إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية وشرق أوروبا، والشرق الأوسط،..الخ)

نظرية الألعاب" La théorie des Jeux " ضمن هذه الرؤية يمكن أن تحقق التبادل الحر الشامل عبر سلسلة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية المتشابكة والداعمة للإندماج الإقليمي، لكن شريطة أن توضع في إطار إستراتيجي يبحث كل طرف من الأطراف على تعظيم نسبة أرباحه والتقليل من الآثار التي يمكن أن تنجم من جراء عملية الإندماج، لأن القاعدة التي تعتمدها هذه النظرية هي " اختر إستراتيجيتك المعبرة والممثلة لمصالحك

بصورة حسنة، مفترضا أن خصمك يقوم بتحليلها، ويكون رد فعله الأفضل المعبر والممثل لمصالحه ، بمعنى أنه يجب عليك أن تفكر حسب أهداف وردود أفعال خصمك وتأخذ قراراتك وفق سير أهدافه وردود أفعاله.

وبالاعتماد على مبادئ نظرية الألعاب، فيما يتعلق بالتعاون التنافسي أو ما يصطلح عليه بـ "Jeux Coopératif- " في إستراتيجية التجارة البينية التي ترتكز على إزالة الحواجز الجمركية أمام المبادلات التجارية، فإن أطراف الإتفاقيات التجارية ضمن هذا المسعى تأمل أن تحقق أكبر منفعة ممكنة، وبناءا عليه تتخلى تدريجيا عن مبدأ الحماية التجارية، علما أن هذه الأخيرة تشكل إحدى عوائق الإندماج الإقتصادي، ذلك أن الواقع أثبت أن الأطراف تبحث عن مصالحها الإقتصادية والسياسية، مما يجعلها تختار الحماية التجارية، لكن هذا الإختيار لا يؤهلها للإندماج خصوصا عندما تكون أمام حالة إختيار مبدأ التبادل الحر.

وبتطبيق هذه الإستراتيجية في محاولة يفترض فيها أن هناك تعاونا بين بلدين فقط، حيث يكون أمام الأطراف إما إختيار الحماية أو إختيار التبادل الحر، فإن صعوبة الإختيار هنا تكمن في المكاسب المحتملة التي يأمل أن يحصل عليها كل طرف من الأطراف.[1]

[1]- محمدبن عزوز،**الاقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990- 2007)**،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،(جامعة دالي براهيم ،الجزائر ،2010)ص-ص 114-118

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإقيمية

نظرا لأهمية التكتلات كأداة هامة للتغلب على المشاكل والأزمات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعترض الدول، فقد احتلت ظاهرة الأقلمة مكانة هامة جدا في مجال الدراسات الدولية، حيث تعد هذه الظاهرة الأخيرة ظاهرة قديمة وحديثة في آن واحد أثارت حفيظة المفكرين في محاولة لتفسيرها وإبراز أهميتها و شروطها، ومن بين النظريات المفسرة لها نذكر:

1- نظريات التكامل الاقتصادي.

2- الاتجاه الواقعي (الواقعية التقليدية والجديدة).

3- الاتجاه الليبرالي (اللبيرالية المؤسساتية).

المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي

أولا: النظرية الفيدرالية الاتحادية

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد من العملية التكاملية، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعدا .

وقد كانت الرغبة في التوحد بين الدول الأوروبية كمحاولة لتجنب التوسع والضم القسري لبعض الدول على حساب أخرى، و لما تحدثه من إثارة للحروب التي تخلف ضررا بالغا بموارد الشعوب ومستويات معيشتها، وساعد على قوة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية، وتقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقاتها البينية.

وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد، بما يتفق ونظام سياسي اقتصادي يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع التكاملي، على نحو ما جرى في الاتحاد السوفيتي، أما الصيغة الاتحادية الفيدرالية كتلك التي طبقتها

الولايات المتحدة، بحيث توازن بين ما يترك للولايات من سلطات، وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات.[1]

حيث تتوسع صلاحياتها إلى إدارة النظام النقدي وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية، واعادة التوزيع على نحو يحقق التقارب في مستويات النمو، ويحقق لها قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض له النظام الرأسمالي، ويمكنها من الاستفادة من القدرة الأكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي وجاءت المقارنة بين هذين الأسلوبين لصالح الصيغة الفيدرالية بناءا على اعتبارين:[2]

- **الاعتبار الأول:** هو توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح بأفضل مما تفعل الدولة القطرية، وهذا يمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.

- **الاعتبار الثاني:** أن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار، والا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري، وهذه هي قاعدة الديموقراطية

وتفضيل المفكرين الأوروبيين للصيغة الفدرالية على أساس أنها تتيح للشعوب الأعضاء فرصة، الاحتفاظ بهامش مناسب من الاختيارات التي تجعلهم لا يشعرون بأن التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إرادة جهة غريبة لا تراعي مصالحهم وخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا، ومن الو اضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل والسياسات لتسيير شؤون المجتمع التكاملي، وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية" ألمانيا وإيطاليا، سويسرا" إلى أن ما عزز الوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها، وما عنيت به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

أما بخصوص الدول النامية، فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها كما أنه ليس استخدام هذه الوحدة أداة لحل صراع سياسي كما كان سائدا في الفكر الأوروبي وإن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي، وإنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية

---

[1]- محمد محمود الامام، **تطور الاطر السياسية للاتحاد الاوروبي** (المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 1998)، ص06.

[2]- **مرجع سابق الذكر**، ص48.

في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة في تعزيز قدرة كل منها على النموومن رفع حصتهامن عائداته.[1]

ثانيا: نظرية الإتصال

تعد النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي، سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية، التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم كارل دويتش أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حلة الوحدة السياسية، وذلك بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل، كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في الدولة القطرية.

وبناء عليه فضلوا إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة[2] وقد أوضح **"كارل دويتش"** في محاولة منه الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول، في سبيلضمان نجاح العملية التكاملية والتي تتلخص فيما يلي :

1. ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عملية التكامل.
2. وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول أطراف التكامل، في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية.
3. دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل.
4. ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق سيرورة العملية التكاملية.
5. يجب أن تكون النخب والقوى الحاكمة مستعدة للتعامل مع هذه الشروط.

ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي/ النفسي، دورا هاما في هذه النظرة ويؤدي تزايد حجم التشابكات خلال فترة من الزمن إلى نشأة شعور بالجماعة.

---

[1]- محمد محمود الامام، **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق** (معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 2000)، ص52.

[2]- اسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007)، ص15.

أي تقارب في المصالح وتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة منالعلاقات، التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة، غير أن المنادين بهذه النظرية لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي، حتى بعد الرجوع إلى التجارب التاريخية التي توصلت فيها بعض الدول إلى تحقيق وحدتها الوطنية، لذلك فمن الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل الذي يبدو كما لو كان "خط تجميع" تحشد فيه كل الأجزاء بلا ترتيب محدد يسهل اختيار المراحل المتعاقبة.

كما أن هذا المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، ومع ذلك فإن التجربة العربية مثلا شهدت تكثيفا في انتقال العمالة العربية دون أن يستتبع ذلك تحركا أكثر إيجابية في مجالات التكامل الأخرى، أو إقامة إطار مؤسسي إقليميبشأنها، اكتفاء بما هو قائم من مؤسسات وطنية ترعى المصالح القطرية، وذلك على الرغم مما يتصف به التكامل العربي من إفراط مؤسسي، ومع أن حرب الخليج الثانية أظهرت مدى تشابك المعاملات رغم تدني نسب التبادل الجاري البيني، فإن الشعور العربي بالجماعية لم يكن من القوة بحيث يدفع إلى تكامل طوعي بل إن دولا غير عربية" آسيوية أساسا" تضررت بسبب كثافة علاقاتها بمناطق العمليات الحربية دون أن يكون ذلك دليلا على توافر قاعدة للتكامل معها.[1]

ثالثا: النظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات **"دافيد متراني"**، ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، نتيجة أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجياتالمجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.[2]

والوظيفة ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية ألا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وادخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

---

[1]- بوباية دهيبة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005)، ص.48.

[2]- حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر،2009/2008)، ص17.

ويعارض **"دافيد متراني" Mitrany David** الاندماج الإقليمي، لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية)، وبالتالي القدرة على استعمال القوة وهو ما سيؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات من مستوى التجمعات الإقليمية، وقد ذهب "متراني"إلى أكثر من ذلك حيث أنتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي تطرح النموذجين الفدرالي والكنفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي، ويبرر ذلك بكون المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا (دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا (تحتيا) يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوينمنظمات دولية، مكانياتها نحو خيرالجماعة وعلى توجيه طاقات الشعوب وامكانياتها نحو خير الجماعةالدولية (INTERCOMMUNITY).

لذلك أعطت الأهمية اللازمة للجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر السيطرة والصراع، وفي هذا الصدد يرى **"إنيس كلود** " Claude Inis بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي، وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي.

فالوظيفية إذا بهذا الوصف ليست نظرية سياسية، فهي تتجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول،[1] فهي منطلقة في ذلك من ميادين السياسة الدنيا politics low،والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا politics high كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية.

لكن مع قدوم أمثال **"كارل دوتش** "Deutsch Karl و **" أرنستهاس"** Ernst Haasو**"أنزلوتي** " Anziloti برزت إلى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة، وفي حقيقة الأمرالوظيفية الجديدة تأثرت بنشأة الجماعة الأوروبية، حيث تعتبر انعكاسا للإطار الفكري لها،[2] ويعتبر **"أرنست هاس"** Hasse Ernst من أبرز منظري الوظيفية الجديدة، فيما يعتبر **"روبرت شومان** " Schuman Robert" و **"جونمونيه** " Monnet joan من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية، والتي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية

1- ناصف يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية** (دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1985)، ص276.
2- **مرجع سابق الذكر** ص278

فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومن هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفية التقليدية خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية، جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

لكن لايعني هذا أن الوظيفية الجديدة ـ كمنهج للتكامل الاقتصادي ـ الإبقاء على بعض العناصر من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على اعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا – الميادين الجزئية- لكن دون أن تتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين وهو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية.

تتبلور فكرة الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية على غرار المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات وفي نفس الإطار(المؤسسات الإقليمية) تتكون نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية، وبذلك يمكن أن يتوسع مسار التكامل الإقليمي من مجال إلى آخر.

وإذا كان **"كارل دوتش "** قد بدأ هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية، فإن إحدى المسلمات الأساسية للوظيفية الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون من شأن توافق مصالح مجموعتين قويتين في دولتين مختلفتين أن يصب في مسار التكامل ولو عارضت السلطة السياسية ذلك المسار في كلتا الدولتين، ذلك أن وسائل الضغط وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية لها دور في إيصال مواقف مجموعات الضغط إلى السلطة وتحويلها إلى قرار سياسي لمصلحة مسار التكامل، ومن هنايتضح أن الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من جانب عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية وان كانت تؤكد أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي.

بل أن عميد دراسات التكامل **"أرنست هاس "** ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي، وسيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية وبهذا الطرح يتضح أن الوظيفية الجديدة تخلت عن النظرة العالمية وتبنت الجهوية على خلاف

المدرسة التقليدية، لكنها حددت شروطا لا بد وأن تتوافر في أي مسار للتعاضد لكي يتحقق التكامل الإقليمي، ومن بين هذه الشروط:[1]

1. أن تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.
2. أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.
3. أن يكون هناك قدر من التجانس بين الدول المعنية، وهو الشي ء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها.
4. وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية وهو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية "عبر وطنية" أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر.

وبناء على ما تقدم تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية، وإذا نجح هذا المسعى "تعميق الشعور بأهميته" وحقق نتائج ميدانية تزايد الاحتمال بأن تمتد العملية التكاملية إلى ميادين أخرى، وبهذا الطرح يمكن أن يكون التكامل الاقتصادي كمرحلة تؤدي إلى جوانب أخرى من التكامل الإقليمي، هذا بالإضافة إلى أن الوظيفية الجديدة تشمل التكامل الاقتصادي القطاعي الذي يمكن أن يؤدي تراكمه إلي تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل.

هذا بعكس المنهج الاتحادي الذي يفضل أنصاره الدخول في وحدة اقتصادية شاملة تفاديا لأن يؤدي البد ء بالأمور السهلة إلى التراخي في بذل المجهود من أجل اجتياز الخطوات المعقدة، وه ي حقيقة يمكن الوقوف عليها على مستوى معظم تجمعات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.[2]

المطلب الثاني: فكرة الإقليمية عند الاتجاه الواقعي

ينقسم هذا الاتجاه إلى اتجاهين الأول يتمثل في الواقعيين التقليديين الذين ركزوا على النظام الدولي كساحة صراع بين سياسات القوى الكبرى واعتبروا الأقاليم مجرد "حالات شاذة " بمعنى أنها نوع من التشكيلات غير المرغوب فيها و التي لا يمكن الاعتماد عليها أما الاتجاه الثاني يمثله الواقعيون الجدد بالمقابل، لديهم صعوبات في توضيح وجود الأقاليم

[1]- محمد محمود الامام، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري و التجارب الاقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي** (مركز الوحدة العربية، بيروت، 1990)، ص228.

[2]- محمد محمود الامام، التكاملالاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق، **مرجع سابق الذكر**، ص ص81 ،82

لأنهم يشددون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وعلى الوضعية الناتجة عن ذلك من التنافس الأبدي من أجل القوة / الأمن بين دول أنانية، لذا تناولوا الأقاليم بطريقة شبيهة بتكوين التحالف، فاعتبروا الأقاليم كتشكيلات تحالف أو كأدوات لتعزيز المصالح الوطنية للدول وكوسائل لزيادة قوتها، فالتحالفات هي شكل من أشكال الأقلمة ناتجة عن حاجة الدول لوسائل تؤهلها لمواجهة الضغوط الخارجية السياسية والاقتصادية، وكذا لتحسين إمكانياتها للنجاح ضمن الوضعيات التراعية في الساحة الدولية.

فأب الواقعية الجديدة **"والتز"** k.Waltz يعتبر أن الدول المقيدة بالنظام الدولي الفوضوي تتحالف لمجابهة التحديات الخارجية، لذا فإن المجموعات الإقليمية تشكل في الغالب من طرف الدول كرد على تهديد أمني خارجي، ولأن الواقعيين الجدد يفترضون أن الدول مهتمة أكثر بقوتها النسبية أكثر من الاهتمام بالقوة المطلقة، لذا فهم لا يؤمنون بصلابة أو متانة الأقاليم (ليست شيئا دائما).[1]

فالواقعية التقليدية لا تعتمد على القانون الدولي ولاعلى المنظمات الدولية، أما بالنسبة الواقعية الجديدة تنظر للفواعل من غير دول على أنها موجودة فعلا في الساحة الدولية غير أنها تمثل شكلا جديدا للتفاعل ولكن بآليات جديدة وعلى أنها مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول مع إمكانية تغيرهذه الترتيبات أو التملص منها.[2]

المطلب الثالث: الاتجاه الليبرالي

ينقسم هذا الاتجاه إلى اتجاهين الأول يتمثل في الليبراليين التقليديين الذين يؤمنون بفكرة الفدرالية الدولية التي يسودها السلام مدفوعين بإعجابهم بالاتحاد الألماني والأمريكي آنذاك، لذلك فهم يجدون بأن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش بظل غياب للسلطة المركزية لكنه غياب لا يؤدي الى صراع حتمي دائم ولأجل ذلك يعتقد منظروا الليبرالية بأن التطور التدريجي للمجتمع البشري الذي تحدث عنه **"كانت"** رائد الليبرالية سوف يقود إلى مجتمع دولي يعلمهم بأن السلام هو الأفضل لهم لا الحرب.

على الصعيد الدولي فتجد الليبرالية بأن تأسيس فدرالية دولية ستكون عامل حسم في ضبط سلوك الأطراف وتحقيق قدر من انسجام المصالح، ترى الليبرالية بأن هناك قيمة عليا لوضع قواعد لحكومة عالمية تضع حدا للحروب وتقيم السلام الشامل والدائم، كذلك لا بد

---

[1]- ربيعي، **مرجع سابق الذكر**، ص 44.

[2]- لوصيف السعيد، **واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009)، ص ص63-69.

من تعزيز التعاون وفتح المجال للتجارة الحرة وضمان حقوق الإنسان وحريته، وترسيخ المساواة وحكم القانون والقيم الأخلاقية.[1]

والإتجاه الثاني الليبرالية المؤسساتية هي المقاربة السائدة ضمن النظريات الليبرالية خاصة عندما يكون موضوع الاهتمام هو الإقليمية، تقوم المؤسساتية الليبرالية على الإفتراضات الأساسية الآتية:

1) الدولة هي فاعل أناني يسعى لتحقيق الحد الأقصى من المكاسب.

2) أهمية الدول كفاعل والتقليل من الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة.

3) إن المصالح تخضع للتكون والتشكل وهنا الاختلاف الجوهري عن الواقعية الجديدة فتشكيل المصالح هو اهتمام كل النظريات الليبرالية.

4) الدول - ومن أجل أن تضمن بقاءها- تعتمد " الاعتماد المتبادل" مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة.

فالاعتماد المتبادل يشكل عنصراً هاماً من المفاهيم المتغيرة للمصلحة الذاتية، ولا أكثر من ذلك بعد وجود مصالح مشتركة هو المقدمة المنطقية للتعاون، وبالتالي الأقلمة التي تمثل نقطة هامة أخرى من الطرح الليبرالي المؤسساتي، لذلك تركز المؤسساتية الليبرالية على فكرة لماذا تتحول الدول إلى المؤسسات؟ حيث تعتقد أنها تقوم بذلك كمحاولة لحل مشكلات التعاون، فالمؤسسات توفر معلومات حول خيارات ونوايا وسلوكيات الآخرين كما ترسخ وتكرس الالتزامات والمسؤوليات وتقلل الشك وتخفض تكاليف الصفقات والمعاملات.

يقول المؤسساتيون الليبراليون إن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل تسهيل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل، هذا التعاون الدولي (الإقليمي) يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية (Regimes International) التي تهتم بقضايا وظيفية والمهتمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة، إن هذه المنظومات الدولية لا تقوم بفرض سلطة فوق سلطة الدولة ولكنها تساهم في ترقية مصالح الدولة (بتسهيل الالتزام بالاتفاقيات من خلال توفير المعلومات والتخفيض في تكاليف المعاملات)، فكلما تم حل أكبر عدد من المشكلات المشتركة من خلال التعاون، كلما ارتفع بشكل تصاعدي هيكلية التعاون (أصبح التعاون مؤسسا ضمن هيكل رسمي)، كما أن تحقيق كم هائل من الأهداف من خلال التعاملات

[1]- وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد1، (2015)، ص105.

الاقتصادية المتزايدة يمكن أن يؤدي إلى انتشار الديمقراطية (تحول سياسي بعد التحول الاقتصادي).

كما يعتقد المؤسساتيون الليبراليون أن الدول المشاركة يمكن أن تحصل على مكاسب مطلقة بواسطة التعاون (الإقليمي) (عكس ما يقول الواقعيون الجدد الذين تحدثوا عن المكاسب النسبية)، كما أنهم يدعون كذلك أن الدول يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على توازن خاص كما في الحجة النيوواقعية حول تشكيل التحالف، فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة يمكن أن تقود الدول إلى تكثيف الاعتماد المتبادل والمؤسسة وبالتالي تحسين التماسك الإقليميإذن الآلية الأساسية التي جاءت بها المؤسساتية الليبرالية هي "المنظومات الدولية" التي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات الاعتماد المتبادل[1].

ولقد اتخذت الليبرالية المؤسساتية موقفا أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي، ويمكن القول أن المدرسة الليبرالية هي أكثر المدارس في العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون الدولي، حيث أنها تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية والنزاعات لا سيما النزاعات المسلحة على أنها الإستثناء.[2]

[1]- ربيعي، **مرجع سابق الذكر**، ص 55.

[2]- أمال محمود عبد الرحمان عوض، **النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية – دراسة مقارنة** – رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الأزهر،عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،غزة ،2016)، ص91.

الفصل الثاني

واقـــع التنمية بإفـــريقيا

مقدمة

دخلت البشرية ألفية ثالثة ميزها الانفتاح اقتصادي لامثيل له، وإن كان مايبررهذا الإنفتاح بالنسبة للدول المتقدمة هو ضرورة النمو المتوقف على التوسع المتنامي للاسواق وازدياد حركة التبادل التجاري بين الدول ،أما من جهة الدول النامية عامة والقارة الافريقية خاصة فهو مطلب لتحقيق التنمية المستدامة ،وتعد التنمية أحد أهم التحديات التي تواجه القارة الافريقية في الوقت الحاضر والمستقبل، فرغم وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها إفريقيا فإن إقتصاديات معظم دولها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي ولا تزال الدول الافريقية تعاني من ارتفاع معدلات التخلف مقارنة بمناطق أخرى.

فضلا عن تزايد حدة المعانات في إفريقيا على الرغم من التحسن النسبي الذي حققته الدول الإفريقية في نمو إجمالي الناتج المحلي، وتبين أن معدلات النمو الإقتصادي في إفريقيا إقتصرت على القطاعات كثيفة عنصر رأس المال، فالزراعة التي يعمل بها غالبية السكان في الدول الإفريقية عانت من معدلات نمو منخفضة وهو ما يعني أنها توفر فرصا حقيقية للعمل أو الأمن الإقتصادي للسكان ولاسيما الذين يعيشون منهم في المناطق الزراعية وعلى عكس الإعتقاد الشائع فإفريقيا وأسواقها قد سارت بخطوات ملموسة نحو الإندماج في لإقتصاد العالمي وذلك تحت تأثير قوى العولمة، ومع ذلك فهذا الإندماج لم يحقق مبدأ العدالة والمساواة مما انعكس إنخفاض نصيب القارة من إجمالي الناتج العالمي.

ومن ناحية أخرى، تمتلك القارة الإفريقية العديد من المقومات التي تسمح لها بالخروج من دائرة التخلف، فهي أكثر قارات العالم ثراء بالموارد المعدنية والأرض الخصبة والتي تمكنها من أن تلحق بركب التنمية وتتولى مكانا رائداعلى المستوى الدولي، إلا أنها في الوقت نفسه تشهد العديد من المعوقات التي تعترض طريقها في سبيل تحقيق التنمية، تحول دون إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها.

وقبل التطرق إلى تحديد الجوانب المختلفة للتنمية في إفريقيا يجب التعرف أولا على الإطار النظري للتنمية المستدامة وأبعادها المختلفة .

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة

يكتسي موضوع التنمية المستدامة بمختلف مفاهيمه أهمية على المستوى العالمي حيث لوحظ في الفترة الأخيرة إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة كالإحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي وإتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك، حيث أصبحت الإستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية تطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية، حيث يفسر بطرق مختلفة من قبل المفكرين.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى السياق التاريخي للتنمية المستدامة وأهم التعاريف المتعلقة بهذه الظاهرة .

أولا: السياق التاريخي لمفهوم للتنمية المستدامة: لقد مر مفهوم التنمية المستدامة بثلاث مراحل :

1- مرحلة الإرهصات

تعود البدايات الأولى لظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى سنة 1913م، وذلك بإنعقاد أول اجتماع بمدينة بازل السويسرية التي انعقد فيها أول ملتقى دولي لحماية المناظر الطبيعية، وفي سنة 1923م بمدينة باريس الفرنسية التي انعقد فيها مؤتمر لحماية النباتات والحيوانات المهددة بالإنقراض والأقاليم الطبيعية المتدهورة هذا ما أدى الدول لإعداد إتفاقية جماعية متعلقة بحماية مكونات البيئة.[1]

2- مرحلة التبلور

هناك من يرجع نقطة الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام 1972م بعد نشره لتقريرالمعنون **"بحدود النمو"**، والذي إعتبره المختصون على أنه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية، حيث شرع في نفس الفترة الخبراء الإقتصاديون من مختلف دول العالم في البحث الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي، حيث

1- صالحي إيمان، **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة حمه لخضر، الوادي، 2017/2016)، ص21.

توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق إستراتجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والإجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر إحتراما وحماية للبيئة .

وهناك من يرجعه إلى سنة 1987م، فحسب المعلومات المتوفرة ظهر مصطلح التنمية المستدامة لاول مرة في **"تقرير بور تلاند"** الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م التحضير لمؤتمر **ريو ديجانيرو** الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد إستراتجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة ودعم التنمية المستدامة.[1]

3- مرحلة الإعتراف

جاء الإعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة بناء على اقتراح لجنة برانتلاند وقرار الجمعية العامة لألمم المتحدة المؤرخ في 22 ديسمبر 1989م، أين تم إنشاء لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر عالمي بشأن البيئة والتنمية، وقد اجتمعت في دورتها الأولى بنيروبي في كينيا مابين 6 إلى 19 أوت 1990م، والثانية بجنيف من 18 مارس إلى 15 أفريل.

وقد ورد في مستهل التقرير (إن البشرية تملك القدرة على تحقيق الدوام للتنمية أي على التأكد من أنها تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياته)، وأوضح التقرير بأنالتنمية المستدامة تتطلب تلبية الإحتياجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة الكافية لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل، فالتقرير ينص على أنه يجب تركيز الجهود على تأثير الإجهاد البيئي على اقتصاد العالم، فالبيئة والإقتصاد أصبحا متلازمين ولا يمكن فصلهما مطلقا.

ولقد عبر الأمين العام للمؤتمر **"موريس سترونج"** أن الهدف من قمة الأرض هو وضع الأساس للمشاركة العالمية بين الدول المتقدمة والدولالنامية من منطلق الإحتياجات والمصالح المشتركة، فنحن في حاجة إلى تحقيق توازن قابل للإستمرار ومنصف بين البيئة والتنمية، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين فكان هذا المؤتمر بداية مسارالإنتقال نحو التنمية المستدامة، ومنذ قمة الأرض **بريوديجانيرو** بالبرازيل اتسع

---

[1]- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010)، ص 16.

مفهوم التنمية المستدامة ليتدعم بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة **بجوهانسبورغ** بجنوب إفريقيا، ويبدو أن هذا المفهوم متعدد الإستخدامات ومتنوع المعاني فالبعض يتعامل معه كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات العولمة، فيما يرى آخرون أن التنمية المستدامة هي بمثابة نموذج تنموي بديل ومختلف عن النموذج الرأسمالي وهناك من يعتقد بأنها امتداد لهذا النظام لإصالح أخطاء وثغرات هذا النموذج في علاقته مع البيئة، ولهذا تعددت التعاريف التي أعطيت للتنمية المستدامة.[1]

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

1- عرف قاموس **"ويبستر"**webster التنمية المستدامة على (أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا أي ضرورة ترشيد إستخدامها).

2- تعريف **"إدوارد باربير"**Edward Barbir أن التنمية المستدامة هي (ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية مع الحرص على الموارد الطبيعية بأكبر قدر ممكن وعدم الإضرار بالبيئة) .

وتعرف أيضا بأنها (التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل ومنصف للموارد الطببيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرربالأجيال المستقبلية) .

3- تعريف **"روبرت سولو"**Reberit Sulo التنمية المستدامة بأنها (عدم الإضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي، وأكد سولو أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا مناص من أنها تأخذ في عين الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للاجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا أن نوجه إهتماما كافيا إلى نوعية البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد) .

4- تعريف **"وليم رولكز هاوس"** الذي يشير إلى أن (التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين، ومن ثم يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي تحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية).

5- تعريف **اللجنة العالمية** للتنمية المستدامة 1987م (بأنها تنمية تعمل على تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الإحتياجات الخاصة).

[1]- صالحي، **مرجع سابق الذكر**، ص22.

6- تعريف **البنك الدولي** للتنمية المستدامة (هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة و ذلك بضمان ثبات رأسمال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث أن رأسمال الشامل يتضمن رأسمال صناعي (معدات و طرق...إلخ) وبشري (معرفة ومهارات) واجتماعي (علاقات ومؤسسات) وبيئي (غابات ومساحات خضراء).[1]

7- تعريف **الفاو** للتنمية المستدامة والذي يعتبر أن (التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسات بطريقة تضمن تحقيق واستمرار تلبية الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية).

8- تعريف **هيئة الأمم المتحدة** عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريو دي جانيرو 1992م التنمية المستدامة بأنها (القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها).

من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي (التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر مع مراعات تلبية إحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل)، لذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه الأخيرة تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها، حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من إستمرارية التنمية الاقتصادية.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة (هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالإستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء إلى إبرازها مثل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها و تنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.[2]

---

[1]- إيمان باطح، نور الهدى تازير، **واقع التنمية البشرية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (جامعة 8 ماي 1945، 2015/2014)، ص07.

[2]- فاروق حريزي، **دور التكنولوجيات الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية (جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/ 2011)، ص62.

المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

المحور الأول: مبادئ التنمية المستدامة

ويمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

1- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.

2- التمكين: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حس الإنتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.

3- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادىء الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شانها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

4- التضامن: بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية [1].

المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة لابد من التعرف على ذكر أهم الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة وهي كالتالي:

البعد الإقتصادي: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الإقتصادي للتنمية للمستدامة حول الإنعكاسات الراهنة والمستقبلية للإقتصادعلى البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية فيتوظيف الموارد الطبيعية .

ويمكن حصر البعد الإقتصادي فيحصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعيةوإيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أمناط الإستهلاك، التي تهدد التنوع البيولوجي بالإضافة إلى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.

---

[1]- غالب محمود حسين السالم، **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي (جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008)، ص ص32،33.

حيث تقع مشكالات التلوث العالمي على عاتق الدول الصناعية، وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، حيث هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الإستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية والحد من التفاوت في المداخيل، بالتالي المساواة في توزيع الموارد وتقليص الإنفاق العسكري.

البعد الإجتماعي: في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقروالبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق الضعفاء، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء ويتجلى هنا البعد الإجتماعي كأساس للإستدامة عن طريق العدل الإجتماعي، ويشكل البعد الانساني والاجتماعي والثقافي محور اهتمام وانشغال التنمية المستدامة، وعلى حد تعبير مالك بن نبي **"قبل أن تبني اقتصاد ا عليك أن تبني إنسانا"**، كما تعتمد التنمية المستدامة فيما يخص هذا الجانب على إعطاء كل شخص فرصة للمشاركة واثبات الذات، وتحقيق العدالة والانصاف بين مختلف فئات المجتمع من جهة وتمكين الأجيال سواء الحاضرة أو المقبلة من الفرص المتساوية في مختلف مناحي الحياة، وأهم عناصر البعد الإجتماعي هي:

- تثبيت النمو الديمغرافي.
- الصحة والتعليم.
- التنوع الثقافي.
- تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة وثم بين أفراد الجيل المستقبلي من جهة أخرى.

البعد البيئي: يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها الحدود التي يجب ألا تتعداها فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، على أساس مستدام للاحتياط والوقاية والتوفير.

ويمكن إجمال النقاط الرئيسية في هذا البعد في عدم إتلاف التربة عن طريق إستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي، والعمل على صيانة المياه أي وضع حد للإستخدامات المتبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتقليص الأنواع البيولوجية من خلال صناعة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للاجبال القادمة، وحماية المناخ من الإحتباس الحراري والإستغلال الرشيد للموارد الطاقوية والمعدنية .

البعد التكنولوجي: في السنوات الأخيرة أصبح لهذا البعد دور كبير في دفع عجلة التنمية حيث أصبحت الدول تبحث وتطور وتزود مصانعها بأحدث التقنيات النظيفة الصديقة للبيئة، وعتمادها على الطاقات المتجددة من أجل الحفاظ على البيئة .

البعد السياسي: إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادىء الحكم الراشد، وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات، وتنامي الثقة والمصداقية وتولي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة،[1] حيث يرتكز البعد السياسي للتنمية المستدامة على عنصرين أساسيين هما:

1- المشاركة الشعبية التي تقوم على مشاركة السكان في جميع المجالات التي تبذل جهدا لتحسين المستوى المعيشي معتمدين قدر الامكان على مبادراتهم الذاتية.

2- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المستدامة بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على المشاركة.[2]

المحور الثالث: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص منها:

1- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب، وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للانتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي.

2- هي عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأسمال طبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا وستقبلا.

3- هي تنمية طويلة وهذا أهم ما يميزها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة.

---

[1]- إلهام شلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية ــدراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/ 2014)، ص72 .

[2]- بيصار عبد الحكيم، **أثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2016/2000**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018)، ص23.

4- تقوم على المراعات و المساوات بين الأجيال اللاحقة من جهة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والجتماعي من جهة.

5- هي عملية متعدد ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة.

6- تعمل التنمية المستدامة على استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن اعادة استثماره.

7- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

8- إن التنمية المستدامة هي عملية معقدة لا يمكن ادارتها إلا من خلال دراسة الأبعاد الأخرى بدون تحيز.[1]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة لترسيخ الأهداف التالية:

- ✓ إبراز أهمية الموارد البشرية والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- ✓ السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية إحتياجات أكثر الطبقة فقرا.
- ✓ البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.
- ✓ النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- ✓ عرض الاتجاهات والقضايا الخاصة المتعلقة بدور الحكم الراشد (La bonne gouvernance) في تحقيق التنمية المستدامة، وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية.
- ✓ تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا، وذلك من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الإعتماد على الموارد الطبيعية.

---

[1]- سايح بوزيدي، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012)، ص ص92،91.

- ✓ تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية، كما تهدف لتوفير الغذاء والاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه و الحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
- ✓ كما تهدف التنمية المستدامة للحفاظ على الصحة ورعايتها، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة الصحية للمواطنين، كما تهدف لرفع الكفاءة الانتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام.
- ✓ تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة في ايجاد الحلول المناسبة لها.
- ✓ تحقيق الاستغلال و الاستخدام العقلاني للموارد ومنع استترافها.
- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون ذلك على حساب البيئة.

كما حددت للتنمية المستدامة بعض الأهداف الواضحة المعالم أطلق عليها اصطلاحا الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة،اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وتعهدت بتحقيقها بحلول عام 2015م، وكانت هذه الوثيقة من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام القرن العشرين سبتمبر 2000م وقد تضمنت الوثيقة ثمانية أهداف أساسية وهي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تعميم التعليم الابتدائي لجميع مستحقيه.
3. تعزيز المساوات بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تقليل وفيات الأطفال.
5. تحسين الصحة النفسية.
6. مكافحة الإيدز و الملاريا والأمراض الأخرى.
7. كفالة الاستدامة البيئية.
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقد أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة وكان وقتها كوفي عنان بقوله:« إن لدينا من الوقت ما يتيح لنا بلوغ هذه الأهداف في العالم أجمع وفي معظم البلدان بل وفي كل بلد منها على حدة، و لكن شريطة أن نقلع عن العمل بالأساليب التقليدية والمعتادة، إن النجاح يستلزم عملا دؤوبا مفردا و يتحكم علينا أن نبدأ من الآن».[1]

[1]- عامر الخضير الكبيسي، **دراسات في التنمية المستدامة** (دار جامعة نايف للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015)، ص ص17،18.

المبحث الثاني: لمحة عامة حول التنمية بإفريقيا

نحاول في هذا المبحث الوقوف على السياسة الإستعمارية التي مارستها الدول الغربية والأوروبية في القارة الإفريقية التي أثرت علة عملية التنمية، ثم نتطرق إلى مقومات التنمية التي تسخر بها القارة.

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية في إفريقيا

إن معاملة الانسان الإفريقي بتلك العنصرية القاسية التي مارسها الأوروبيون عليه قد تركت جرحا نفسيا ومعنويا عميقا عند الأفارقة، الذين لازالوا يتذكرون معاملتهم كعبيد عندما نقلوهم من غابات أفريقيا بالجملة إلى أوروبا، والعالم الجديد لاستغلالهم في أعمال شاقة وقاسية.

لقد حاول الأوروبيون تغطية اهتماماتهم الاقتصادية الرئيسية في إفريقيا بالحديث عن تفوقهم العنصري والأخلاقي على الإفريقيين، ورسموا صورة وكأنها ليس لها ثقافة أو تاريخ يشتغل أبنائها بتجارة الرقيق ويأكل بعضهم بعض، أو يقدمون الروح الانسانية قربانا لمعبوداتهم أو يصورونهم في حالة حرب دائمة، كما يصورون الإفريقي بشخص بليد لا يستطيع أن يبتكر شيء وهو رجعي ومتأخر.

لقد تجاهل الاستعمار الاهتمام بالبنية التحتية لاقتصاديات المستعمرات الإفريقية وبوجه خاص الطرق وخطوط السكك الحديدية التي قام بتوزيعها جغرافيا طبقا لمدى الإحتياج إلى إعداد منطقة معينة لأوجه نشاط التصدير والإستراد، وتستثني من هذه الخدمات المناطق التي لا يوجد صادرات باستثناء الطرق الحديدية التي تم تشييدها لتنقلات القوات العسكرية وجعل الغزو وما يتبعه من قهر أكثر سهولة، ولقد شيدت طرق المواصلات والمستعمرات الإفريقية بخسائر كبيرة في حياة الأفارقة، نتيجة الاعتماد على القوى البشرية في أعمال يفترض أن تقوم بها الآلات والروافع الميكانيكية في عصر النهضة، مثل خط سكة حديد الكونغو الفرنسي وميناء إمباكسي الجوي في نيروبي وهو أول ميناء دولي يصنع باليد.

كما أن المؤسسات المالية في إفريقيا المستعمرة كانت تتجاهل مصالح الأفارقة الأصليين، وقدمت شركات التأمين خدماتها للمستوطنين البيض فقط والمشروعات الرأسمالية، كما كانت وزارات المالية والبنوك المركزية التي يشرف على الاحتياطات المالية للمستعمرات في البلدان الاستعمارية تنكر على الأفارقة حقهم في الحصول على أموالهم الخاصة الناتجة من الصادرات، بدلا من ذلك أصبحت الأرصدة المالية الخاصة بالمستعمرات قروضا إفريقية لأوروبا.

ولقد نشط الاستعمار الأوروبي في إفريقيا بعد الثورة الصناعية في أوروبا، وأخذوا يخلقون الظروف ويقدمون الذرائع للانتقال إلى عالم جديد خال من أي نشاط، وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بداية عصر النهضة في أوروبا تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على إفريقيا بعد مؤتمر برلين سنة 1884م، والذي وضع القواعد العامة لتأسيس مناطق هيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية في هذا المؤتمر وهي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا.[1]

إن العلاقات الدولية الاقتصادية التي قننتها الدول الغنية هي علاقات استعمارية ظالمة لأن مبدأ"دعه يعمل دعه يمر"، الذي يرتكز عليه النظام قد أدى إلى غياب القانون العادل، مما مهد إلى تكديس ثروات وموارد الشعوب الأكثر ضعفا لدى الأكثر تقدما والقانون الدولي يسمح بذلك ويؤكد ويعترف بحق السيطرة لصالح الدول الاستعمارية.

لقد خضعت الدول الإفريقية بالكامل للسيطرة الاستعمارية، الذي بدأ بالإهتمام بالثروات الطبيعية الضخمة في إفريقيا غير المكتشفة ومواردها المعدنية الزراعية كما ذكرت سابقا، إلا أن هذه الحركة الاستعمارية واجهتها مقاومة عنيفة عاتية بعد اكتشاف أهدافها الحقيقية وتنامت الروح الوطنية الإفريقية التي قاومت الاستعمار، ورغم تحقيق الاستقلال السياسي فإن دولة ما بعد الاستعمار لم تستطع تحقيق التنمية وكرست الفساد والاستبداد السياسي.

ويعتبر التخلف الاقتصادي في إفريقيا نتيجة مباشرة للاستعمار، الذي سعى لأن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية المستقلة مجرد اقتصاديات متخلفة تابعة للمراكز الرأسمالية وهذا ما جعل القارة نهبا للمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقل الدولي والبنك الدولي، وهما من أهم آليات الهيمنة الاقتصادية للدول الاستعمارية في إفريقيا بعد الاستقلال.[2]

المطلب الثاني: مقومات التنمية في إفريقيا

تزخر القارة الافريقية بعدة مقومات تساعدها على دفع عجلة التنمية، وتنقسم إلى :

أولا: المقومات الجغرافية

1- الموقع الجغرافي والمساحة: تحتل القارة الإفريقية موقعا استراتيجيا مهما بين قارات العالم وتضم 54 قطرا، ويحدها شمالا البحر الأبيض ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن

1- سعدون وليد، **واقع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا و انعكساتها على الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 2001-2010**، رسالة لمقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر3، 2011/2010)، ص ص23-27.

2- نيفن حليم، **التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا** (مركز بحوث الدول النامية، القاهرة، 2000)، ص53.

الشرق المحيط الهندي، فهي تطل على أهم المسطحات المائية التي توجد فيها أهم الطرق الملاحية التي تربط بين مناطق العالم، كما أنها تشرف كذلك على أهم الممرات العالمية مثل مضيق باب المندب وأخدود الأحمر وبرزخ السويس الذي يفصلها عن القارة الآسيوية، بالإضافة إلى مضيق تونس صقلية ومضيق جبل طارق بينهما وبين أوروبا مما يجعل إفريقيا حلقة وصل بين القارات.

الخريطة رقم (01): الخريطة السياسية لإفريقيا.

المصدر: الموقع الإلكتروني: **http://arabic.mapsfworld.com/africa**

كما تتوسط القارة نصفي الكرة الأرضية، إذ أن خط الاستواء والمداريين يمران بها فتمتد شمالا إلى دائرة عرض 37 درجة جنوبا إلى دائرة عرض 35 درجة أي أنها تمتد في نصفي الكرة الأرضية الشمالي و الجنوبي بمسافة متقاربة، كما أنها تمتد من خط طول 20 درجة غربا إلى خط طول 60 درجة شرقا تقريبا، وبالتالي فإن معظم خطوط الشبكة الجغرافية الأساسية تمر بها.

من خلال تحديدنا لموقع القارة الإفريقية على الخريطة العالمية نلاحظ، أن القارة الإفريقية تحتل موقعا إيجابيا من شأنه النهوض بالتنمية الاقتصادية المتوازية في مختلف المجالات بين أقاليم القارة، نظرا للعلاقات المكانية بينها وبين مراكز النقل الاقتصادي وبينها وبين القارات الأخرى، وكذلك بينها وبين المسطحات المائية والمنافذ المهمة في التجارة الدولية بين مختلف المناطق في العالم، وهو ما أكسب القارة سهولة الاتصال

والتنقل مع القارات الأخري ما يشجع على مختلف النشاطات الاقتصادية، والخريطة التالية توضح موقع القارة بالنسبة للعالم.

خريطة رقم (02):موقع افريقيا بالنسبة للعالم

المصدر: الموقع الإلكتروني: http://arabic.mapsfworld.com/africa

بالإضافة إلى الموقع الهام الذي تحتله إفرقيا على الخريطة العالمية، تأتي القارة الإفريقية من حيث المساحة في المرتبة الثانية بعد القارة الآسيوية، إذ تصل مساحتها إلى نحو 30 مليون كيلومتر مربع، وتتجسد أهمية هذه المساحة في التنوع الجغرافي الذي تعرفه القارة والذي سمح بتوفير العديد من الثروات الطبيعية و المعدنية، كما سنشير لاحقا من خلال هذا المطلب، بالإضافة إلى الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والغابات الطبيعية المنتشرة والثروات الحيوانية.

إن الخصائص الطبيعية التي تتمتع بها القارة الإفريقية من حيث الموقع و المساحة لا تشكل أي عائق للتنمية الاقتصادية، بل العكس من ذلك فهي مؤشر من مؤشرات تنمية القارة وازدهارها، فالموقع المفتوح على مختلف المساحات المائية، بالإضافة إلى عدم وجود حواجز طبيعية ضمن القارة نفسها يسهل الاتصال والتنقل بين سكانها، فكلها عوامل ايجابية تساعد على التنمية الاقتصادية.

2- طبيعة المناخ في القارة الإفريقية:

يرتبط المناخ بالدرجة الأولى بتوزيع الغطاء النباتي والحيواني والتربة في الأقاليم المختلفة، ونتيجة لموقع القارة الإفريقية فإن معظم أراضيها تقع ضمن المنطقة الحارة فيما عدا الأطراف الشمالية والجنوبية والتي تتضمن المنطقة المعتدلة، هذه الوضعية سمحت بتعدد الأقاليم المناخية وبالتالي الغطاء النباتي والحيواني والتربة، وهو ما منح القارة تنوع كبير حيث لكل إقليم مميزاته وتتميز القارة بمحموعة من المناخات هي:

الخريطة رقم (03): الأقاليم المناخية في القارة الإفريقية

المصدر: من الموقع الإلكتروني:http://www.google.dz/search?espv:2biw;1024;bih

1) **المناخ الاستوائي:** وهو الأكثر إنتشارا في إفريقيا و يمتد بين درجتي عرض 5 شمالا و5 جنوب خط الاستواء، يتميز بغزارة الأمطار وتساقط طول السنة حيث تزيد عن 1000 ملم، وتبلغ درجة الحرارة فيه عند متوسط سطح البحر بين 24 و 27 درجة ونظرا لتواجد المرتفعات شرق القارة وهبوب التيارات الهوائية، فإن معدل درجة الحرارة ينخفض في الشتاء.

2) **المناخ المداري(السافانا):** يمتد من الشمال إلى الجنوب من الإقليم الإستوائي لينحصر بين خطي عرض 5 و 8، ويعتبر أوسع الأقاليم المناخية إذ يحتل 5/2 من

مساحة القارة ويختلف عن الإقليم الاستوائي بوجود فصل جاف، وهو غالبا فصل الشتاء حيث لا يتعدى معدل الأمطار 508 ملم.

3) مناخ السهوب: ويسمى كذلك المناخ الشبه الصحراوي ويمتد على جانبي الإقليم المداري، تتساقط ضمنه الأمطار في حد 250 إلى 380 ملم كما يعرف نسبة تبخر كبيرة بفعل إرتفاع درجة الحرارة التي تصل إلى 49 درجة مئوية.

4) المناخ الصحراوي: ويشمل المناطق الصحراوية مثل الصحراء الكبرى شمال القارة وصحراء كلهاري وصحراء الصومال، وتمتاز هذه المنطقة بالتطرف الحراري، بحيث ترتفع درجة الحرارة نهارا إلى 59 درجة مئوية بينما تنخفض ليلا إلى أقل من 12 درجة كما تشهد هذه المنطقة هبوب الرياحالتجارية الجافة، أما فيما يخص الأمطار فهي متذبذبة في كمياتها ومواعيدها فتقل أو تنعدم في سنوات كثيرة.

5) المناخ المتوسط (مناخ البحر المتوسط): يظهر في الجزء الشمالي من القارة وكذا جزئها الجنوبي الغربي، وهو حار جاف صيفا وبارد ممطر شتاءا وتساقط للثلوج على المرتفعات، ويعرف فصل الصيف زيادة في درجة الحرارة التي تنخفض ليلا فيه درجة الحرارة على أقل من 13 درجة مئوية، وتشهد المنطقة حصول التجمد خاصة مع انخفاض درجة الحرارة وهبوب الرياح.

إن التعدد المناخي في القارة الإفريقية والذي فرضه الموقع الجغرافي للقارة لا يشكل معوقا للتنمية بل على العكس يتيح إمكانية للتنمية بمختلف أشكالها في القارة، فالتنوع للغطاء النباتي والتربة والمناخ يزيد من امكانية وفرص التكامل بين أقاليمها من أجل التنمية.[1]

ثانيا: الموارد البشرية

تعتبر القارة الإفريقية خزان بشري مهم، فقد ارتفع عدد السكان في القارة من 703 مليون نسمة في عام 1994م إلى 1.2 مليار نسمة في عام 2014م، وتشير التوقعات في المستقبل أن العدد سيرتفع إلى 1.7 مليار نسمة بحلول عام 2034م ثم إلى 3.6 مليار نسمة بحلول عام 2100م، ومن شان هذه الأرقام أن تغير نصيب إفريقيا الكلي لسكان العالم من 12.5 من المائة في عام 1994م إلى 15.1 في المائة عام 2014م ثم إلى 19.7 بحلول عام 2034م، أخيرا ستبلغ النسبة 35.3 في المائة بحلول عام 2100م ويعني ذلك أن إفريقيا ستكون موطنا لما يزيد عن ثلث سكان العالم في عام 2100م ومما

[1]- توعشيبة عائشة، **أثر النزاعات الأثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة كونغو الديمقراطية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017)، ص ص143-148.

لا شك فيه أن الديموغرافيا سوف تشكل إلى حد كبير موقع إفريقيا في الأسواق العالمية للعمل والتجارة ورأس المال.

إفريقيا هي القارة ذات السكان الأكثر شبابا في العالم، فقد بلغ متوسط العمر فيها سنة 2013م حوالي 20 سنة مقارنة بالعمر المتوسط العالمي 30 سنة، وبحلول عام 2050م يرتفع إلى 25 سنة، وتعكس هذه الأرقام التركيبة العمرية للسكان التي تترتب عليها آثار اقتصادية هامة لأن الدخل و استهلاكه يتباينان بتباين الفئة العمرية، فالبالغين في سن العمل يكون دخلهم الشخصي من العمل والإدخار، في حين يستهلك الصغار وكبار السن الدخل باستخدام الخدمات الاجتماعية، فتغير التركيبة العمرية من شأنها أن تحدث أثرا على قطاعي الانتاج والاستخدام في الاقتصاد وعلى أولوية التنمية الاجتماعية خاصة الحماية الاجتماعية.

وتصاحب هذه النقلات الديمغرافية الكبرى عملية تحضير سريع، وهي ظاهرة ترتبط بتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي قوامه الاعتماد على الريف إلى اقتصاديات صناعية يتركز فيها النشاط على المناطق الحضرية، حيث أن الموارد البشرية أهم مجالات الاستثمار والمكونات الرأسمالية، والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول والتي تقاس بها ثروة الأمم.[1]

ثالثا: الموارد الاقتصادية

1- الموارد المعدنية:

أما بخصوص نسبة الموارد المعدنية وما تشكله من الانتاج العالمي و أهم الدول المنتجة لها فيمكننا أن نوضحها في الجدول التالي:

[1]- صابر حموتة، **النزاعات الأثنية و عملية التنمية في إفريقيا: نيجيريا انموذجا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/ 2015)، ص 72.

الجدول رقم(02):نسبة الموارد المعدنية من الانتاج العالمي

الموارد	النسبة من الإنتاج العالمي	أهم الدول المنتجة
الكروم	%33	جنوب إفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي
الكوبالت	%33	الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب إفريقي
الماس	%95	الكونغو، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا
الذهب	%65-50	غانا، زمبابوي، الكونغو، غينيا، الجزائر، تنزانيا، جنوب إفريقيا
البلاتين يوم	%90	جنوب إفريقيا، الغابون، غانا، المغرب
اليورانيوم	%25-20	جنوب إفريقيا
بوكسايت	%65	بوركينافاسو، أنغولا

المصدر: .www.africa miningvision.org

من خلال الجدول فإننا نلاحظ أن القارة الإفريقية غنية بالمواد المعدنية على مستوى الانتاج العالمي، حيث أن معظم ألماس العالم يتواجد بإفريقيا بنسبة 95% وهي أكبر نسبة من الموارد المعدنية، يأتي بعد ذلك البلاتينيوم بنسبة 90%.

2- المنتجات الزراعية:

نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لإفريقيا وتنوع الأقاليم المناخية بها، وارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعضها وخصوبة تربتها وجودتها، فإن البيئة في إفريقيا تتلائم وتتناسب مع زراعة وانتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات بكميات وفيرة وفيما يلي نتطرق إلى نسبة المنتجات الزراعية من الإنتاج العالمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المنتجات الزراعية و ما تشكله من الانتاج العالمي

الموارد	النسبة من الإنتاج العالمي
الكاكاو	%65
القهوة	%22
الشاي	%12
كسافة	%46
الذرة	%5
القمح و الشعير	%2
القطن	%7
زيت النخيل	%40
قصب السكر	%8

المصدر: أحمد سيد محسن، الموارد الاقتصادية في إفريقيا..

http://www.moheet.com/show-news aspx?nid=2747248. p4

كما أن القارة تنتج كافة أنواع الفواكه وكالحمضيات والتفاح والموز والأناناس والمانجو والتين، وغيرها من الفواكه الأخرى بعضها يتم تصدير بكميات كبيرة لخارج القارة وتعد مصدر من مصادر دخلها القومي.

إن ما يجب ذكره إزاء هذه الامكانيات والموارد الزراعية الإفريقية المتنوعة، هو أن القارة بإمكانها مضاعفة إنتاجياتها الزراعية إذا ما وضعت لنفسها استراتيجية إفريقية مشتركة و وسعت حجم الاستثمارات في هذا المجال.[1]

رابعا: الموارد الطاقوية

وفي مجال الطاقة ومصادرها فإنها تمتلك طاقة كهرومائية ضخمة وهائلة تقدر بـ 1750 تيراواط ساعي، التي يمكن أن تضمن الأمن الطاقوي للقارة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية التي لا يستغل منها سوى 5% من هذه الطاقة الكامنة، أما بالنسبة للنفط تعد القارة المنطقة الأخيرة التي يوجد بها احتياطي هائل و يقدر الخبراء حجم النفط الإفريقي بين 7% و 9% من إجمالي الاحتياطي العالمي ما يوازن ما بين 80 إلى 100 مليار برميل، هذا وتحتل القارة موقعا مهما في خريطة النفط العالمي حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط 36% مقابل 16% لباقي القارات بزيادة تقدر بـ 9 ملايين برميل يوميا خلال عام 2006م، في حين تبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من

[1]- سعدون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص15- 17.

نسبة الاحتياطات العالمية ويتوزع أكثر من 75% من هذه النسبة في ثلاث دول أيضا هي نيجيريا والجزائر ومصر، ومن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخراجه نسبيا وتسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.[1]

وعلى صعيد الطاقة النووية تمتلك حاليا دول جنوب إفريقيا المفاعلين النوويين الوحيدين بالقارة واللذان تم إنشائهما في منتصف الثمانينات بقدرة إجمالية 1800 ميجاوات، الجدير بالذكر أن شركة **"Eskom"**المملوكة للدولة اعتمدت في عام 2007م خطة لرفع المحطات إلى 25000 ميجاوات بحلول عام 2025م، كما اضطرت الشركة إلى إعادة تشغيل ثلاث محطات لإنتاج الكهرباء بالفحم على الرغم من المشاكل البيئية نتيجة زيادة الطلب على الكهرباء، ونفس الإجراء اتخذ في موزمبيق وبتسوانا.[2]

خامسا: الموارد المائية

تشير التقديرات إلى أن القارة تمتلك حوالي 4 آلاف كم^3 من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي حوالي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، فهي تملك خزان مائي هائل حيث تجري فيها 13 نهرا، إضافة إلى إرتفاع معدلات تساقط الأمطار والمخزون الضخم من المياه الجوفية، هذه الموارد تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى الكثير من الخبراء والتي تعتبر الطاقة الكامنة للقطاع الزراعي حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 35% من المساحة الإجمالية للقارة التي لا يستغل منها سوى 7% ، هذا بالإضافة إلى المساحة الكبيرة و المقدرة بحوالي 30 مليون كيلومتر مربع، وموقعها الاستراتيجي حيث تتوسط العالم ما يجعلها قريبة من الأسواق العالمية.

فمن خلال هذه الموارد والطاقات التي تتوفر عليها القارة الإفريقية جعلها تتجه لتخطيط استراتيجيات للتنمية، بما يضمن تغيير نمط الاقتصاد القائم و محاولة خلق قاعدة صناعية وتنمية القطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية، واعادة استثمار رؤوس الأموال الإفريقية وترشيد استخدام الاستثمارات والأموال الأجنبية وانتهاج سياسات تنموية شاملة ومتوازنة على مستوى كل من الريف والحضر، وتشجيع التعاون والتكامل الأقليمي والقاري على المستوى الاقتصادي.[3]

---

[1]- حموتة، **مرجع سابق الذكر**، ص73.
[2]- سعدون، **مرجع سابق الذكر**، ص19.
[3]- أحمد مقرم المهدي، **موقع القارة الإفريقية الاستراتيجي** (دار المعارف، القاهرة، 2005)، ص 25.

المطلب الثالث: التصور الإفريقي للتنمية

إفريقيا، هذه الكلمة التي ارتبطت بالفقر والنزاعات والتخلف، هذه القارة الفتية المحرومة، مشكلتها التنموية والاقتصادية أثقلت جداول أعمال المؤتمرات الإفريقية والدولية، وسيطرت على انشغال الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية للمجتمع الدولي النامي والمتقدم على حد سواء، رغم اختلاف دوافع ومبررات وأهداف كل منهما.

لكن ما يثير القلق والخوف حول مظاهر الأزمة التنموية الإفريقية هو انهيار جهود التنمية في العديد من دول القارة، وتضخم آثارها السلبية لعدم وجود حلول دائمة وجذرية للأزمات، والأكيد أن كل هذه الأزمات ليست سوى تراكمات لفترات الاستبداد الاستعماري الذي فرض على إفريقيا دمج مواردها (الطبيعية و البشرية) في نظام اقتصادي عالمي لعبت فيه، وما تزال دور الموارد للمواد الخام لأسواق الدول الصناعية وأصبحت بالمقابل مجرد سوق المنتجات والسلع الواردة من هذه الأخيرة، والواضح أن آثار هذه العلاقة للآن تلقي بظلالها على محاولات التنمية الاقتصادية في دول القارة وتثبط من إمكانية قيام تبادل تجاري واقتصادي بين إفريقيا، وهو الأمر الذي ألجأ الدول الإفريقية إلى مصادر التمويل الخارجي من أجل تدوير عجلة التنمية.

الأمر الذي جعل الدول الإفريقية في حالة بحث دائم ومستمر عن تحقيق التنمية المنشودة، ولم تدخر في ذلك جهدا دوليا ولا إقليميا دون أن تحقق نتائج ملموسة أو على الأقل مما خطط ورسم له، وهذا ما جعل الدول الإفريقية تشهد نوعا من الاستفاقة صاحبتها رغبة في تصحيح المسار باعتماد فكر تنموي يراعي الشعوب واحتياجاتها الحقيقية، وليس مجرد تعريفات نظرية بعيدة عن الواقع الإفريقي وغير قابل للتطبيق عليه.

وانطلاقا من التعريف الذي قدمته لجنة الجنوب في تقريرها لسنة 1990م، والذي جاء فيه (إن التنمية هي عبارة عن مسارات تسمح للبشر بتنمية شخصياتهم، وإعادة الثقة إلى ذواتهم وتوصلهم إلى وجود كريم ومتفتح، هي مسارات تحرر الشعوب من الخوف من الحاجة أو الاستغلال، وتدفع الظلم السياسي و الاقتصادي والاجتماعي، فبالتنمية يحقق الاستقلال السياسي معناه الحقيقي، كما تقدم مسارات النمو حركة تجد منبعها الأول في المجتمع الذي هو في تطور، فتنمية الأمة ينبغي أن تؤسس على مصادر خاصة انسانية وليست مادية وتستخدم كاملة من أجل إرضاء حاجات خاصة، التنمية إذن ينبغي أن تكون جهد الشعب، بالشعب ومن اجل الشعب فالتنمية الحقيقية ترتكز على البشر).

لكن الدول الإفريقية المعني الرئيسي بهذه المسالة نجدها لم تصل بعد إلى إيجاد حد أدنى من التوافق، وأصبح من الصعب تحديد رؤية واضحة جديرة بأن تحوي اندماج كتل ومجموعات حول أهداف مرغوب الوصول إليها .

وانطلاقا من اثبات حالة مرتكزة على كل المساوات فأن كل التغيرات ينبغي أن تنطلق من دوافع روحية وثقافية للشعوب المعنية للوصول لعاية إشباع الحاجات المعبر عنها من قبلهم، وعموما يقول **"ميغاي غاي"**Megaye Gaye أننا نفكر بأن التنمية مفهوم نريده من الآن فصاعدا أن يعوض بالتنمية المرتكزة على الانسان، التي يجب أن تسمح مهما كانت السياسات العامة والاستراتيجية الخاصة من الإجابة على سبع احتياجات هي:

1. الحاجة إلى الأكل (التغذية) بنوعية وكمية كافية.
2. الحاجة إلى شرب مياه صالحة بنوعية وكمية كافية.
3. الحاجة إلى الرعاية الصحية السليمة.
4. الحاجة إلى سكن وإطار معيشي مريح.
5. الحاجة إلى لباس كريم.
6. الحاجة إلى التنقل على الوجه الصحيح.
7. الحاجة إلى تعليم وتكوين نوعي.

فالتنمية بالنسبة للأفارقة تعني حب الوطن والقارة، تفادي تغذية الفساد، تفضيل المنتوجات المحلية على تلك المستوردة، احترام القوانين المصاغة من قبل المجموعة (المجتمع) وتركيز ميزانية الدولة لتبية الحاجات السبع المذكورة آنفا وتطوير روح المقاولة و يختم **"غاي "**بدعوة الحكوماتالإفريقية إلى تقديم برهان شجاعة من أجل تبني توافق لتعريف جديد للتنمية المرتكزة على الانسان، وليس فقط على الوسائل التقنية والتكنولوجية ويبقى تحديد المؤشرات ومعايير المتابعة للدولة في تحقيق مستوى إشباع الحاجيات الأساسية ممكنا في سياق جهوي محلي عند توظيف مناطق الاندماج الموجودة، والإنضمام المضطرد على المستوى القاري، كما يوصلنا البحث في رؤية التنمية لإفريقيا إلى حاجة الدول الإفريقية لتصورات تستجيب لمطالب وآمال الشعوب، تصورات لحياة أفضل للسكان، بتركيب التقدم الاقتصادي مع التنمية الاجتماعية للكافة بما يضمن ديمومة التنمية المستدامة على الحاضر والمستقبل.

إن هذا الطرح جاء ليؤكد المستوى الفكري والمنهجي المتقدم الذي أصبح يميز النهج الإفريقي ورؤيته للتنمية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالإعتماد على تصور ذاتي نابع من واقع الشعوب و الدول الإفريقية، وهي بالتالي دعوة راسخة للتفكير جديا بسياسة تقوم على الاعتماد على الذات والتخلص من التبعية الغربية، سواء على المستوى المالي (القروض والمساعدات) أو على المستوى الفكري (استيراد أنماط ومخططات التنمية المعدة من قبل المؤسسات الدولية).[1]

[1]- بسعود حليمة، **إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا – بين القانون الدولي للتنمية و فعالية التعاون الدولي** ،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017/2016)، ص ص40- 45.

الفصل الثالث

مبـادرة النيباد كآلية لتحقيق التنمية بإفريقيا إقليميا

مقدمة

وجدت الدولة الإفريقية نفسها بعد نيلها الاستقلال في تبعية اقتصادية حادة وقطاعاتها الاقتصادية موجهة لتلبية احتياجات الدولة سابقا اعتمادا على اقتصاديات ريعية موجهة للتصدير.

وفي هذا السياق، ذهبت الحكومة الإفريقية إلى تصميم نهج و مسار تقوم عليه التنمية بإفريقيا من خلال عدة مبادرات نذكر منها: **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** أنشأتها منظمة الأمم المتحدة سنة 1950م "Commission Economique Pour l´afrique" وعقدت عدة مؤتمرات متعلقة بالمسائل الاقتصادية منذ مؤتمر الجزائر سنة 1968م الذي أكد على أن التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية هو شرط أساسي لتحقيق تطلعات المنظمة، وحتى شهر أفريل أين تم اعتماد مخطط لاجوس 1980- 2000م والذي تبعته عدة مبادرات سواء أكانت من طرف الأفارقة أو من طرف المؤسسات الدولية، ونذكر منها على سبيل الذكر **برنامج الأولويات الإفريقي للإصلاح الاقتصادي 1986- 1990م، والإطار الإفريقي البديل لبرامج التسوية الهيكلية للتحول والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي سنة 1989م والمذكرة الجديدة للأمم المتحدة لتنمية إفريقيا سنة 1990م، والمبادرة الخاصة للأمم المتحدة حول إفريقيا سنة 1996م.**

عرفت كل هذه المبادرات تعثرا كبيرا ولم تنجح في تحقيق الأهداف المسطرة، بل زادت الأزمات حدة مع تطبيق برامج صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، من هنا نشات علاقة ذات اتجاهين بين قيام التكتلات الاقتصادية الفرعية على مستوى القارة الإفريقية وبين حلم الوصول إلى كيان اقتصادي وسياسي يكون على مستوى طموحات القارة بأكملها.

وفي سياق المحاولات المستمرة، سجلت الامم المتحدة تأكيدها على ضرورة النهوض بالتنمية كحتمية تفرضها الألفية، والتي ترجمت في الأهداف الانمائية العشرة التي انبثقت عن قمة سنة 2000م.

وفي الوقت الذي ترسخت فكرة الانطلاقة الذاتية لدى الجانب الإفريقي، لذلك أخذت الدول الإفريقية على عاتقها مسؤولية الخروج من قوقعة التخلف والفقر، بجهودها الذاتية ضمن المبادرة التي تمكنت من تعبئة الجهود والأفكار التي أفرغت سنة 2001م في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. "NEPAD"

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن المبادرة

سنحاول من خلال هذا المبحث فهم الإطار العام لهذه المبادرة من خلال كيفية نشأتها والقيام بتعريفها وإلقاء الضوء على خلفيتها السياسية والإيديولوجية ، وتوضيح خصائص وأهداف المبادرة وكذلك الوقوف عند الهيكل التنظيمي لها .

المطلب الأول : نشأة ومفهوم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقياNEPAD

أولا: نشأة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

شهد مؤتمرالقمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في دورته السابعة والثلاثين والذي انعقد في لوساكا بزامبيا يوليو 2001م، لتقر بالإجماع على إنشاء وإقرار المبادرة الإفريقية الجديدة حيث جاءت هذه المبادرة بعد مرورعقدين كاملين من القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية بلاجوس بنيجيريا في أبريل 1980م، التي أقرت بإجماع حماسي خطة عمل لاجوس التي وصفت بأنها أول محاولة التي يقوم بها القادة الأفارقة على صعيد القارة الإفريقية ككل لصياغة منهج شامل وموحد للتنمية الاقتصادية للقارة .

طرحت تزامنا مع نشأة الاتحاد الافريقي، وتفعيل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية في إفريقيا كمحاولة لإنهاضها ووضعها على مسار التنمية مع بداية الألفية، وكانت المبادرة وليدة أفكار القادة الأفارقة الخمسة وهم: الرئيس **السنغالي عبد الله واد** والرئيس المصري السابق **حسني مبارك** والرئيس الجزائري السابق **عبد العزيز بوتفليقة** والرئيس النيجيري **أوباسنجو** ورئيس جنوب إفريقيا السابق **ثابومبيكي** .

إن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هو مزج لعدة مبادرات شارك في صياغتها الرؤساء الأفارقة وهي كالتالي :

1- **مبادرة برنامج الشراكة الألفية لإنعاش إفريقيا MAP** أواخر سنة 2000م، حيث شكل رؤساء كل من الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا لجنة التسيير، لإنجاز هذه المهمة في أسرع وقت ممكن، وكشف النقاب عنها لأول مرة في قمة دافوس سويسرا يناير 2001م.

2- **خطة أوميغا** أعدها الرئيس السنغالي عبد الله واد، وقد طرحت في القمة الفرنسية سنة 2001م، وهذه الأخيرة إهتمت بتنمية الرأس المادي والبشري والتركيز على مشروعات البنية التحتية .

3- **وثيقة التعاون لإنعاش أفريقيا**، والتي كانت سكرتارية اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA عاكفة على إعدادها خلال نفس الفترة تقريبا، وقدمتها

السكرتارية في صيغتها النهائية إلى مؤتمر وزراء المالية و تخطيط الأفارقة الذي عقد في الجزائر في ماي 2001م، وتم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقيا موحدة في قمة لوساكا التي عقدة في 10 يوليو 2001م، حيث أقرت المنظمة قيام المبادرة.

أطلق عليها في البداية المبادرة الإفريقية الجديدة قبل أن يتغير إسمها لاحقا، وفي أول إجتماعاتها في آبوجا (نيجيريا) في 23 أكتوبر2001م، تم تغيير اسم المبادرة الى اسم: **الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) New partnership for Africa Development (NEPAD)**.

هكذا قدمت المبادرة في إطار جديد يرسم التطلعات التنموية في القارة، وحيث تعبر عن جهدا إفريقيا لتحسين وضع القارة بعد اتخاذ قرار تحويل منظمة الوحدة الافريقية إلى الاتحاد الإفريقي، لتقبل بعد ذلك المبادرة ضمن هياكل الإتحاد الافريقي وهذا ما يدل على مدى الإهتمام بالجوانب التنموية لإفريقيا والمضي قدما نحو ماهو أفضل لشعوب إفريقيا.[1]

ثانيا: تعريف مبادرة الشراكة الجديدة لتنمة إفريقيا

1- تعرف الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا على أنها عهد قطعه قادة إفريقيا على بعضهم يستند إلى رؤية مشتركة وإقناع مشترك وراسخ، بأن يتبلور واجبهم في استئصال الفقر في بلدانهم وفي نفس الوقت المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي والحياة السياسية.[2]

2- وكما تعرف مجلة إفريقيا قارتنا، **النيباد** على أنها مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا، وتخلصها من التخلف وتعزيز التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية، ومواجهة التحديات العالمية التي توجهها القارة والمتمثلة في التهميش، مما يؤدي إلى تصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[3]

3- وتعرف أيضا بأنها تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على التخلف ووضع بلدانهم في مسار التنمية المستدامة.

1- عباد عبد الهادي، **الحكم الرشيد والتنمية في الجزائر من خلال مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات السياسية (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008)، ص ص38- 40 .

2- الشفيع محمد ملكي، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد"، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا**، يناير2007، ص11.

3- "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد04، أفريل 2004، ص01.

ومن أجل تحقيق التطلعات التنموية في القارة وأهداف مبادرة النيباد تم وضع جهاز إداري يشرف على تنفيذ المبادرة ويتكون من :

1) لجنة رؤساء الدول و الحكومات المكلفة بالتنفيذ:

تتولى اللجنة في جملة مهامها تحديد التوجهات السياسية والأولويات وبرامج عمل النيباد، تتجمع هذه الأخيرة مرة كل 04 أشهر (03 مرات في السنة)، وتعرض تقريرا سنويا على الإتحاد الإفريقي، تتكون اللجنة من الأصل من 15 دولة موزعة على خمس (05) جهات جغرافية، أضيف إلى كل منها عضوا واحد عقب قمة الإتحاد الإفريقي بديربان بجنوب إفريقيا سنة 2002م، ليصبح عدد الأعضاء 20 عضوا.

إذ أقرت إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن تعمل على تعزيز القدرات على اجراء تقييم استراتيجي لمواقف الدول المتأثرة بالصراعات ووضع نظام انذار مبكر على المستويات الجهوية والقارية ودعم إعادة الإعمار، ومنع إنتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة .

تؤدي اللجنة مهامها تحت رئاسة الرئيس النيجيري**" أوباسنجو"** بينما يتولى النيابة كل من الرئيس الجزائري**" عبد العزيز بوتفليقة"** والرئيس السنغالي **عبد الله واد** وقد انظم إلى اللجنة ابتداءا من شهر جويلية 2004م كل من رئييس الاتحاد الإفريقي والأمين العام للنيباد.[1]

2) وكالة النيباد للتخطيط و التنسيق (NPCA)

هيئة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد (وكالة النيباد)هي هيئة تقنية تابعة للاتحاد الإفريقي، تعمل على كثب مع مفوضية الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الحكومات الوطنية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص للدفع بالبرامج والمشاريع التي تركز على تحسين حياة شعوب الأفارقة.

كنتيجة لدمج النيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، فقد تم إنشاء وكالة للتخطيط والتنسيق بموجب قرار من جمعية الإتحاد الإفريقي في 14 فبراير 2010م، بوصفها الهيئة الفنية للإتحاد الإفريقي كبديل عن أمانة النيباد، وتكمن مهام وكالة النيباد في:

1. تيسير وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية.

[1]- عبد العظيم محمود حنفي، "النيباد والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، في **http://www.ahram. com** أطلع عليه في(2020/03/23).

2. حشد الموارد والشركاء بغرض دعم تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية في إفريقيا.
3. إجراء وتنسيق البحوث وإدارة المعارف.
4. رصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع.
5. الدعوة لرؤية وتجسيد القيم و المبادىء الأساسية للإتحاد الإفريقي والنيباد.

وتقع مكاتب وكالة النيباد في ميدراند، جوهانسبرج، جنوب إفريقيا.

3) اللجنة التسييرية:

اللجنة التيسييرية للنيباد هي المسؤول الأساسي عن وضع شروط مرجعية لتحديد البرامج والمشاريع، والإشراف على العمل والأنشطة البرنامجية لوكالة النيباد، وتتألف هذه اللجنة من الممثلين الشخصين لرؤساء الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات بالنيباد (الدول المؤسسة)، وقد تم التعديل عدد الأعضاء هذه اللجنة ليصل إلى عشرة دول إفريقية خلال قمة ***ديربان*** وذلك لإتاحة الفرصة لتمثيل أفضل للقارة بمختلف أقاليمها وتنوعاتها السياسية والثقافية .[1]

4) آلية مراجعة النظراء Peer Review Mechanism (P.R.M)

والتي استندت في انشائها على بيان قمة الاتحاد الإفريقي في ديربان عام 2002م والخاص بالديموقراطية والحكم الرشيد، وتعني هذه الآلية اختيار وتقويم أداء الدول من قبل دول أخرى، والغاية الأسمى لها هي مساعدة الدولة التي تخضع لعملية المراجعة على تحسين أدائها التنموي في عملية صنع القرارات واختيار أفضل الوسائل، مع الالتزام بالمعايير والمبادىء المتعارف عليها، فالآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء هي مقياس إفريقي للحكم الراشد وخلية تفكير في وسائل الحكم الراشد، ومركز استشارة اقتصادي وتفحص وتشخيص تليه عملية تحكيم، فهي وسيلة تقييم تخضع لها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طواعية، بإعتبارها آلية لتقييم الأفارقة من طرف الأفارقة.[2]

المطلب الثاني: الخلفية السياسية والإيديولوجية لمبادرة النيباد

لقد كان للعديد من المفكرين السبق في تحليل مسار المشاريع التنموية وتوجهاتها ويرون بأن مستقبل التنمية في القارة الإفريقية هو حبيس فلسفتين للتنمية الفلسفة الموصى بها من

---

[1]- حسن وداعة، عاشور محمد، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا** (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ط1، 2005م)، ص 45.

[2]- سليم بركات، **الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008)، ص16

طرف البنك العالمي أو تنمية مستقلة ذاتية، واستنادا إلى تقرير الأستاذ **"برغ"Berg** يرى الأستاذ **"بن آشنهو"** أنه(ليس من الخطأ القول بأن مستقبل إفريقيا هو رهان إتجاهين رئيسيين للتنمية، الأول يركز على التنمية الذاتية المستقلة (Auto dependant) فيما يوصي الآخر بتنمية تابعة (Dèpndant)).

في حين يرى البعض، بأن وثيقة النيباد تستند أساسا إلى فكر الليبرالية الجديدة الذي يسود العالم منذ منتصف الثمنينات، فهي تدعو بدلا من الاعتماد الجماعي على الذات إلى شراكة جديدة من أجل التنمية، ومقصود الشراكة الجديدة هو جذب الدول الرأسمالية المتقدمة إلى المساهمة في دعم التنمية في القارة الإفريقية، وجلب الاستثمار الخاص الأجنبي وفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الإفريقية وتشجيع القطاع الخاص.

وفي تحليل لمحددات إستراتيجية التنمية الإفريقية، يرى الأستاذ **"باتريك بوند"**من جامعة واسترن كاب، بأن مبادرة النيباد تدخل في إطار الليبرالية الجديدة المعولمة وأيضا في خط وتوجه الاستراتيجيات والسياسات الحكومية لجنوب إفريقيا في المال الاقتصادي بغرض إنهاء التبعية في ظل هيمنة مؤسسات الاقتصاد العالمي .

ومن جهة أخرى يرى الأستاذ العراقي ***"عبد العزيز الشربيني"*** **(أن تبني الفكر الليبرالي دون تمحيص، تكون إفريقيا قد أذعنت إلى الأطر الفكرية و السلوكية الغربية بدلا من بناء منهج بديل ينبع من رؤية إفريقية بديلة، و أن المنهج السابق تجسد في برامج التكييف الهيكلي وفشل في معالجة المشكلات والأزمات التي تعاني منها إفريقيا، وأسهم في كثير من الأحيان في اتساع نطاق الفقر و الحرمان و التوتر الاجتماعي و التدهور البيئي، فالمشاركة الجديدة التي تدعو إليها النيباد ماهي إلا ترسيخ المشروطية التي تفرضها الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية على إفريقيا في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين، تجعل عبء تصحيح نظام القرون الاستعمارية الغابرة يقع أساسا على عاتق البلدان الإفريقية لا على الأطراف التي استفادت من علاقات الاستغلال في الماضي و الحاضر).**

لكن البعض لا يوافق على هذا الرأي ويرى بأنه قاسي، فمن ناحية الوثيقة التي عبرت على ما جاء في النظرية اللبرالية الجديدة، وفكر المؤسسات الدولية من اتجاهات مع محاولة توفيقية، تؤكد على دور الدول وقدرتها في اقتصاد السوق، فقد رسمت المبادرة إطارا متوازنا لشراكة بين الدول والقطاع الخاص، والتأكيد على دورها الاجتماعي بتقديم الخدمات وتوفير البئة الممكنة للتنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت تؤكد إلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فالمبادرة من غير المستبعد أن تكزن بداية لصيغة توفيقية بين الدول والقطاع الخاص.

وفي رأي مخالف يرى **"ديالو الوكوشي"**بأنالإطار الليبرالي الحديث الذي يشكل المبادىء والتوجهات الاقتصادية المعلنة في وثيقة النيباد يعرقل محاولات القارة للعودة إلى مسار التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثالث: خصائص وأهداف مبادرة النيباد

أولا: خصائص مبادرة النيباد:

ما يميز مبادرة النيباد عامة، هو أنه مشروع ياخذ بعين الاعتبار تعدد وشمولية التنمية وهذه الخاصية لا تشمل الموارد المادية فقط، ولكن تشمل أيضا الموارد الإيكولوجية والثقافية، كما يأخذ بعين الإعتبار العوامل المعطلة للتنمية الداخلية والخارجية، وكذا تحديد مختلف المسؤوليات على جميع المستويات، إضافة إلى العلاقة بين تنمية القارة ومسار العولمة، ولعل أهم ما يميز المبادرة الجديدة ما يلي:

- أنها مبادرة إفريقية، أي نابعة من الإفريقيين ذاتهم هذا ما جعلها أكثر اقترابا من الوضع الإفريقي بالرغم من الخلافات بين المختصين حول مرجعيتها.
- أنها مباردة نابعة من الواقع، عملت على تلافي الخطط الاقتصادية السابقة مثل خطة عمل لاغوس أو الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي كان من أبرزها الرغبة في تحقيق التنمية في جميع المجالات في آن واحد، ومن هنا فإن المبادرة الجديدة عملت على تقسيم مجالات العمل الرئيسية على البلدان الخمس الأعضاء في لجنة التسيير، بحيث عهد لكل بلد بالملف الذي تؤدي فيه أفضل أداء، فعهد إلى مصر بالملف الزراعي والتجاري وإلى الجزائر بملف التنمية البشرية، أما ملف الإدارة بصفة عامة فعهد به إلى جنوب إفريقيا، في حين كلفت نيجيريا بملف تدفق رؤوس الأموال أما السنغال أخذت على عاتقها ملف البنية التحتية والبيئة والتكنولوجيا والاتصال.
- تحديد المبادرة للامكانات المادية الإفريقية التي يجب الاعتماد عليها كقاعدة موارد لا غنى عنها، وهي الثروات المعدنية، الطاقوية، الثروات الحيوانية والنباتية الموارد البشرية، والعنصر البيئي، صحيح أن المبادرة لم تلغ أثر المعونات إلا أن ذلك يتم جنبا إلى جنب مع استغلال الموارد الإفريقية.
- تأكيد المبادرة على أهمية تحقيق الاستقرار السياسي، باعتباره شرطا لازما لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولن يتم تحقيق ذلك الاستقرار إلا من خلال الأخذ بمبادىء الديمقراطية والشفافية.

---

[1]- عراقي عبد العزيز الشربيني، **النيباد واستراتيجية التنمية الإفريقية، استراتيجيات التنمية في ظل الليبيرالية الجديدة**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، القاهرة، 2003م، ص ص45، 46.

- التأكيد على مبدأ الاقليمية للمشروع، ويكمن هذا المبدأ في أن الدول الإفريقية تعتبر صغيرة من حيث السكان وذات سوق محدودة، وهي لا تقدم عائدات جذابة للمستثمرين المحتملين سيما وأن المنتجات الإفريقية و صادراتها تعتمد على الموارد الأولية، وتعاني من عجز في تنويع الإنتاج، فأغلب الدول تعتمد على منتوج أو إثنين للصادرات.[1]

ثانيا: أهداف مبادرة النيباد:

1) تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقروتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الموارد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية، من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.
- تشجيع تدفقات المال الخاص (الاستثمار)، من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي، لا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الإئتمان وعصرنة الأنظمة المالية لتوفر المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الأفريقية والأجنبية.
- مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي وزيادة المنشآت القاعدية (البنى التحتية)، ذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، والعمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة الأطراف، للحصول على امتيازاتمثل الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية، وإقامة مناطق حرة للمبادلات واتحادات جمركية إفريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم،وإنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية.

2) زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية

[1]- عمارة بشير،**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد): واقع وآفاق**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2007)، ص ص 71، 72.

المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن إستراتجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

3) تخفيف عبء الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد، بحيث يرتبط تخفيف الديون أساس بتخفيف حدة الفقر وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة من أجل خفض هذه الديون كنسبة إلى أقل من 10 % من مداخيل كل حكومة إفريقية وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة.

4) مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي، بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "داكار" فيما يخص التربية للجميع كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا، وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

5) تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعد الطفولة إلى الثلاثين من 1990 إلى2015م، وكذلك خفض مستوى الوفيات عند الولادة إلى ثلاثة أرباع من 1990 إلى 2015م.

6) الإلتزام بمبدأ الحكم الراشد في المجال السياسي والاقتصادي .[1]

[1]- العايب سليم،**الدبلوماسية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011)، ص ص 17، 18.

المبحث الثاني: إستراتجية مبادرة النيباد لتحقيق التنمية بإفريقيا

تحتاج التنمية في إفريقيا إلى رسم خارطة واضحة المعالم، حيث ركزت في استراتيجياتها على القطاعات الأولية (البنية التحتية، الموارد البشرية، الصحة، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، الزراعة، الطاقة، النفاذ إلى الأسواق...)، ولم تتوقف على هذا فقط بل عمدت إلى وضع خطط وبرامج في المجال السياسي، وكذا وضع شروط لتحقيق التنمية ضمن مبادرة النيباد.

المطلب الأول: برنامج مبادرة النيباد في المجال الاقتصادي والاجتماعي

أولا: سد الثغرات في قطاع البنية التحتية

حددت وثيقة النيباد المقصود بالبنية التحتية بـ: الطرق، الطرق السيارة، المطارات، الموانىء البحرية، السكك الحديدية، المعابر الملاحية، ومجالات الاتصال.

وعلى اعتبار أن قطاع البنية التحتية من بين المحركات الجوهرية للنمو الاقتصادي كان من الواجب العثور على الأدوات والوسائل المالية والبشرية التي تمكن من وضع إفريقيا في ذات مستوى الدول المتقدمة، وسنحاول من خلال هذه النقطة تبيان دور البنية التحتية في تجسيد التنمية من خلال البحث في المكانة التي خصصتها النيباد لقطاع البنية التحتية في رؤيتها الاستراتيجية، وأي دور سيلعبه تطوير البنية التحتية في تنمية إفريقيا.

أ- مكانة البنية التحتية في وثيقة النيباد:

يمكن القول أن البنية التحتية تشغل المكانة العليا في نص النيباد، وتعتبر الأولوية القطاعية الأولى بين الأولويات السبع، والنيباد ستعمد إلى نشاطات خاصة في قطاع البنية التحتية لسد الثغرات الرقمية وعقلنة استعمال قطاع الطاقة والمواصلات والمياه والصرف الصحي، وفي كل هذه المجالات حددت النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها (تمكين وتهيئة استعمال البنية التحتية وجعلها متاحة للمؤسسات- ترقية التعاون والتجارة على المستوى الإقليمي- زيادة الاستثمارات المكرسة للبنى التحتية وتقليص المخاطر التي يمكن أن تواجه الاستثمارات الخاصة خصوصا تلك السياسية والتنظيمية).

وعدد من الإجراءات والسياسات المقترح اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف (وضع أطر سياسية وتشريعية بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة في كل قطاع لتشجيع المنافسة واستحداث أطر تنظيمية لتعزيز قدرة مجانسة، وتنسيق السياسات والتنظيمات لتسهيل التواصل بين حدودي وتوسع السوق- ترقية مشاركة التجمعات ومستعملي البنية التحتية في البناء والتسيير لهذه الأخيرة خاصة في الجهات الحضرية والريفية بالتعاون مع

مبادرات الرشادة للنيباد- تطوير شرالات بين القطاعات العامة والخاصة، التي ستمثل قاطرة لجلب الاستثمارات الخاصة وتكثيف التمويل العام للمتطلبات العاجلة للفقراء...).

ب- سد الثغرة الرقمية بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصولا لتحقيق الغايات التالية: مضاعفة كثافة الخطوط الهاتفية مع تقليص التكلفة، وتطوير الخدمات تحضير كافة الدول الإفريقية لاستعمال الإتصالات الالكترونية، تأسيس ورشات للشباب والطلبة المؤهلين في ميدان المعلوماتية لتكوين مهندسين في المعلوماتية ومبرمجين وضع برمجيات ذات مضمون محلي خاصة حول الإرث الثقافي لإفريقيا.

ج- البحث عن مواد كافية ومتاحة للطاقة، وعقلنة التوزيع الإقليمي للموارد الموجودة والعمل على ادماج شبكات نقل الطاقة الكهربائية والغازية لتسهيل التسرب عبر حدودي للطاقة، إصلاح ومجانسة التنظيمات والقوانين في القارة الخاصة بالبترول، خاصة الطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية لما تمتلكه إفريقيا من أحواض المائية وأنهار وصحاري شاسعة، بغية تسهيل تدفق الطاقة للمناطق السكنية ذات الدخل المنخفض .

د- أما ميدان النقل والمواصلات فأهدافه تتمثل في تخفيض مدة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود ومهل الانتظار والوقت الضائع على مستوى الموانىء، وترقية النشاط الاقتصادي والتجاري عبر الحدودية بناءً على أساس روابط جيدة للنقل البري وتنمية روابط النقل الجوي للأشخاص وتحسين كلفة النقل بين المناطق الإفريقية، وفي هذا الإطار وضع النيباد مشاريع كبرى ففي مجال الموانئسوف يتم تهيئة ميناء طنجة بالمغرب الأقصى بمبلغ قدره 430 مليون دولار وميناء كنكاري بغينيا ب730 مليون دولار إضافة الى موانئ كل من كوت ديفوار وناميبيا وكينيا بمبلغ إجمالي قدره 145 مليون دولار.

أما بالنسبة للمواصلات فهناك مشروع للطريق السيار على مسافة 4760 كلم قدرت تكلفته بعشرة 10 ملايير دولار، يمر عبر الدول الساحلية بداية من طرابلس تونس الجزائر وصولا إلى دولة البنين، مع طريق سيار يربط السينغال بنيجيريا مرورا بالنيجر على مسافة 4460 كلم بتكلفة قدرها تسعة 09 ملايير.

ه- المياه والصرف الصحي: في هذا المجال تهدف النيباد إلى ضمان وصول دائم للمياه الشروب وتوصيل صحي لائق خاصة للفقراء، وتخطيط مشاريع الموارد المائية من أجل جعلها قاعدة للتعاون والتنمية على المستويين الوطني والإقليمي، وحفظ النظام الايكولوجي والتنوع البيولوجي، وتأكيد التعاون حول الأنهار التي تتشاركها عدة دول أعضاء والحد من تهديد التغير المناخي بشكل فعال، وتنمية وزيادة الزراعة المسقية والمطرية لتحسين الانتاج والأمن الغذائي.

وسنحاول هنا دراسة نقطة تتعلق بدور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

إن العلاقة بين استثمارات البنية التحتية والنمو ليست وحيد بل ثنائية الجانب، فإن استثمارات البنية التحتية تدفع النمو، وهذا الأخير بدوره يحث على زيادة الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي للدول السائرة في طريق النمو عامة وإفريقيا خاصة فهناك عديد الدراسات القطاعية التي أجريت على عدد من الدول السائرة في طريق النمو أبانت عن الآثار الايجابية التي تحدثها البنية التحتية على النمو الاقتصادي، خاصة إذا تعلق الأمر بشبكات الاتصالات السلكية، وشبكات الطرق والمياه... .

لكن رغم ما سبق بيانه، يبقى قطاع البنية التحتية لا يشكل لوحده وبذاته المؤشر الوحيد على النمو الاقتصادي، بل تبقى للقطاعات الأخرى أهميتها المكملة والمتبادلة لتجسيد التنمية الاقتصادية، فالبنية التحتية لا تكفي إفريقيا للاستجابة للمتطلبات الحضرية السريعة لتصبح ذات مستوى التنافسية على المستوى الدولي.[1]

ثانيا: تنمية الموارد البشرية و الحفاظ على الأدمغة الإفريقية

تعتبر الموارد البشرية العامل الأساسي في عملية النمو والتنمية، ولهذا شرع النيباد في وضع خطة عمل ونشاطات، بداية بأهداف تخفيف حدة الفقر وإعطائه الأولوية في جميع برامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، فإضافة إلى السياسات الاقتصادية والقطاعية يولى اهتمام خاص بتخفيف حدة الفقر لدى المرأة بالتنسيق مع المبادرات المتعددة الأطراف في هذا المجال مثل برامج البنك العالمي في مجال تخفيف عبء المديونية الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون.

من بين المبادرات الهادفة إلى تعزيز الرأسمال البشري سد ثغرة التعليم كشرط لبعث التنمية، وذلك بالتنسيق مع المانحين والمؤسسات متعددة الأطراف لتحقيق أهداف التنمية الدولية الخاصة بتوفير التعليم الشامل بحلول 2015م.

أما على المستوى العملي يتمثل في وضع تحسينات ومناهج تعليمية، وتوسيع سبل الوصول إلى التعليم الثانوي وتحسين علاقته بتنمية إفريقيا، مع العمل على تحسين المرافق غير ملائمة للتعليم، ويرى بعض المتخصصين ومن بينهم **"روبيرت .ج. بيرق""**Robert J Berg" و**"جونيفر سيمور وايتاكر"** Jennifer SeymourWhitaker فيما يتعلق بالإطار التاريخي للتعليم في إفريقيا أن التأخر

[1]- يسعود حليمة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص301- 304.

والضعف هو نتيجة عدة عوامل من بينها العامل التاريخي و السياسات المتبعة بعد الاستقلال.[1]

يحي هذا القطاع عناصر جوهرية تصب جميعها في غاية تنمية الموارد البشرية والحفاظ عليها، وهي حسب ما ورد في وثيقة النيباد:

أ- القضاء على الفقر: وقد ورد في نص مبادرة النيباد مجموعة من الأهداف التي يتعين تحقيقها للقضاء على الفقر وهي:

- ايجاد موجه محدد يتضمن أولوية تخفيض الفقر في جميع مكونات النيباد وفي السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية للحكومات الوطنية.
- التركيز بصفة خاصة على تخفيض الفقر في شريحة النساء.
- ضمان مساءلة الفقراء في استراتيجية تخفيض الفقر.
- دعم المبادرات التي تمكن من محاربة الفقر على مستوى متعدد مثل "الإطار الشامل من أجل التنمية" للبنك العالمي، والوثيقة الاستراتيجية من أجل تقليص الفقر المرتبطة بمبادرة تخفيف الديون للدول الفقيرة الأكثر مديونية PPTE .

ولتحقيق هذه الأهداف حددت وثيقة النيباد اجراءات التالية وهي:

- يتعين على البرامج الوطنية المعدة من أجل المبادرات في إطار برنامج العمل السابق تقييم الوضعية قبل وبعد التنفيذ، وقياس أثره على تخفيض حدة الفقر.
- العمل مع المؤسسات المالية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية)، و وكالات الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ وتبني "الإطار الشامل للتنمية""استراتيجية تقليص الفقر" وغيرها من المبادرات المماثلة.
- وضع فريق خاص يتولى مسألة مساوات الجنسين لضمان تجاوز (استراتيجية تخفيض الفقر للنيباد) مشاكل عدم استفادة النساء الفقيرات.
- استحداث فريق خاص لتسريع اعتماد مسارات لا مركزية للمشاركة من أجل انشاء بنية تحتية وأداء الخدمات الاجتماعية.

ب- سد فجوات ميدان التعليم:

يضمن هذا الميدان أيضا العديد من الأهداف:

- التعاون مع جميع الفاعلين المتخصصين لضمان الوصول إلى تعليم ابتدائي عالمي بحلول عام 2015م.

[1]- عمارة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص78،79.

- تعزيز وتحسين واستحداث واصلاح البرامج ونوعية التعليم والوصول إلى المعلوماتية.
- توسيع نسبة الوصول إلى التعليم الثانوي وتحسين تناسبة مع متطلبات عالم الشغل.
- تحفيز استحداث شبكة من المؤسسات المتخصصة في البحث والتعليم العالي.

وعمدت النيباد أيضا في هذا الميدان إلى وضع مجموعة من الاجراءات لتحقيق الأهداف السابقة:

- فحص المبادرة الحالية بالتضامن مع منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتعليم والثقافة (اليونسكو UNESCO) وباقي الفاعلين.
- تقدير مستويات النفقات المخصصة لميدان التعليم من قبل الدول الإفريقية ووضع معايير متعلقة بالنفقات الحكومية في قطاع التعليم.
- استحداث فريق خاص لتسريع ادخال الاعلام الآلي للمدارس الإبتدائية.
- تكوين فريق خاص لفحص امكانيات البحث التي تحتاجها القارة في كل منطقة وتقديم مقترحات بخصوصها.

والملاحظ أن جل المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم في إفريقيا تأتي من نقص أنظمة التكوين التي تمس طائفة كبيرة من الأفارقة، وكذا مؤسسات التعليم العالي والمعاهد التكنولوجية، و هذه المؤسسات هي التي تحتاج إلى مخططات دعم فورية، وهو ما تجلى في خطة النيباد التي تضمنت استراتيجية واضحة بالتعليم في إفريقيا، وأهم هذه المعالم الاستراتيجية هي:

- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بالهوض بالتعليم.
- وضع ضوابط قومية للتعليم وتوفير موارد كافية له.
- وضع برامج محددة بإطار زمني لمحو الأمية وتعميم التعليم الأولي.
- دعم التعليم الفني والمهني.[1]

ج- الحفاظ على الأدمغة الإفريقية:

تشير بعض الإحصائيات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن المهارات الإفريقية المتميزة ما يقارب 27 ألف غادرت القارة الإفريقية إلى الغرب، بين فترة 1960م و 1975م، وقد زاد هذا العدد إلى 40 ألف ثم تضاعف في عام 1987م ليشمل 30% من القدرات و المهارات، وفر من القدرات الإفريقية 60 ألف ما بين سنة 1985م و 1990م، وتستمر هذه الخسارة حيث يمثل العلماء الأفارقة نسبة 3.6% من مجموع العلماء في العالم، ولهذا سطرت المبادرة مجموعة أهداف وإجراءات تمثلت أهدافه فيما يلي:

[1]- يسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص ص306-308.

- ✓ عكس اتجاه سير الأدمغة من هجرة الأدمغة إلى كسبها في إفريقيا.
- ✓ تدعيم الاحتفاظ بالقدرات البشرية الضرورية لتنمية القارة في ميدان العلم والتكنولوجيا.

وتمثلت إجراءات تجسيد هذه الأهداف في:

- ✓ ايجاد بيئة سياسية و اجتماعية واقتصادية في إفريقيا ملائمة لتخفيض تسرب والاستثمارات التي تحتاجها القارة.
- ✓ وضع قاعدة بيانية لهجرة الأدمغة لتحديد مسببات المشكل وترقية التنسيق والتعاون بين خبراء البلد الأصل و أولئك في المهجر.
- ✓ استحداث شبكات عملية و تكنولوجية لتحفيز عودة المعارف العلمية للبلدان الأصل وترقية التعاون بين الخبراء المهاجرين والمحليين.
- ✓ السهر على الاستفادة من الخبرات الإفريقية المتواجدة في الدول المتقدمة في إطار تنفيذ المشاريع المدرجة في النيباد.[1]

ثالثا : قطاع الصحة

تتلخص أهداف هذا القطاع بناءً على رؤية مبادرة النيباد في:

- ✓ تعزيز برامج محاربة الأمراض المتنقلة لتقليص انتشارها.
- ✓ بناء مستشفيات و وضع أنظمة صحية خاصة بإحتواء الأمراض الفتاكة مثل الإبولا ،الإيدز ...
- ✓ عرض نظام رعاية صحية متين يستجيب للاحتياجات ويدعم بفعالية القضاء على الأمراض المعدية.
- ✓ تأهيل الشعوب الإفريقية لرعاية صحتها ذاتيا وضمان تعليم صحي في إفريقيا.

أما عن الإجراءات الواجب اتخاذها لتجسيد هذه الأهداف هي:

- ✓ تعزيز مشاركة إفريقيا في الحصول على الأدوية بأسعار ملائمة خاصة بالإنضمام للشركات الصيدلانية الدولية والمجتمع المدني الدولي، وفحص إمكانيات استعمال أنظمة تمويل للأدوية و التجهيزات الضرورية.
- ✓ استعمال الموارد المتاحة من أجل التدخل بصورة فعالة ضد الأمراض.
- ✓ الدعم المالي الدولي لمحاربة داء السيدا و الأمراض الأخرى المتنقلة، وذلك بالتضامن مع المنظمات الدولية مثل "المنظمة العالمية للتجارةOMC" للوصول بقيمة الدعم المالي إلى عشرة مليار دولار سنويا.

[1]- عمارة، **مرجع سابق الذكر**، ص80.

- ✓ تشجيع الدول الإفريقية للاهتمام بالاعتماد المالي المخصص لقطاع الصحة في ميزانياتها العامة، والزيادة المضطرة في هذا الاعتماد للوصول إلى مستوى فعال.

رابعا: قطاع الزراعة

إن الحاجة الملحة لبلوغ الأمن الغذائي في الدول الإفريقية تطلب طرح مسألة تغيير الأنظمة الزراعية غير الملائمة، ودفع الانتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فتحسن الانتاج هو أحد أهم الشروط المسبقة للتنمية الاقتصادية للقارة، ذلك أن الزيادة في القدرة الشرائية لسكان الأرياف يؤدي بالضرورة إلى الزيادة الفعلية في الطلب والانتاج، فهذه الحركية هي أساس التنمية الاقتصادية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات أولت النيباد أهمية كبيرة للزراعة والأمن الغذائي، فكان تبنيها للعديد من المشاريع من بينها: أرض إفريقيا "Teer Africa"، برنامج الدعم للأسمدة، والبرنامج المفصل للتنمية الزراعية الإفريقية"PDDAA"، وهذا الأخير أعد من قبل منظمة التغذية والزراعة"FAO" بالتعاون مع أمانة النيباد بطلب من هذه الأخيرة.

فهذا البرنامج بمثابة وثيقة تقدم بصفة شاملة مختلف المواضيع والرهانات والعوائق التي تواجه الزراعة الإفريقية والحلول لعلاجها، وينبني هذا البرنامج على أربعة ركائز:

1. إدارة و تسيير الأراضي الزراعية.
2. البحث الزراعي والاعتماد التكنولوجي.
3. التوسع في المنطقة واستصلاح الأراضي.
4. تموين المنتوجات المعاشية ومحاربة الجوع.

أما أهداف هذا البرنامج فاتجهت إلى اقتطاع اعتماد يقارب 10% من الميزانية الوطنية توجه للزراعة، والوصول إلى انتاجية زراعية بـ06% في الدول الإفريقية، إلا أن هذا البرنامج واجهته العديد من الصعوبات أهمها نقص الملائمة على المستوى الوطني وغياب الموارد وضعف المؤسسات، وهذا ما يفسر توقيع 12 دولة إفريقية فقط على هذه الوثيقة، وثمانية دول فقط تجاوزت الهدف المسطر لـ 10% من الميزانية المخصصة لقطاع الزراعة، و 10 دول فقط حققت نسبة 06% من الانتاجية، وما زالت باقي الدول الإفريقية تعاني من عجز واضح في القطاع الزراعي والانتاجية الزراعية.[1]

[1]- بسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص ص309، 310.

خامسا: مبادرة البيئة

المبادرة البيئة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عبارة عن خطة عمل واستراتيجيات متكاملة للتصدي للتحديات البيئية في المنطقة، وفي الوقت ذاته، تعمل على مكافحة الفقر وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أُعدت في إطار برنامج عمل متكامل، واستراتيجي، وطويل الأجل لتشجيع التنمية المستدامة في إفريقيا، إضافة إلى ذلك أنها تمثل استجابة أفريقيا لتنفيذ الفصل الخاص بأفريقيا في خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وتتمثل الأهداف العامة لخطة العمل البيئية التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في استكمال العمليات الأفريقية الجارية لتحسين الظروف البيئية في أفريقيا.

إن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في أفريقيا، وتطوير قدرات أفريقيا على التنفيذ الفعال للاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية، ومساعدة البلدان الأفريقية على التصدي للتحديات البيئية داخل الإطار العام لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

تم تنظيم المبادرة البيئية(EAP) في مجموعات من الأنشطة والبرامج، متعلقة بمشاريع حددت فترة تطبيقها في فترة زمنية أولية قوامها 10 سنوات، وتتمثل هذه المجالات في:

1. مكافحة تدهور الأرض والجفاف والتصحر.
2. حماية المناطق الرطبة.
3. منع الأنواع الدخيلة التوسعية ومراقبتها وإدارتها.
4. الحفاظ على الموارد الساحلية والمياه العذبة واستخدامها بشكل مستدام.
5. مقاومة تغير المناخ.
6. الحفاظ على الموارد الطبيعية عبر الحدود وإدارتها.
7. الرشادة الاقتصادية.

وتشمل خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا مجموعة من الأهداف وهي:

- المساهمة في تنفيذ مبادئ و أهداف النيباد من خلال التطبيق الفعال للمبادرة.
- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في إفريقيا.
- تعزيز الدعم الجماهيري والسياسي للمبادرات البيئية الإقليمية ودون الإقليمية.
- تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية ذات الصلة بخطة العمل.

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية للدول الأفريقية للتصدي للتحديات البيئية التي تواجه القارة على نحو فعال.
- تعزيز إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر.
- تعزيز وبناء شبكة من مراكز الامتياز الأفريقية في العلوم والإدارة البيئية.
- تعبئة مراكز البحث العلمي والتقني الدولية والأفريقية من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة في أفريقيا.
- العمل على تطوير الإطار المؤسسي للإدارة البيئية الإقليمية.
- تعزيز التمويل الموجه لتنفيذ المبادرة البيئية الأفريقية من خلال تحسين التدفقات المالية الجهوية والدولية.[1]

سادسا: ميدان الثقافة

حازت الثقافة أيضا على نصيب هام من جهود تنمية القارة، فحماية الموروث الثقافي وحسن استغلاله يمثل بعدا أساسيا في ثقافة القارة وهويتها ومنفعة للانسانية كلها، لذا أولت النيباد اهتماما خاصا بحماية وتطوير المعارف التقليدية، وذلك بقولبتها في إطار أعمال أدبية وفنية ونشاطات فكرية تشمل في عمومها التراث المدني "Génétique" والمعارف الطبية التقليدية، كما أولت النيباد أهمية ملحة لضرورة سن تشريعات ملائمة تتولى حماية هذه المعارف الثقافية و التقليدية على المستوى الدولي، حتى بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية "OMPI".[2]

سابعا: منبر حول العلم و التكنولوجيا

اعتمدت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد) والاتحاد الإفريقي في سبتمبر 2005م خطة العمل الإفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا 2006- 2010م، لبناء القدرات وانتاج المعارف والتجديد التكنولوجي، والتزام إفريقيا إزاء العمل الجماعي على تطوير واستخدام العلوم والتكنولوجيا، من أجل إحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي في القارة وتحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي.

واعتمد رؤساء الدول والحكومات المشاركة في مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا (إثيوبيا) في جانفي 2007م، إعلانا دعا اليونسكو إلى العمل بطريقة التعاون الوثيق مع الإتحاد الإفريقي، وبناء على ذلك طلبت المجموعة الإفريقية من اليونسكو من المدير العام، أن يعد خطة تبين الأسلوب الذي تنوي اليونسكو إتباعه للإسهام في تنفيذ خطة العمل الموحدة في الفترة الممتدة بين عامي 2008 و 2013م،

1- أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة – دول القرن الإفريقي** – رسالة مقدمة لنسل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014)، ص112.
2- يسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 312.

وقد عرضت الخطة على الدول الثمان والخمسين الأعضاء في مجلس اليونسكو التنفيذي في سبتمبر 2007م، واعتمدها المؤتمر العام في أكتوبر من السنة نفسها.

ولتحسين الشروط العامة لرسم سياسات العلوم والتكنولوجيا وبناء آليات التجديد، اشتمل إسهام اليونسكو في خطة العمل الإفريقية الموحدة على المجالات الخمسة الرئيسية التالية:

1. إطلاق المبادرة الإفريقية لسياسات العلوم والتكنولوجيا والتجديد.
2. تقييم الوضع فيما يتصل بصياغة سياسات العلوم والتكنولوجيا.
3. وضع مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والتجديد المشتركة لإفريقيا.
4. إنشاء مرصد إفريقي للعلوم والتكنولوجيا والتجديد.
5. إنشاء مجمع رائد للعلوم في أحد البلدان الإفريقية.[1]

ثامنا: المدارس الإلكترونية للنيباد

يعد برنامج المدارس الإلكترونية للنيباد أحد المشروعات التي تقع ضمن إختصاص لجنة النيباد لتطوير إفريقيا إلكترونيا "NEPAD e-Africa Commission"، من خلال تطوير برامج تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المدارس الإلكترونية للنيباد تم الإعلان عنه خلال القمة الإفريقية للمنتدى الاقتصادي العالمي، التي عقدت بمدينة ديربن بجنوب إفريقيا في عام 2003م، ويهدف المشروع إلى توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين النهائيين، من خلال ربط المدارس الإفريقية بشبكة المدارس الإلكترونية للنيباد وشبكة الأنترنت، كما تشمل الخدمات المقدمة شقا يتعلق بالمواد المساعدة على التعليم و نقاط خدمات صحية بالمدارس.

كما يهدف البرنامج إلى تحويل المدارس الثانوية إلى مدارس إلكترونية للنيباد، خلال خمس سنوات من بدء الإطلاق و المدارس الإبتدائية خلال عشر سنوات، بما يصل المشروع إلى قرابة 600 ألف مدرسة إفريقية مشتركة في خدمات المدارس الإلكترونية للنيباد، وذات استخدام مرضي لتكنولوجيا المعلومات من خلال قمر صناعي تابع لمبادرة النيباد للمدارس الإلكترونية ومخصص لهذا الغرض.

يتولى رعاية هذا المشروع التجريبي راعيين رئيسيين هما شركتي ((HP(ORACLE) فضلا عن عدد آخر من الشركات، وهو مشروع يشمل في مرحلته التجريبية ست مدارس في كل دولة من الدول الستة عشر المشتركة، وهي: مصر، الجزائر، توركينافاسو،

[1]- سعدون وليد،**واقع مبادرة الشراكة الجدّدة من أجل تنمية إفريقيا وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري 2010-2001**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجيستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011)، ص65.

الكاميرون، الجابون، غانا، كينيا، ليسوتو، مالي، موريشيوس، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا وأوغندا.

وفي مؤتمر القمة الاقتصادي العالمي المنتدى إفريقيا 2005م، أعلن أن أول مدرسة للاستفادة من هذا البرنامج سيكون في Bugulumbya مدرسة ثانوية في قرية Busobya بأوغندا، بتمويل شركات كونسورتيوم بقيادة شركة هيوليت باكارد بالتعاون مع الحكومة الأوغندية، و لقد تم تنفيذ المشروع على عدة دول إفريقية.[1]

تاسعا: تعبئة الموارد لتجسيد برنامج الأولويات القطاعية

وتضم مبادرة النيباد مبادرتين بشأن تعبئة الموارد الضرورية لوضع برامجها موضع التنفيذ:

أ- مبادرة تدفقات رأس المال

حوت تقديرا للموارد المالية المطلوبة لتمويل برنامج النيباد، حيث قدرتها الوثيقة بحوالي 64 مليار دولار أمريكي سنويا ولمدة 15 سنة تقريبا، وأكدت الوثيقة أن معظم الموارد المطلوبة لسد هذه الفجوة ينبغي أن تأتي من خارج القارة، وعلى ذلك جاء تركيز مبادرة النيباد الخاص بتعبئة الموارد الخارجية مؤسسا على ثلاثة محاور أساسية:

1- ترتيبات جديدة خاضعة للتفارض تخص تخفيف الديون الخارجية.

2- إصلاحات واسعة ومستحدثة في إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية، وربطها بشروط والتزامات متبادلة بين إفريقيا والدول المانحة بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها.

3- تشجيع إنسياب رأس المال الخاص الأجنبي الذي له أهمية كبيرة في مبادرة النيباد.

ب- مباردة النفاذ إلى الأسواق

ترى النيباد في تحسين قدرة الصادرات الإفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية جانبا بالغ الأهمية لعملية تعبئة الموارد، وتلخص المبادرة السبيل إلى ذلك في مبدأ واحد هو تنويع الانتاج عن طريق حسن استغلال قاعدة الموارد الطبيعية لإفريقيا، وإصلاح قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والتعدين والسياحة والخدمات والنهوض بالقطاع الخاص، مع تشجيع الصادرات الإفريقية على المستويين الإفريقي والعالمي، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تواجهها في الأسواق الأجنبية، وهنا تعود وثيقة النيباد إلى

[1]- **مرجع سابق الذكر**، ص68.

تبيان القطاعات المستهدفة كلً على حدى، مبينة الإجراءات الإقليمية والعالمية المقترحة بناءً على منطق أن عملية تنويع المنتوجات والصادرات والنفاذ إلى الأسواق العالمية هي مسؤولية مشتركة بين إفريقيا وشركاء التنمية.[1]

المطلب الثاني: خطة عمل النيباد في المجال السياسي

لقد ركزت مبادرة النيباد في هذا المجال على نقطتين أساسيتين هما الحكم الراشد وحقوق الإنسان.

أولا: الحكم الراشد في مبادرة النيباد

لقد بدأ استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية عقد التسعينات، حيث تزايد استخدامه بشكل واسع فيما بعدوأصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة، خاصة من قبل المنظمات الدولية ومشروع الامم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، كآلية لإدامة التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، وهو ما أدى إلى بروزه كفكرة وكمصطلح أكثر من معنى وذلك نتيجة لعدم وجود تعريف واحد وموحد حول مفهومه، وهو ما يدعو إلى سرد مجموعة من التعاريف التي أعطيت له، وهذا بغرض تقريب الفهم أكثر من المعنى والإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به، والتي من بينها:

تعريف البنك العالمي: إن العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية، من خلال العناية بتحقيق السير الجيد للموارد البشرية وإدامتها، والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، ويعد البنك العالمي واحدا من بين تلك المؤسسات، والذي عرف الحكم الراشد على أنه " الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية."[2]

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP): أما برنامج الامم المتحدة الإنمائي فقد عرف الحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها نستطيع أن نشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم وحل

---

[1]- بسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص ص312- 314.

[2]- الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية قضايا وتطبيقات** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003م)، ص08.

خلافاتهم "، وهذا التعريف يركز على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.[1]

تعريف صندوق النقد الدوليFMI:عرف الحكم الراشد على أنه"الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الإقتصادية والإجتماعية لمنظمة ما،لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".[2]

تعريف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي عام 1995م: عرفت الحكم الراشد بأنه " إستخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ".[3]

أولا/ الحكم الراشد في مبادرة النيباد:

تعتبر مبادرة النيباد ثمرة الجهد والسعي المميز لقادة الدول الإفريقية، وهم من خلال هذا الجهد يسعون إلى تجسيد معايير ومبادئ الحكم الراشد في الدول الفريقية، ولم تكن النيباد هي المبادرة الأولى التي تتضمن مناقشة مبدأ الحكم الراشد، فقد سبقتها في ذلك مبادرات عديدة تاريخيا ترجع الشارة إلى مفهوم الحكم الراشد في مبادرات التنمية الإفريقية وأطر التعاون مع الدول الغربية إلى بداية التسعينيات، فلقد اعتبرت وثيقة كمبالا لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيالعام 1991م، أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق الإستقرار مشيرة إلى ضرورة إلتزام بحكم القانون والمشاركة الشعبية في الحكم والشفافية وتداول السلطة، كما حددت وثيقة **"أجندة القاهرة"** التي اعتمدتها القمة الإفريقية في يونيو 1995م بأديس أبابا رؤية إفريقية شاملة، وهذا باعتبارها التحول الديمقراطي والحكم الراشد كشروط ضرورية لتسريع عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لكل بلدان القارة.

كما تم الشارة في الإطار البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الإجتماعي والإقتصادي **"إطار إفريقي بديل"** الذي أعدته لجنة الممم المتحدة الإقتصادية بإفريقيا في عام1991م، بأن البيئة السياسية غير ملائمة هي السبب الرئيسي في مشاكل الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي الذي جعل من مبدأ الحكم الراشد أحد أهداف الإتحاد الجديد لكن دون تحديد معنى محدد له

---

[1]- بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري"، **مجلة الفكر**، العدد08، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية)، ص319.

[2]- بكوش إبتسام، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر -**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية (الملحق الجامعي مغنية، تلمسان، 2015/ 2016م)، ص43.

[3]- راوية توفيق، **الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا**، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ،2006)، ص27.

وعليه فإن الدول الإفريقية اعتبرت مفهوم الحكم الراشد مفهوم متفق عليه وله مؤشرات ومعايير متفق عليها، على الرغم من تعدد الاقترابات في هذا الإطارلقد مثلت كل من خطة **"الماب"** و**"التعاهد العالمي"** جذور ومصادر الحكم الراشد في النيباد، فخطة **"الماب** "لم تتعامل مع مفهوم الحكم الراشد على أنه مجرد وسيلة أو متطلب من متطلبات تحقيق النمو الإقتصادي، بل جعلته هدفا تنمويا أساسيا لإحياء القارة.[1]

وقامت الخطة بتحديد سمات معينة لأسلوب الحكم الذي تحتاج إليه إفريقيا، وهو الحكم الذي يتمتع بالشرعية ويحظى برضا ودعم الشعوب الإفريقية ويدافع عن المصالح السيادية لها، القدرة على الوفاء بالإحتياجات التنموية الأساسية للشعوب الإفريقية والقدرة على التعامل بكفاءة مع العمليات المرتبطة بالعولمة في الإقتصادالعالمي الجديد.[2]

أما وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا RECOVERY AFRICAN FOR COMPACT، التي صاغتها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للإمم المتحدة، فقد وظفت مبدأ الحكم الراشد لدعم اقتصاد السوق في الدول الإفريقية وكأساس للشراكة مع الأطراف الدولية.

في حين أن وثيقة النيباد الأساسية قد اعتبرته مفهوما له معايير مقبولة عالميا وأحد شروط التنمية المستدامة، وقد أشارت الوثيقة في طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكم الراشد أن هدف المبادرة هو دعم أطر سياسية و إدارية، تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة و احترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية.

ولذلك فإن مبادرة الديمقراطية و الحكم السياسي الراشد تضمنت وفقا للوثيقة:

- مجموعة من الإلتزامات على الدول المشاركة بقواعد وممارسات الحكم الراشد.
- التزام الدول المشاركة بالقيام بمبادرات تدعم الحكم الراشد.
- إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الإلتزامات عبر النيباد، لضمان الإلتزام بالمبادئ الأساسية للمبادرة، وبذلك فإن الدول الإفريقية أعلنت التزامها بما أسمته **"**المعايير الأساسية للحكم الراشد و السلوك الديمقراطي**"**، وتحدثت عن بعض الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحقيق هذه المعايير، وهذه إصلاحات تركز على الخدمة الإدارية والبرلمان ودعم المشاركة في صنع القرار، ودعم إجراءات محاربة الفساد والإصالح القضائي.

---

[1]- فلاح أمينة، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة منتوري، قسنطينة)، ص ص 80،81.

[2]- راوية، **المرجع سابق الذكر**، ص110.

وقد فصلت الدول الإفريقية مبادرة الحكم السياسي والإقتصادي في وثيقة خاصة تسمى الإعلان الخاص بالديمقراطية والإدارة السياسية والإقتصادية للحكم وإدارة المؤسسات، ويلاحظ أن الدول الإفريقية قد ميزت بين أربعة مجالات للحكم الراشد هي: الحكم السياسي الراشد، والحكم الإقتصادي الراشد، والحكم الراشد في مجال الشركات الخاصة، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي لم تتعامل مع الحكم الراشد بوصفه مجموعة من المعايير التي تطبق في عموم هذه المجالات كما جاء في رؤية المؤسسات الدولية.

فيما يخص معايير الحكم السياسي الراشد بصفة خاصة اتفقت الدول الإفريقية في الإعلان على:

1. تبني قواعد ومعايير ومؤشرات واضحة للحكم الراشد على المستوى الوطني والإقليمي الفرعي والقاري.
2. وجود جهاز خدمة مدنية تتسم بالكفاءة والفاعلية والخضوع للمساءلة.
3. التأكيد على دعم كفاءة البرلمان وغيره من مؤسسات المحاسبة بما ذلك اللجان البرلمانية ولجان مكافحة الفساد.
4. التأكيد على استقلال النظام القضائي الذي يضمن عدم إساءة استخدام السلطة والحد من الفساد.[1]

اعتبر إعلان الإدارة الرشيدة للاقتصاد والمؤسسات بما فيها الشفافية في الإدارة المالية، شرطا أساسيا مسبقا لتعزيز النمو الإقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، لذا تم اعتماد ثمانية مواثيق ومعايير تحظى بالأولوية لتحقيق الإدارة الرشيدة للإدارة والمؤسسات، من شأنها أن ترفع كفاءة السوق وتحد من التبذير في الإنفاق وتعزز الديمقراطية وتشجع التدفقات النقدية من القطاع الخاص، وهي جميعا تمثل جوانب مهمة للغاية لتحقيق المسعى الرامي إلى التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة وتتمثل هذه المواثيق والمعايير في:

1. ميثاق الممارسات الجيدة الخاص بالشفافية في مجال السياسات النقدية والمالية.
2. ميثاق الممارسات الجيدة الخاص بالشفافية المالية.
3. ميثاق الممارسات لتحقيق الشفافية في الموازنة .
4. إرشادات توجيهية لإدارة الدين العام.
5. .مبادئ إدارة المؤسسات

1- آمال مجناح، **الحكم الراشد وإشكالية البناء الديموقراطي في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019)، ص186.

6. .المعايير الدولية للمحاسبة
7. .المعايير الدولية لتدقيق الحسابات
8. المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.[1]

ولتريسخ هذه المبادئ والإلتزامات و المعايير تم الإتفاق على إنشاء **الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء** كآلية لمتابعة تنفيذ النيبادترتكز على أساس الإنضمام الطوعي، وتسعى الآلية إلى تعزيز التقيد بالإلتزامات المتضمنة في هذا الإعلان والوفاء بها، و تحدد الآلية المؤسسات والإجراءات التي ستوجه المراجعات المستقبلية من جانب النظراء، استنادا إلى مواثيق ومعايير متفق عليها للديمقراطية وإدارة الحكم السياسي والإقتصادي وإدارة المؤسسات.

ترتبط مراجعة النظراء كطريقة عمل ارتباطا وثيقا بمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وتقدم المنظمة تعريفا لمراجعة النظراء باعتبارها في الأساس عملية تمحيص لأداء الدولة أو ممارستها في مجال معين عن طريق دول أخرى، ويتمثل الهدف من الممارسة في مساعدة الدولة التي تخضع للمراجعة في تحسين عملية صنع القرار فيها وتبني أفضل الممارسات والإلتزام بالمعايير والمبادئ المقررة.

وتعتبر مراجعة النظراء بمثابة مناقشة بين جهات متساوية، وليست استجوابا من قبل هيئة عليا ستصدر حكما أو عقابا، وهو ما يجعل المراجعة أداة أكثر مرونة، إذ تكون الدولة أكثر استعدادا لقبول النقد في ظل إدراك الأطراف أن ذلك يقود إلى الإلتزام بموقف صارم أو مسار عمل إجباري.

يرى البعض أن الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء أو الزملاء تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحكم في إفريقيا، وخصوصا من حيث تعزيز قدرة الدول الإفريقية على التعلم من بعضها البعض، واتاحتها فرصا حقيقية لتعزيز مؤسسات ونظم الحكم في القارة وتوفيرها إطارا للقيام بمعايرة مرجعية للحكم الراشد في إفريقيا، بناء على قواعد ومعايير إفريقية ودولية مشتركة، إذ تنطوي عملية المراجعة على تشخيص للمشكالات والعقبات التي تعترض الحكم والتنمية في الدول الإفريقية.

بينما يرى آخرون أن إفتقار الآلية لأدوات عقابية، قد أدى إلى تراجع الدول عن عمل تعهدت به على نفسها من الإلتزامات، وتكشف التجربة صحة هذا الأمر، حيث انضمت إلى هذه الآلية 33 دولة، في حين أن 18 دولة فقط هي التي أتمت عملية المراجعة.[2]

---

[1]- أحمد بطاطاش، **جدلية التنمية وحقوق الانسان في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016/2015)، ص193.

[2]- مختار حسين، **الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد ودور المجتمع المدني الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (معهد البحوث الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2014)، ص107.

ثانيا/ حقوق الإنسان في مبادرة النيباد

جاء إعلان مبادرة النيباد بمثابة فتح لصفحة جديدة من المسؤولية الإفريقية، وحتى تكتمل فاعلية هذا الإنجاز أعيد بناء منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت عام 1936م لتأخذ صورة الإتحاد الإفريقي من 53 بلدا في عام 2008م، وتعني هذه المقاربة الجديدة في التنمية أن القادة الأفارقة يصادقون على المسؤوليات التي صاغتها بلدان الشمال من أجل برامج مكافحة الفقر والرعاية الصحية، فمن واجب الإتحاد الإفريقي والنيباد توفير بيئة مواتية للتنمية، ومحاربة الفساد وتشجيع الحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان قد أضحت مسألة تنموية، كما أصبحت الرقابة على تطبيقها وسيلة لقياس الشفافية والحكم الراشد، ومن أهم أسس النيباد توسيع جذور وتعميق ثقافة حقوق الإنسان، حيث تتضمن بعض المؤشرات في هذا الشأن والتي تبين مدى انصياع البلدان الإفريقية المختلفة لإلتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تضمنت وثيقة النيباد حقوق الإنسان بصورة صريحة في خمس نقاط، توزعت عبر المقدمة والفقرة الخاصة بالإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة، وكذا في المبادرات التي تعتبر شروطا لتحقيق التنمية المستديمة حيث وردت كالتالي:

...إن الأنظمة الديمقراطية الملتزمة بحقوق الإنسان والتنمية المرتكزة على المواطنين والإقتصاديات الموجهة نحو السوق، هي كلها آخذة في ازدياد...

في النقطة الثالثة المتعلقة بالإرادة السياسية الجديدة للقادة الإفريقيين،ولقد تمت إعادة تعريف الديمقراطية وشرعية الدولة بما يتضمن الحكومة الخاضعة للمساءلة وثقافة حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية كعناصر مركزية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف يتولى القادة الإفريقيون مسؤولية مشتركة فيما يختص بالتالي:

- تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم ومناطقهم عن طريق وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحكم القائم على المشاركة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

في الفقرة المخصصة لشروط تحقيق تنمية مستدامة:

أ- تعلم القادة الافارقة من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان والإدارة الإقتصادية السليمة هي شروط اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة...

ب- من المعترف به عموما أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان...

إن الغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة، تماشيا مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان.

نلاحظ أن المبادرة قد ربطت في كل هذه النقاط حقوق الإنسان مع الديمقراطية، ولم تؤكد على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، مما يثير عدة تساؤلات حول الحقوق المتبناة في وثيقة النيباد إذا ما كانت تشمل حقوق الإنسان بكل أجيالها، أم الجيل الأول فقط من حقوق الإنسان المتمثل في الحقوق المدنية والسياسية، كما يوحي به الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتجدر الإشارة أيضا أن المبادرة لم تذكر قط الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي بين بوضوح الموقف الإفريقي من الجدل العالمي حول مسألة حقوق الإنسان.

يبدو أن النيباد قد اختار نهج واحد لحقوق الإنسان، ألا وهو الحقوق المدنية والسياسية من خلال تركيزه على مسائل الديمقراطية والحكم الراشد، ولم يذكر بأي حل من الأحوال مسائل الصحة والتعليم والتنمية، من زاوية كونها حقوق يتمتع بها الفرد والجماعة وتضمنها الدولة، صحيح أن النيباد عالج المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، لكن ليس بوصفها حقوق اقتصادية واجتماعية، كما أن النيباد يحيلنا إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تولي العناية اللازمة لأبعاد حقوق الإنسان.[1]

المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية المستدامة وفق مبادرة النيباد

لقد وضع مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد شروطا لتحقيق التنمية المستدامة وتتمثل الشروط الخاصة في مبادرات السلام والأمن والديمقراطية والإدارة السياسية والعمل فرديا وجماعيا لتعزيز هذه المبادىء.

1- مبادرة الأمن والسلام:

أول هذه الشروط متعلق بضمان السلام و الأمن على مستوى دول القارة، و التكفل بـ 04 مجالات وهي تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن وبناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، تعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، هذه الشروط تتطلب تدابير سياسية لمعالجة نقاط الضعف السياسية والاجتماعية التي ترتكز عليها التراعات من خلال مبادرات الإدارة السياسية والإقتصادية ومبادرات تدفق رؤوس الأموال وطرق الوصول إلى الأسواق ومبادرة التنمية البشرية.

[1]- بطاطاش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص195، 196.

وترتكز هذه المبادرة على تعزيز المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية القائمة وبصفة خاصة:

- ✓ منع التنزاعات وإدارتها وتسويتها.
- ✓ صنع السلام وحفظ السلام وتعزيزه.
- ✓ المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.
- ✓ مكافحو الإنتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية.[1]

حيث سيعمل محفل الرؤساء الدول إلى الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة للتكفل بالمجالات الأربعة الآنفة الذكر، مع اتخاذ قرارات و تدابير قي قمة الإتحاد الإفريقي بلوزاكا لتنشيط الأجهزة المسؤولة عن النزاعات وتسويتها، لكن ذلك يتطلب تمويل خارجي في ظل العجز الإفريقي على قدرة التمويل الذاتي.

يعتبر الأمن والإستقرار من بين الشروط الأساسية لبعث التنمية المستدامة، لكن تحقيق ذلك يتطلب تفعيل المؤسسات الإفريقية، وفي ظل عدم التأهيل ونقص مصادر التمويل يبقى تحقيق هذه الغاية يتطلب تكاثف جميع الجهود الإفريقية والدولية لتحقيق السلم والإستقرار في القارة، لكن ما يعاب هذا الشرط في نظر البعض أنه وضع تحت تأثير أمريكي بعد تفجيرات 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بمحاربة ما يسمى بالإرهاب.

لذا يؤكد العديد من المحللين أن ذلك أحد الأولويات النيباد على الأمن وحل النزاعات والحكم بصفة أهم، وينظر إليها بنظرة خاصة من طرف الدول المانحة على خلاف بعض الأولويات مثل محاربة الفقر.[2]

2- مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية:

إن مسألة الحكم والديمقراطية تعتبر الإطار الأساسي للنيباد، فالتنمية يصعب تحقيقها في ظل غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والسلام والأمن والحكم الرشيد فالأفارقة يتعهدون **(باحترام المعايير العالمية للديموقراطية التي تشمل عناصرها الجوهرية على التعديدة السياسية التي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية، وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة و ديمقراطية بصورة دورية، لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة...)**.

---

[1]- بروسي رضوان، **الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009)، ص207.

[2]- جمعة علاء، قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للنشر,العدد 159 2005،

وتدفع هذه المبادرة في نظر الرؤساء المبادرين إلى تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة تماشيا مع مبادىء الديمقراطية والشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وتتضمن هذه المبادرة العناصر التالية:

- ✓ سلسلة من الإلتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسة الحكم الأساسي.
- ✓ تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.
- ✓ إضافة الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.
- ✓ أما بالنسبة لتعزيز المبادرة السياسية سوف يتم القيام بمجموعة من المبادرات والإصلاحات تشمل الخدمات الإدارية والمدنية، وتعزيز الإشراف البرلماني.

في هذا المجال تم التنصيب البرلماني الرسمي لبرلمان الإتحاد الإفريقي رسميا بتاريخ 13 مارس 2004م، متكون من 180 عضوا بأديس أبابا مقر الإتحاد الإفريقي، حيث سترسل كل دولة ممثلين للبرلمان الإفريقي في انتظار اختيار المقر.

- ✓ تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة.
- ✓ إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والإختلاس.
- ✓ القيام بإصلاحات قضائية.

كما سيعمل محفل رؤساء الدول أيضا بوضع آلية تقوم من خلالها قيادة الشراكة بالرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الإفريقية، للوفاء بالالتزامات من أجل تحقيق الحكم الرشيد والإصلاحات، ذلك من خلال جعل قضية الحكم الرشيد مسألة يمكن رصدها ومراقبتها، و ذلك من خلال توفير شروط الحكم الرشيد من سيادة القانون وتوفير الشفتفية وتحقيق العدالة مع التوسع في فهم عملية التنمية، وإدراك أبعادها بالإضافة إلى تحديد الأهداف.

لكن تبقى مسألة الحكم الرشيد تثير الكثير من التساؤل حول مضمونه للبلدان الإفريقية استخدمت المصطلح دون إعطائه مفهوم محدد، لأن عملية التنمية عملية متعددة الأبعاد فهي لا تتضمن فقط تغيرا في الهياكل الاقتصادية، ولكن أيضا تغييرا في البنيان الاجتماعي باتساع حجم الطبقة المتوسطة وزيادة أعداد المهنيين والخبراء والطبقة العاملة، وتقترن بالمجال الثقافي بزيادة الاعتماد على العلم والاعتقاد بدوره في تسيير ظواهر الكون والمجتمع وانتشار قيم الإنجاز وحساب الوقت وقبول التغير، وبدون هذه الجوانب لا يمكن التحدث عن التنمية.

من بين الشروط السياسية لتنمية الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، فالبعد السياسي يشمل زيادة فعالية الدول بأن تكون قادرة على توجيه مجالات النشاط الإنساني داخل حدودها، بوضع القواعد الميسرة للعمل في هذه المجالات، والتمتع بالقدرة على إعمال هذه القواعد.

تعتبر هذه الشروط مرادفة لمكافحة الفساد بكل صوره وخصوصا القساد السياسي والإداري، وتكمن أهمية البعد الثقافي توفير مناخ يقلل من الدافع إلى الإنخراط في الممارسات الفاسدة، ومن أهم عناصر هذا البعد الثقافي ذيوع القيم التي تؤكد على النزاهة والأمانة والمسؤولية الفردية والجماعية عن المصلحة العامة وإرتباط المكافأة بالانجاز ويمكن تلخيص هذه النقاط في الآتي:

- أهمية تمتع النظام بشرعية تستند إلى القبول السعبي وفاعلية الأداء وهو ما تفاقر إليه الكثير من الدول التي هي في طريق النمو.
- وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات المحتملة بين كل من الحكام والمحكومين، وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية غير صراعية.
- ضرورة ملائمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية، بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار الذي يمكن أن يمثل عائقا لعملية التغيير نحو الأفضل.[1]

3- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت:

تتميز وثيقة النيباد بأنهالم تطرح مبادرات في مختلف المجالات فقط و إنما تضع أهداف يجب بلوغها، وتصنع آلية للتنفيذ و تقيم إطارا مؤسسيا يشرف على تجسيد هذه المبادرات إلى واقع ملموس، وتدفع هذه المبادرات إلى بناء قدرات وتهيئة الظروف الكفيلة لتحقيق التنمية، أين تلعب الدول دورا رئيسيا في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتنفيذ برامج تخفيف حدة الفقر، لكن الكثير من حكومات الدول الإفريقية تفتقر إلى الأطر التنظيمية الضرورية اللازمة للنمو بزيادة القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ هذه البرامج حتى و إن توفر التمويل.

لذا سوف يعمل النيباد على إعطاء الأولوية القصوى إلى بناء قدرات الدول، يسبق كل برنامج في كل المجالات إلى تقييم للقدرات يتبعه توفير الدعم الملائم عن طريق تشجيع مجموعة من البرامج المحددة والمرفقة بجدول زمني ترمي إلى تعزيز نوعية الإدارة

[1]- ناجي, عبد النور, الإتحاد الإفريقي و تحقيق الحكم الراشد, دراسة مبادرة النيباد في :
[http://www.nadjiabdenour.maktoobblog.com] (21-05-2020)

الاقتصادية والمالية العامة، زيادة على إدارة المنشآت في جميع أنحاء الدول المشاركة وذلك بتكليف فريق عمل مكون من وزارات مالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الإقتصادية والمنشآت في مختلف البلدان والأقاليم، و تقديم توصيات بشأن المعايير ومدونات الممارسات الجيدة الملائمة لدراستها من طرف لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول خلال أشهر، ثم بعد ذلك تحيل هذه اللجنة توصياتها إلى الدول الإفريقية للتنفيذ .[1]

[1]- علي عمرو، المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام للنشر، العدد149، (جويلية 2010)، ص.12

المبحث الثالث: تقييم مبادرة النيباد

لقد كان لمبادرة النيباد الفضل في دفع عجلة التنمية في القارة الإفريقية، حيث أحتسب لها عدة مشاريع وإنجازات، إلا أنها واجهت بعض التحديات والصعوبات كجذب الاستثمار وعملية التمويل، ولقد أدى بروز المبادرة إلى ظهور ردود على المستوى الدولي .

المطلب الأول: إنجازات مبادرة النيباد وتحدياتها

أولا. إنجازات مبادرة النيباد

إن تقييم عمل وأداء النيباد الكلي يطرح تحديات، لأنه من الصعب عزل إسهامات النيباد في النتائج الاقتصادية الملحوظة عن إسهامات برامج وسياسات أخرى، ومع ذلك تشير البيانات المتاحة إلى أن أداء أفريقيا في مجال النمو الاقتصادي كان أفضل بكثير في العقد مابين (1999 –2009م) منه في العقد الذي سبقه 1990م، كما ساهمت مبادرة النيبادفيارتفاع معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي في أفريقيا من 2,7%في الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 1999م إلى 5%في الفترة الممتدة من عام 2000م إلى عام 2009م.

من إنجازات النيباد الأخرى أنها وضعت أفريقيا على جدول الأعمال العالمي واستنفرت أيضا الدعم الدولي للمنطقة، وترتب على اعتماد النيباد أن وضعت مجموعة البلدان الثمانية خطة العمل المتعلقة بأفريقيا في حزيران/يونيو 2002م وعقدها التزامات بدعم تنفيذ النيباد، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذئذ زيادة كبيرة، فقد انتقلت من 4,21 مليار دولار في عام 2002م إلى 9,47 مليار دولار في عام 2010م، وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 4,13 مليار دولار إلى 3,29 مليار دولار على مدى الفترة نفسها، ورغم هذه الزيادة لا تزال تدفقات المساعدة التي تقدمها هذه اللجنة إلى أفريقيا في الوقت الراهن دون الالتزامات المعقودة للمنطقة، ولا بد في هذا الصدد من أن تفي مجموعة القائمة تجاه إفريقيا، وكان اعتماد النيباد أيضا البلدان الثمانية بالتزاماتها في قرار زعماء المجموعة اختيار بعض الزعماء الأفارقة للمشاركة في اجتماعات قمة المجموعة، ثم في اجتماعات مجموعة العشرين، فظلت بذلك قضايا تنمية أفريقيا مدرجة في جدول الأعمال العالمي.

حققت النيباد أيضابعض التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية في بلدان عدة من القارة، قد تحسنت الأوضاع لاسيما في مجالات مثل الإصلاح الضريبي والحصول

على القروض وتنفيذ العقود، وعلاوة على ذلك أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، وخاصة في القضايا والعمليات الانتخابية، فعلى سبيل المثال، عقدت انتخابات سلمية في 13 بلدا في عام 2010م وفي 20 بلدا عام 2011م، وساهمت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي اعتمدتها لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مارس 2003م، في ما حدث مؤخر من تحسينات في الحوكمة الاقتصادية والسياسية في المنطقة بتصرفها على أساس أنها وكالة تقيد الإجراءات الحكومية، وقد انضم ثلاثة وثلاثون بلدا إلى الآلية واستكملت أربعة عشر منها العملية وبلغت مراحل مختلفة من تنفيذ توصيات الاستعراض.

من إنجازات النيباد أيضا، أنها حملت الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير لتعزيز الإتساق في الدعم المقدم إلى أفريقيا، فمنذ إقرار النيباد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57 المؤرخ 04 نوفمبر 2002م، أصبحت النيباد تحظى بقبول واسع، باعتبارها الإطار والآلية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما بواسطتها جهود التنمية الأفريقية وأنشأت الأمم المتحدة آلية التشاور الإقليمية التي تعزز بواسطتهاتنسيق الدعم المقدم الى قارة إفريقيا، وتجدر الإشارة أن العضوية في آلية التشاور الإقليمية لا تقتصر على وكالات الأممالمتحدة، وصار يوجد اليوم بالتحديد من بين أعضاء الآلية منظمات إقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.[1]

أسهمت هذه المبادرة في حل 16 نزاعا إفريقيا من أصل 19 نزاعا، أبرزها الحروب الأهلية في انغولا وإتفاق السلام الذي كان بين ايريتريا وإثيوبيا، حيث كانت إفريقيا مسرحا لأكثر من 35 حرب أكثرها حروب داخلية ما بين سنة 1970 و 2002م أما في سنة 2003م مست الحروب 20% من الشعوب الإفريقية، وقدر عدد اللاجئين بما يزيد عن 08 ملايين لاجيء، وعدد النازحين عشرات الملايين سنة 2002م.[2]

ثانيا : تحديات مبادرة النيباد

بالرغم من أهمية مبادرة النيباد للقارة الإفريقية باعتبارها وسيلة لترسيخ مبادئ الحكم الراشد، وضمان مستقبل أفضل للشعوب الإفريقية وتحقيق تنمية مستدامة للقارة، إلا أنها في سبيل تحقيقها لهدافها تصطدم بعوائق وتحديات تعرقل أدائها، ومن أبرز هذه التحديات:

---

[1]- مجناح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص187- 189.

[2]- مريم عاصي، **مبادرة النيباد الإنجازات والرهانات و العوائق2001/2019**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية (جامعة جيلالي بونعامة خميس، مليانة، 2018/ 2019م)، ص77.

أولا- جذب الاستثمارات:

تؤكد المبادرة على أنه للوفاء بالتزاماتها التنموية يتعين عليها الإعتماد أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، إلا أن إفريقيا تجذب أقل من 3% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي، لهذا لجأت البلدان الإفريقية بإجراء إصلحات موجهة بالدرجة الأولى، لتحسين بيئة العمال التجارية تغيير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار، غير أن معظم إن لم تكن كل التدفقات الاستثمارية تتجه إلى عدد محدد من الدول الإفريقية، إما الدول الكبرى المنتجة للنفط مثل أنغول ونيجيريا أو الدول المتقدمة صناعيا كجنوب إفريقيا، التي شهدت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية فوصل عدد المشاريع إلى 1300 مشروع من 70 دولة.

عدم الستقرار السياسي والاقتصاد الكلي، ضعف الهياكل الساسية، نقص فعالية وكفاءة المؤسسات، غياب اليد الماهرة والظروف المناخية غير المواتية كلها عوامل تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وفي دراسة لـ TRAYNOR و BREMPONG وجدوا أن عدم الستقرار السياسي في شبه الصحراء الإفريقية أثر سلبا على التنمية الاقتصادية وخفض مستويات الستثمارات، إضافة إلى أن الحكم الراشد هو عامل مؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا- التمويل:

تؤكد مبادرة الشراكة الجديدة بقوة على الإحتياجات الإفريقية من خلال العمل على تنمية وتطوير المزيد من الموارد محليا، وذلك عن طريق زيادة المدخرات والاستثمار الوطني، وبعيدا عن ذلك فإن تدني مستوى الادخار والاستثمار وما خلفه من ارتفاع معدلات الفقر أجبر دول المبادرة للاعتماد على التمويل الخارجي، لكن الدعم القليل من الدول الغربية شكل تحديا أمام أهداف المبادرة، فالدول الغربية خاصة G8 والولايات المتحدة الأمريكية لم توفي بوعودها والتزاماتها المالية، فمن أصل 64 مليار دولار التي تحتاجها إفريقيا للاستثمار سنويا تم دفع 6 مليار دولار فقط، في حين منحت 20مليار دولار لروسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وذلك لضمان سلامة سلاحها النووي.

هذا وتبقى البيئة السياسية للبلدان الإفريقية تحدي آخر، فما زال الغرب ينظر إليها بأنها بيئة عالية المخاطر لسوق المال الدولية، وهو ما يؤثر على تدفق الموارد المالية كما أن النظام المصرفي الإفريقي ليست له القدرة على تمويل مشاريع التنمية.

إضافة إلى ما سبق ذكره فالمبادرة ما زالت تواجه تحديات أخرى أهمها:

- موقف القادة الأفارقة من نشر المعلومات حول المبادرة، فلا يمكن للديمقراطية الداخليــة بالاســتدامة دون مشاركة واسعة للمواطنين ونظام للمساءلة المتبادلة بين المجتمع المدني و القطاع الخاص.
- التشققات وانعدام الثقة بين أعضاء الاتحاد الإفريقي قد يؤثر على الحد من الولاء للمبادرة من قبل الدول العضاء.
- عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراعات على الحدود الوطنية و الإقليمية وهو ما عمق التجاهل الدوليللقارة الإفريقية.
- أزمة الديون التي بلغت قيمتها 330بليون دولار عام 2004وخدمة الديون المرتفعة، إضافة إلى ضــعف التجارة البينية الإفريقية إذ بلغت قيمتها 9 %عام 2004 من مجموع صادرات القارة مما يقلل من الأمــوالالمتاحة لمعاجلة المشاكل الاجتماعية.

هذا وما تزال المبادرة مجهولة الهوية والمضمون لدى العديد من الدول وشعوبها بدليل عدم الإكــتراث أو التحدث عنها، كما أن تهميش العديد من فئات الناس والتعبئة المنخفضة من طرف النخب الفكرية الإفريقيــة يمثل عقبة وتحديا أمام نجاح المبادرة.[1]

المطلب الثاني : المواقف الدولية اتجاه مبادرة النيباد

لقد جاءت الردود الدولية مؤيدة للمبادرة ومتفائلة بها، ويمكن إجمال أهم ردود الفعل الدولية في:

❖ **الأمم المتحدة:**

تم طرح المخطط الرسمي للنيباد أمام منظمة الأمم المتحدة في 16 سبتمبر 2001م خلال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم تأكيد سعي الأمم لدعم جهود المبادرة والتأييد الدولي لها، وقد ركزت المنظمة على أربع مجالات لتحقيق أهداف النيباد (التجارة، المعونة الخارجية، المديونية، تعزيز القدرات البشرية و المؤسساتية) كما يسعى البنك الدولي إلى تسريع عجلة التطور نحو تحقيق الأهداف النهائية للألفية الجديدة في إفريقيا، وذلك على إثر موافقة البنك العالمي على طلب من المبادرة يتضمن مساندتها في مجالات (البنية التحتية، الزراعة، تسهيل التجارة الإقيمية، الصحة، التغذية، السكان والتعليم، تدفقات رأس المال).[2]

---

[1]- فلاح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص120، 121.

[2]- جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" بين الفكر والتنفيذ، **مجلة آفاق إفريقية**، العدد التاسع، سنة2002، ص21.

❖ **الإتحاد الأوروبي:**

إنطلاقا من اجتماعبروكسل في 10 أكتوبر 2001م، الذي دعا فيه الاتحاد الأوروبي الدول الرئيسية الداعمة للمبادرة (جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، الجزائر) وزامبيا كونها رئيسة الدورة لمنظمة الوحدة الإفريقية، برز تأييد الاتحاد الأوروبي للمبادرة الإفريقية الجديدة، ووعد الاتحاد ببذل الجهود لدعم هذه المبادرة عن طريق خلق إطار للحوار السياسي من خلال عقد اجتماعات دورية نصف سنوية بين الاتحاد الأوروبي ولجنة التنفيذ الرئاسية، كما تمت الإشارة إلى تكوين مجموعة عمل خاصة من الجانبين تتولى الربط والتوفيق بين هذا الإطار الجديد والأطر الموجودة سابقا في ظل اتفاقية كوتونو.

والملاحظ أن اجتماع بروكسل خلا من أي إشارة لتحديد مقدار المساعدات التي سيدعم بها الاتحاد الأوروبي المبادرة، وبذلك لم يتعد الموقف الأوروبي الطابع الإعلامي والتأييد المعنوي لمبادرة النيباد، مع تمسكه بمفهوم المشروطية، وذلك بتأكيد الربط بين الدعم الأوروبي وإلتزام الأفارقة بقواعد الحكم الرشيد.[1]

❖ **مجموعة الدول الثمانية الصناعية:**

بعد إقرار مبادرة النيباد تم عرضها في مؤتمر قمة الثمانية المنعقد بـ"جنوة" الإيطالية في جويلية 2001م، أين عبر قادة الدول الثمانية الصناعية عن دعمهم الكامل للمبادرة ومساعدة إفريقيا للنهوض بعملية التنمية، إذ نصت الفقرة الأخيرة من بيان القمة أنه في إطار دعم المبادرة ستقوم كل دولة من المجموعة بتعيين ممثل شخصي لها على مستوى عال، مهمته التنسيق مع الزعماء الأفارقة المعنيين لوضع خطة عمل لتنمية إفريقيا وبالفعل قام جهاز المبادرة بعرض خطة عمل أولية في اجتماع مجموعة الثماني المنعقد بـ"كناسكين" بكندا من 26 إلى 27 جوان 2002م.

وقد أسفر الاجتماع عن وثيقة هامة هي خطة العمل الإفريقية تعهدت من خلالها مجموعة الثماني بدعم ثماني مجالات (الأمن و السلم، تخفيض الديون، تقوية المؤسسات وتعزيز الحكم السياسي الراشد، تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تحسين الصحة ومكافحة الإيدز، زيادة الإنتاجية الزراعية، تحسين إدارة الموارد المائية، توسيع نطاق المعرفة)، إلا أن الدعم المالي الذي أقرته مجموعة الثماني لم يرق إلى تطلعات الأفارقة، إذ بلغ ستة بليون دولار مع بقاء تحديد مستوى المساعدات مرهون بإثبات الدول الإفريقية جديتها في مكتفحة الفساد، كما تم إدراج المساعدات

---

[1]- صبري مصطفى، **أوروبا ودعم التنمية في إفريقيا دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية** (مركزالدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة،2003)، ص201.

المالية لإفريقيا على رأس جدول أعمال قمة الدول الثماني المنعقد في اسكتلندا البريطانية بتاريخ 06-08- 2005م، وأسفرت القمة عن نتائج أهمها:

- موافقة مجموعة الثماني على مضاعفة المساعدات المقدمة إلى الدول الأكثر فقرا من 25 مليار دولار إلى 50 مليار دولار بحلول سنة 2010م.
- إلغاء الديون الخارجية لثماني عشرة دولة أكثر فقرا بالديون منها أربعة عشر دولة إفريقية. [1]

المطلب الثالث: مستقبل مبادرة النيباد

أولا:سيناريو الإستمرار والإزدهار

ويصور هذا المشهد، تكييف مبادرة **"النيباد "** مع الأوضاع الدولية بالمحافظة على الأسس والمبادئ التي قام على أساسها، ويفترض هذا السيناريو تواصل الشراكة الإفريقية مع الخارج وبقائها، وزيادة الدعم من طرف المؤسسات المتعددة الأطراف والإضطلاع بأهم قضايا إفريقيا خاصة، منها التنمية والأمن ومحاربة الأمراض الفتاكة.

ويفترض هذا المشهد وجود عدة عوامل مشتركة، ودرجة عالية من التضامن والتعاون السياسي، والنهوض بوتيرة التنمية لمواكبة أهم التطورات الإقتصادية الدولية، لغاية تحقيق بقاء استقلالية " النيباد" والدلائل التي تدعم هذا السيناريو تتمثل في التقييم الإيجابي لمسيرة "النيباد " منذ نشأته، والتي يلخصها الأمين التنفيذي السابق لوكالة النيباد، إبراهيم أسان مايك(Assane Ibrahim Mayaki) في ثلاثة عناصر رئيسية:

أولا- يشكل "النيباد" المبادرة القارية الوحيدة للتنمية، فهي صامدة منذ سنة2001م مع نتائج لا يستهان بها في ميادين كالعلوم والتكنولوجيا والفلاحة والتجهيزات الهيكلية كما تم بعثها كمبادرة بإدراجها في هياكل الإتحاد الإفريقي على شكل وكالة للتنمية.

ثانيا- يعد "النيباد " أصل الإستراتيجيات التنموية الهامة في القطاعات ذات الأولوية على غرار قطاع الفلاحة مع برامجه الحيوية.

[1]- بسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 326.

ثالث- تشكل آلية التقويم من قبل النظراء، والتي تعد آلية فريدة وخاصة بالقارة تهدف إلى وضع تقييم للحكامة السياسية والإقتصادية في الدول التي تقترح نفسها هذه الآلية سوف تدفع تدريجيا كما هو ملاحظ في أرض الواقع إلى الإقتداء، والعمل أكثر في إطار مبادئ التسير العقلاني والديمقراطية، مما يكن له حتما الأثر الإيجابي على النمو والتطور.

بالإظافة لهذه العناصر الإيجابية، تعبر برامج العمل المستقبلية للنيباد عن إرادة وتمسك الزعماء الأفارقة بالعمل المشترك وتحقيق أهداف التنمية، وهذا الأمر يظهر جليا في منح دور للنيباد في وضع مشروع أجندة 2063، التي أقرتها قمة الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا في جانفي 2015م، على غرار مؤسسسات الإتحاد الإفريقي الأخرى كبنك التنمية الإفريقية، كما يعني هذا الدوروجود وامتلاك مبادرة "النيباد " على رؤية مستقبلية للمدى الطويل للقارة الإفريقية، وعبر أصحابها على إرادة بناء إفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلم، ويقودها أولادها، وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية.

وتضمن مشروع أجندة 2063م،الأهداف العامة التي يجب تحقيقها والمتمثلة في:

- تحقيق التنمية المستدامة.
- التكامل والوحدة السياسية على مبادئ العدالة و القانون
- الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان
- السلم بإفريقيا.
- التأكيد على الهوية الإفريقية
- تحقيق الدور الإفريقي كممثل دولي و شريك متين.

ولتحقيق هذا السيناريو، يستلزم بذل جهد إضافي من الدول الإفريقية في تخصيص نسب من ميزانيتها للمبادرة، كما تستلزم أيضا مضاعفة المساعدات الخارجية لزيادة الإستثمارات في ميادين التعليم والصحة والهياكل القاعدية، قصد دفع الإنتاجية والنمو الإقتصادي الذين يعتبرون عوامل ضرورية لتقليص الفقر.

كما أن هذا السيناريو يفترض وجود أطراف خارجية تساند القارة في المحافل الدولية بشكل يضمن لهم هامش التحرك على المستوى الداخلي والخارجي، هذا المشهد (السيناريو) يمكن تحقيقه في ظل التطورات الدولية الحالية، والمواقف الإيجابية والمساندة للنيباد ويستلزم مواصلة تنفيذ "النيباد" والإستعمال والإستغلال الجيد لها.

ضمن هذا التصور المستقبلي، خلصت دراسة قامت بها جامعة الخرطوم إلى فرضية تؤكد أن نجاح المبادرة يعتمد على قدرتها في تطوير وتحديث البنية التحتية، ومعالجة الخلل في الهيكل الإقتصادي والسبيكة الوطنية للدولة الإفريقية (عناصر الهوية).

ثانيا: سيناريو الإستمرار الشكلي

ويصور هذا السيناريو سير مبادرة "النيباد " بين المد والجزر، لكن دون فاعلية تسمح للقارة الإفريقية تحقيق أهدافها الحيوية والخروج من الدائرة التخلف، ويرتكز هذا السيناريو على المؤشرات التالية:

1) معظم الدول الإفريقية أبرمت إتفاقيات إقتصادية مع الدول الكبرى ليست في صالحها.
2) تواجد القوى الإستعمارية التقليدية على غرار الفرنكوفونية والكومنولث ومنطقة الفرنك بالساحل.
3) إرساء واستعمال القوى الدولية مبدأ التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان كما جرى فيالعديد من دول إفريقيا.
4) تواجد عسكري أجنبي كثيف في القارة مما يشكل تهديد على إستقلال قرارات دولها.
5) لقد عمدت القوى الدولية على وضع سياسات واستراتيجيات في القارة تهدف إلى الإبقاء على نفوذها نتيجة الأهمية الإستراتيجية والثروات الطبيعية والمعدنية التي تنعم بها القارة الإفريقية وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى سياسات القوى الأجنبية في إفريقياكالإتحاد الأوروبي والولايات الأمركية المتحدة، الصين، بريطانيا.[1]

ثالثا: سيناريو الإندثار

ويقوم هذا السيناريو على تصور تعثر مبادرة "النيباد " لعدة معوقات حالت دون نجاحها.

1) المعوقات الداخلية :

إن أهم معوقات التنمية على المستوى الإفريقي الفقر والفساد الإداري، وغياب الحريات الديموقراطية وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، بما في ذلك استمرار تفشي ظاهرة الأمية وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الإعتراف بها، وإن أهم معوق ستواجهه إفريقيا مستقبلا هو تأثير التغيرات المناخية خاصة إزدياد حدة موجات الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه، ومن الأخطار أيضا تزايد عدد اللاجئين

1- بوعلام زايدي، **الإقليمية السياسية في ظل العولمة: حالتي "الشرق الأوسط الكبير" و "النيباد"**، رسالة مقدمة لنيل درجة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر، الجزائر، 2017/2016)، ص ص292- 307.

والذين يقدر عددهم بين سبعة وعشرة ملايين لاجىء، إضافة إلى أخطار المجاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة، كما يتم الحديث في هذا السياق عن الديون الخارجية التي تثقل كاهل إفريقيا والتي تصل خدمتها إلى ما يعادل (30%) إلى (40%) من إجمالي الدخل القومي.

ولا شك أن الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية يخلق قيدا من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه حيث وصلت ديون القارة إلى معدلات عالية، فارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا من (51%) إلى (100%) عامي 1982م-1992م والمصادر الرئيسية لهذه المساعدات والقروض تأتي من بريطانيا وفرنسا وتسعى من وراء ذلك إلى حماية مصالحها في إفريقيا.[1]

ويبدو أن صعوبة التفاوض السياسي بين القوى المتصارعة لإعادة الاستحقاقات الاجتماعية على وجه الخصوص والمكانة السياسية في المجتمع بوجه عام، يعتبر أحد أهم العوائق أمام التنمية في إفريقيا، وثمة إجماع في الرأي من جانب عدد من الخبراء المعنيين بالشؤون الإفريقية، أن أبرز أسباب إهدار إفريقيا لفرص التقدم هي غياب النظم الديمقراطية وغياب نظم الحكم الراشيدة في العديد من الدول الإفريقية، مما أدى إلى تفشي الفساد والقبلية والنزاعات العرقية، التي عبرت عن نفسها في سلسلة من الصراعات العرقية والحروب الأهلية التي دمرت إمكانيات التقدم.

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية لم تجد النخب الإفريقية سبيلا للحياة سوى بالهجرة إلى الخارج، وهو ما يعرف باسم هجرة العقول، ولا جدال في أن مثل هذه الهجرة تقلص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة الفعالة في تنمية الأقطار الإفريقية، ومن بين المعوقات كذلك والتي لها قدر من الأهمية هي ضالة المعلومات الاقتصادية والمالية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف.[2]

2) المعوقات الخارجية :

تتمثل المعوقات الخارجية في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بعد أن نالت الدول الإفريقية استقلالها وجدت نفسها تفك الرابط الاستعماري التقليدي لتتجه إلى رابط من نوع آخر، فالنخب الإفريقية الحاكمة تقلدت السلطة مع خزائن فارغة وبنى تحتية مغيبة، مما لم يترك السبيل إلا الإتجاه إلى البنك الدولي والصندوق الدولي من أجل

1- "مشكلات التنمية في إفريقيا"، في:
http://aljazeera.net/specielfiles/pages/7b4b4877-2e83-48ec-be0f- f4d037994bda
(2020/04/01)

2- مؤتمر الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية في إفريقيا، الدورة الرابعة والخمسون، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف، 01-11 أكتوبر 2007.

.

تنمية دولها، فكان الظاهر أن سياسات البنك تسعى إلى تنمية شاملة لإفريقيا لكن الواقع مختلف فبفضل سياسات البنك الدولي ازدادت إفريقيا فقرا وتخلفا.

وبالتالي أصبح البنك الدولي والصندوق النقد الدولي المصدرين الأساسيين للقروض في البلدان الإفريقية، وقد أعطى اعتماد الدول الإفريقية على هذه القروض المجال للبنك الدول والصندوق النقد الدولي من أجل فرض مجموعة من السياسات أطلق عليها إسم**"التكيف الهيكلي"*** التي جاء في الظاهر من أجل إصلاح الإختلالات التي تعرفها الدول الإفريقية في اقتصادياتها من خلال تصحيح العجز من الميزان التجاري والعجز الحكومي، فاحتوت سياساتها على تقليص دور الدول وزيادة دور القطاع الخاص على افتراض أن الدور المتزايد للسوق في الحياة الاقتصادية سيؤدي إلى إخراج البلدان الإفريقية من أزمتها.

وبالرغم من الاختلافات بين المؤسستين إلا أنهما تتقاطعان فيما يسمى**"**تقاطع المشروطية**"**، والتي تعني أن الحكومة يجب أن يصادق عليها صندوق النقد الدولي قبل أن تصبح مهيئة، للحصول على قرض تعديل هيكلي من البنك الدولي، كما يعملان على حد سواء من أجل فرض التقشف المالي والقضاء على إعانات العمال.[1]

[1]- بوعشيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص163- 165.

* يعرف بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات الصحيحة الواجب ادخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية، وباقتراح الخبراء في شؤون المال والنقد بدعم من هيآت دولية في هذا المجال، وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

الخاتمة

مع مطلع الألفية الثالثة وجدت إفريقيا نفسها أمام تحديات كبرى زادت من تباعد الفجوات المتنامية بينها وبين الأقاليم في العالم، ووسعت سياج العزلة والتهميش الذي يحول دون اندماجها في المجتمع الدولي، فضلا عن محاصرة الفقر والجوع والجهل والمرض لشعوبها. فكانت مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية لإفريقيا تمثل الإطار العام لتحرير جهود التنمية الإفريقية، لاحداث التحول المنشود خاصة بعد أن أصبحت التكتلات الإقليمية هي السمة الغالبة في المجامع الدولي.

وفي ظل الإرادة السياسية للرؤساء الأفارقة المعبر عنها من خلال وثيقة النيباد، ودعوتهم لشعوبهم إلى التجند من أجل رفع التحدي، حددت عدة قطاعات ذات أولوية في البنية الأساسية بحكم أنها المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي، والاعداد لخطط عملية بغرض تحقيق تنمية مستدامة خلال القرن 21م بشراكة عالمية جديدة مع الدول الغنية.

أما إطار تنفيذ هذه المبادرة يتمثل في النظرة الشاملة لمفهوم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الصبغة الإقليمية والتقسيم الجغرافي للقارة الإفريقية المقسمة إلى خمسة مناطق جغرافية، بهدف تحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي، و ذلك استنادا على الليبرالية الجديدة نظرا لإفتقار القارة لفكر مستقل في المجال التنموي يتماشى و أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية...الخ، و ذلك بوضع شروط تمس البعد السياسي الذي كان في وقت قريب بعتبر شأنا داخليا، وتتمثل هذه الشروط في السلام و الأمن و الديمقراطية والحكم السياسي، والاقتصاد الرشيد، ووضع شروط لإنجاح المبادرة المتمثلة في وضع آليات لفض النزاعات، حقوق الانسان، استقرار الاقتصاد الكلي و تدعيم الرأسمال البشري وعكس هجرة الأدمغة.

أما القطاعات الاقتصادية فتحتاج إلى تمويل ضخم يتجاوز القدرات الإفريقية، لأجل بلوغ نسبة نمو مقدرة بـ07% وتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015م، وتحتاج إفريقيا إلى 64 بليون إضافة إلى مشاريع بمئات الدولارات ولكن تنفيذها متوقف على ضمان السلام والأمن على المستوى القاري، والتكفل ببناء مؤسسات الإنذار المبكر وتعزيز الظروف الطويلة المدى المواتية للتنمية، ومنع النزاعات من خلال تعزيز المؤسسات الإقيمية والإقليمية الفرعية.

لتنفيذ برامج النيباد تم وضع هيكل يهدف إلى تسيير مؤسساتي ويتمثل في قمة رؤساء وحكومات بلدان الاتحاد الإفريقي، ولجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة التسيير ولهذه الهياكل سكرتارية، والشيء الجديد الذي جاءت به المبادرة هو الآلية الإفريقية للمراجعة مستوحات من تجربة منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، تهدف إلى المراجعة الدورية للسياسات

وممارسات البلدان الإفريقية، تنقسم إلى ثلاث أنواع مراجعة دورية من طرف الرؤساء ومراجعة دورية يتم إجراؤها من سنتين إلى أربع سنوات.

على الرغم من أن مبادرة النيباد موضوعا عصريا شائكا، لا تزال أحداثه تتشكل و لم تحسم بعد إشكاليته النظرية ولو تتأطر كامل آلياته العملية، لكن يمكننا الخروج ببعض النتائج الأولية منها:

1- مكنت الشراكة الجديدة من تعزيز إفريقيا لسياستها الاقتصادية والاجتماعية واضطلاعها بدور ريادي في هذا الصدد.

2- جاءت مبادرة النيباد نتاجا لإخفاق تجارب التكامل الإفليمي السابقة، لتطرح رؤية تكاملية تنموية إفريقية معبرة عن واقع القارة و طموحهاتها المستقبلية.

3- حظيت المباردة بيأييد دولي وإفريقي، لاسيما بعد دمجها في الاتحاد الإفريقي ومؤسساته.

4- تمثل المبادرة أداة هامة للتواصل بين أقسام القارة وشركاء التنمية في العالم.

5- إن تنمية إفريقيا لا تتأتى عبر مزيد من القروض والمنح المشروطة بل من خلال الاستثمارات الدولية الكبيرة في القطاعات الانتاجية و الخدماتية المختلفة.

6- يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه لإفريقيا و يساعدها في تحقيق تقدم أكبر في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وذلك يعزز الاستقرار والازدهار.

7- إن دعم المبادرة لايتوقف على مجرد الاعلان عن تأييدها أو استضافة المؤتمرات الخاصة بها أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها إنما يتطلب الالتزام بمبادئها.

8- لقد بات استكمال مسار ادماج النيباد في الاتحاد الإفريقي أمرا مستعجلا.

9- إن ترقية برنامج تنمية الهياكل القاعدية في إفريقيا في إطار النيباد لفترة مابين 2010م و 2030م تعبيرا واضحا عن الاهتمام الإفريقي المتقاسم للتنمية المستدامة وللهياكل القاعدية و جعلها خدمة تترقى من خلالها اقتصاديات القارة المختلفة.

وفي الأخير نقدم بعض الإقتراحات كحلول:

- على دول القارة الإفريقية إقامة شراكة جماعية مع الدول التي أقامت ثورة في مجال التنمية أقصد بالذكر دولة ماليزيا من أجل الإستفادة من خبرتها الكبيرة.

- إنشاء آليات نابعة من الخصوصية الإفريقية لإدارة الأزمات والنزاعات المسلحة داخل القارة الإفريقية .

- البحث عن مصادر تمويل بديلة عن المساعدة المشروطة من الدول المصنعة.

- التركيز على الموارد البشرية من خلال التعليم وجعل العلم والكفاءات أحد الركـائز التنمية الاقتصادية من خلال وضع برامج متخصصة.

- يجب على دول القارة الإفريقية العمل المشترك من أجل مواجهة التحديات العديدة التي تهدد مصالحها الجيوسياسية، وفي مقدمة ذلك ضرورة التعامل في مجال التنمية المستدامة.

- إنشاء آليات للتخلص من أطروحة التدخل الأجنبي والتأثير الخارجي، بالاعتماد على العمل المشترك والموحد لمواجهة التحديات الجديدة.

- ضرورة العمل على تطوير طرق ووسائل النقل والمواصلات الجغرافية وإحياء القديمة منها لما لها من آثار اقتصادية وأمنية إيجابية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. توفيق ،راوية . **الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا،** دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2006.
2. حتي ناصف، يوسف . **النظرية في العلاقات الدولية،** بيروت: دار الكتاب العربي،ط01، 1985.
3. الخضير الكبيسي، عامر. **دراسات في التنمية المستدامة،** المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف للنشر، 2015م.
4. الربعي، سامية. **آليات التحول في النظام الاقليمي – النظام الاقليمي لشرق آسيا،** رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،2008/2007.
5. سعيد إدريس، محمد. **النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية و الإقليمية،** القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2001م.
6. صبري، مصطفى. **أوروبا ودعم التنمية في إفريقيا، دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية،** جامعة القاهرة: مركز الدراسات و بحوث الدول النامية ،2003م.
7. الكايد، زهيرعبد الكريم.**الحكمانية قضايا وتطبيقات،** عمان:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
8. محمود الإمام، محمد. **التكامل الاقتصادي :الأساس النظري و التجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي،** بيروت: مركز الوحدة العربية، 1990.
9. محمود الإمام، محمد. **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق،** القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية ، 2000م.
10. محمود الإمام، محمد. **تطور الاطر السياسية للاتحاد الاوروبي،** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية ،1998م.

11. مقرم المهدي، أحمد. **موقع القارة الاستراتيجي**، القاهرة :دار المعارف ،2005.
12. نيفن، حليم. **التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا**، القاهرة: مركز بحوث الدول النامية، 2000م.
13. هلال ،علي الدين. مطر، جميل.**النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،ط 05، 1986م.
14. وداعة، حسن. ، عاشور، محمد. **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،ط2005،1.

ثانيا: المجلات

15. "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع04، أفريل 2004م.
16. بن عبد العزيز، خيرة. "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري"، **مجلة الفكر**، ع08، مجلة (جامعة: محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية.
17. جمعة ،علاء. قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهراملنشر ,العدد 159 ،2005
18. جوزيف ،رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقية "النيباد" بين الفكر والتنفيذ، **مجلة آفاق إفريقية**، العدد التاسع ،(سنة2002)
19. الشفيع ،محمد ملكي."الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد"، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا**، يناير2007.
20. عمرو، علي .المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا ،**مجلة السياسة الدولية** ،مؤسسة الاهرام للنشر ،العدد149 ،(جويلية 2012)
21. لحسن علاوي، محمد. "الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الإقليمي"، **مجلة الباحث** ،ع07، 2010/2009م.
22. محمد دياب، علي. "مفهوما الإقليم و علم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"،**مجلة جامعة دمشق**،م28،ع2012،2م.
23. وصفي، محمد عقيل. التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصر،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،المجلد 42،العدد2015،1

ثالثا:الرسائل الجامعية

24. باطح، إيمان . نور الهدى تازير، **واقع التنمية البشرية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2015م.
25. بركات، سليم . **الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء**، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة: بن يوسف بن خدة، الجزائر: كلية الحقوق، 2007/2008م.
26. بروسي، رضوان، **الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا**، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2008/2009م.
27. بسعود، حليمة، **إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا – بين القانون الدولي للتنمية و فعالية التعاون الدولي** ،أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2017/2016م.
28. بطاطاش، أحمد . **جدلية التنمية و حقوق الانسان في إفريقيا**، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري،تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016/2015م.
29. بكوش، إبتسام. **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر، الملحق الجامعي مغنية: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
30. بن عزوز، محمد. **الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة 1990-2007**، اطروحة دكتوراه، جامعة دالي ابراهيم: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2007م.
31. بن عزوز، محمد.**الاقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990- 2007)** ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة دالي براهيم ،الجزائر ،2010
32. بوباية، دهيبة. **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م.

33. بوجلخة، شوقي. **الإقليمية الجديدة و آثارها على إقتصاديات الدول النامية دراسة حالة تونس-الجزائر2000-2013**، مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر الوادي: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية 2015/2014م.

34. بوزيدي،سايح. **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012م.

35. بوعظمة، سامية. صاغي صليحة، **مقارنة بين النظام الإقليمي العربي و النظام الشرق الأوسطي 1945 - 2006**، مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات شرق أوسطية و إقليمية، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014م.

36. بيصار، عبد الحكيم. **أثرالسياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة2000 - 2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2019/2018م.

37. تكسانة،عمار.**التجربة التكاملية الأوروبية و مغزاها للتكامل العربي**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية ،2014/2013م.

38. توعشيبة، عائشة، **أثر النزاعات الأثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة كونغو الديمقراطية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2018/2017م.

39. حجاب، عبد الله. **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979 - 2011 دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسياوية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012/2011م.

40. حريزي، فاروق . **دور التكنولوجيات الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر -دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر،** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2010/2011م.

41. حسين السالم، غالب محمود.**واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس،** أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2008م.

42. حسين، مختار . **الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد ودور المجتمع المدني الإفريقي،** رسالة دكتوراه، معهد البحوث الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2014م.

43. حملاوي، سكينة . **إنعكاس الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي أزمة اليورو،** أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2017/2016م.

44. حملاوي، سكينة. **واقع التكتلات الإقليمية الإقتصادية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية – دول المغرب العربي،** مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2011/2010م.

45. حموتة، صابر . **النزاعات الأثنية و عملية التنمية في إفريقيا: نيجيريا انموذجا،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2014/ 2015م.

46. حنيش، الحاج. **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية،** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008م.

47. دير، أمينة . **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة – دول القرن الإفريقي–** مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2014م.

48. رابح، فوضيل .**التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي بين الإقليمية والعولمة**،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2002

49. ربعي، سامية . **آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا،** مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2008/207م.

50. روابح، عبد الرحمان . **حرية التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة دراسة حالة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000- 2010**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012/2013م.

51. زايدي، بوعلام . **الإقليمية السياسية في ظل العولمة: حالتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد"**، رسالة مقدمة لنيل درجة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر، الجزائر، 2017/2016)

52. سعدون، وليد، **واقع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا و انعكساتها على الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 2001-2010**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011/2010م.

53. شلي، إلهام . **دور استراتجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة** ،مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014م.

54. شمس نريمان، علوي. **دور التكتلات الإقتصادية في تطوير التجارة الخارجية دراسة حالة: NAFTA خلال2014**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير2016/2015م.

55. شيخ، فتيحة.**الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، رسالة مقدمة لنيل درج الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر ،الجزائر،2006

56. صالحي، إيمان. **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، جامعة حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق العلوم السياسية 2016/2017م.

57. عاصي، مريم . **مبادرة النيباد ،الإنجازات والرهانات و العوائق2001/2019**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2019م.

58. العايب، سليم.**الدبلوماسية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2010/2011م.

59. العايب، عبد الرحمان. **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2010/2011م.

60. عباد، عبد الهادي. **الحكم الرشيد والتنمية في الجزائر من خلال مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**، رسالة ماجستير في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: قسم الدراسات السياسية ،2008م.

61. عمارة، بشير.**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(نيباد):واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2006/2007م.

62. عماري آسيا،، بوزيدي إيمان. **تحرير التجارة العالمية وأثرها على التنمية الإقتصادية في إفريقيا**، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة: كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2010/2011م.

63. عوض أمال، محمود عبد الرحمان **النظري الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية**– دراسة مقارنة –، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الأزهر: غزة ،عمادة الدراسات العليا، كلية الأقتصاد و العلوم الإدارية ،2016 .

64. فلاح، أمينة. **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا،** رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

65. لوصيف، السعيد . **واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة :الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،2010/2009)

66. مجناح، آمال . **الحكم الراشد وإشكالية البناء الديموقراطي في إفريقيا،** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2019م.

67. الوافي، آسيا . **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2007م.

رابعا: التقارير

68. مؤتمر الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية في إفريقيا، الدورة الرابعة و الخمسون، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف، 01-11 أكتوبر 2007.

خامسا: المواقع الإلكترونية

69. محمود حنفي، عبد العظيم . "النيباد والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، في: **http://www.ahram.com**

70. "مشكلات التنمية في إفريقيا"،متاح على موقع الجزيرة، في: **ttp://aljazeera.net/specielfiles/pages/7b4b4877-2e83-h48ec-be0f- f4d037994bda**

71. محسن، أحمد سيد. الموارد الاقتصادية في إفريقيا، في:

http://www.moheet.com/show-news

72. **http://arabic.mapsfworld.com/africa.72aspx?nid=2747248.p4**

73. www.africa miningvision.org.73

74. http://www.google.dz/search?espv:2biw;1024;bih

75. ناجي، عبد النور. الإتحاد الإفريقي وتحقيق الحكم الراشد، دراسة مبادرة النيباد، في:

[http://www.nadjiabdenour.maktoobblog.co

76. بن عزوز، محمد .الاقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الاقليمي، في: **http:wwwenssea.net /enssea/majalat.1107.pdf**